الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

رقم التسجيل : .....

الشعبة: علوم التسيير

دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

دراسة حالة الوكالة رقم 324 –BADR– بأم البواقي

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير.

تخصص: مالية، تأمينات وتسيير المخاطر.

إعداد الطالبة:
سمية خلاف

إشراف:
د/ زبير عياش

السنة الجامعية 2013/ 2014

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمان الرحيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

بداية نشكر الله عز وجل على فضل نعمته، الذي أمدنا بالعزم والإرادة والصبر لإتمام هذا العمل.

ثم الشكر والشكر الجزيل للأستاذ المشرف: " عياش زبير" عرفانا له لفضله وتقديرا لمجهداته من حيث العون والتوجيه.

وأوجه شكري إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ونخص بالذكر الأستاذ "عيشوش" والأستاذ "شرقي". وإلى طاقم الإدارة وكل من أمدني بيد العون سواء من قريب أو بعيد .

كما لا أنسى جميع إطارات وموظفي مصلحة التدقيق الداخلي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بأم البواقي.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه

إلى والدي العزيزان

أطال الله في عمرهما.

وإلى إخوتي الأعزاء.

وإلى كل العائلة والأصدقاء والزملاء.

إلى كل من أهدني بيد العون سواء من قريب أو بعيد.

سمية

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفهرس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهرس

مقدمة	2
الفصل:البنوك التجارية والمخاطر البنكية	07
تمهيد	08
المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية	09
المطلب الأول: مفاهيم حول البنوك التجارية وتطورها	09
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية	12
المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة للبنوك التجارية	15
المبحث الثاني: ماهية المخاطر البنكية	18
المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية والعوامل المؤثرة بها	18
المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية	20
المطلب الثالث: مصادر المخاطر البنكية	25
المبحث الثالث: إدارة المخاطر في البنوك	27
المطلب الأول: مفهوم وخطوات إدارة المخاطر البنكية	27
المطلب الثاني: مبادئ ومسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر في البنوك	31
المطلب الثالث: إجراءات الحد من المخاطر وتصنيفات إدارة المخاطر	34
خلاصة	37
الفصل الثاني: التدقيق الداخلي في البنوك التجارية	38
تمهيد	39
المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي ومعاييره	40
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي (المراجعة) ومفهومه	40
المطلب الثاني: التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية	45
المطلب الثالث: المعايير الدولية للتدقيق الداخلي ولجان المراجعة	50
المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في البنوك	56
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك ومبادئه	56
المطلب الثاني: أهداف ومتطلبات التدقيق الداخلي في البنوك	59
المطلب الثالث: منهجية وإجراءات التدقيق الداخلي في البنوك	61
المبحث الثالث: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية	63
المطلب الأول: تدقيق عمليات إدارة المخاطر في البنوك	63
المطلب الثاني: علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر	64
المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية	65
خلاصة	70

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهرس

الفصل التطبيقي: التدقيق الداخلي والمخاطر البنكية BADR	71
تمهيد	72
المبحث الأول: الجهاز البنكي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض ومختلف الإصلاحات التابعة له	73
المطلب الأول: قانون النقد والقرض (10/90)	73
المطلب الثاني: تنظيم الجهاز البنكي في ظل قانون النقد والقرض	76
المطلب الثالث: الإصلاحات البنكية بعد قانون النقد والقرض 1990	78
المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	83
المطلب الأول: الإطار القانوني للتدقيق الداخلي في الجزائر	83
المطلب الثاني: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	85
المطلب الثالث: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	89
المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها	95
المطلب الأول: أداة الدراسة وخصائص عينة الدراسة	95
المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية وصدق وثبات الاستبيان	98
المطلب الثالث: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على متغيرات الدراسة	101
المبحث الرابع: اختبار الفرضيات	105
المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي	105
المطلب الثاني: تحليل فقرات الاستبيان	106
المطلب الثالث: تحليل محاور الدراسة مجتمعة	112
خلاصة	113
خاتمة	114
قائمة المراجع	118
قائمة الجداول والأشكال	126
الملاحق	129

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

مقدمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أدى التقدم العلمي النظري والتطبيقي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي إلى كبر حجم المؤسسات المالية والبنكية وتعدد مشكلاتها مما زاد صعوبة إدارتها، إدارة مباشرة لتعدد وتنوع نشاطاتها وزيادة حجم عملياتها وبالخصوص على مستوى البنوك التجارية كونها تمارس العديد من الأدوار التنظيمية والتحويلية في مختلف مفاصل أي اقتصاد ولضمان حسن أدائها وضبطه يجب أن تعمل على حسن إدارة المخاطر الموضوع الذي أصبح أكثر أهمية على مستوى البنوك، حيث تعتبر إدارة المخاطر البنكية من أهم الموضوعات التي يهتم بها البنكيون على المستوى العالمي، وازدادت تلك الأهمية بعد توالي الأزمات المالية والبنكية، اعتبارا من الأزمة المالية في المكسيك نهاية عام 1994، ومرورا بالأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا وتركيا، ومؤخرا في الأرجنتين. إضافة إلى الأزمة التي مرت بها البنوك الأمريكية، والاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة التي أدت إلى إشهار كبرى البنوك الأمريكية إفلاسها.

كما تواجه بيئة الأعمال تغيرات سريعة، ذات آثار بالغة الأهمية على المنظمات عبر العالم، واستجابة لذلك تتحرك منظمات الأعمال لوضع هياكل وعمليات تتسم بالفعالية وإعادة هندسة عملياتها، لإضافة قدرا من المساءلة تماشيا مع حاجتها إلى المزيد من المعلومات الملائمة والموثوق بها لاتخاذ القرار في ظل المنافسة المتسارعة.

وفي ظل هذه التغيرات فإنه ليس من المستغرب أن ينظر المجتمع المالي إلى المدقق الداخلي على أنه الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر؛ لما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلا لذلك وعليه تشهد مهنة التدقيق الداخلي منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي تطورات هائلة، خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية بعد صدور المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي عن معهد المدققين الداخليين والذي تضمن توسيع مهام التدقيق الداخلي بإضافة مهمة تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر.

كما أن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور التدقيق الداخلي من خلال تحديد تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثم التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلا واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك.

وبناء على ما سبق تأتي هذه الدراسة لتحليل ومناقشة دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

إشكالية الدراسة

واجهت العديد من الشركات العالمية مع بداية العقد الحالي حالات تعثر وانهيارات مالية، كما كثر الجدل عالميا حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي، وقد دعا ذلك إلى قيام لجنة Treadway، بنشر وتطوير الإطار النظري والمفاهيمي بشأن تطبيق إدارة المخاطر في الممارسة العملية، كما أحدث الإطار الجديد لإدارة المخاطر الكثير من التساؤلات حول مفهومه ومكوناته وعلاقته بمفهوم ومكونات الرقابة الداخلية وعلاقة كل منهما بالتحكم المؤسسي. هذا وقد نشطت السلطات الرقابية البنكية في العديد من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول العالم نتيجة لضعف الرقابة على إدارة المخاطر، وقدمت مبادرات متعددة بشأن المخاطر، داعية المصارف إلى الاستثمار في بنية البنك الذاتية. لإحكام عملياته وقاعدة المعلومات فيه بهدف وضع إطار محكم لإدارة المخاطر يخدم السلطات الرقابية.

ومما سبق يتضح وجود اهتمام عالمي بإدارة المخاطر وزيادة أهمية دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك، الأمر الذي يتطلب دراسة هذا الدور، وبالتالي فإن إشكالية الدراسة تتبلور في التالي:

أولا: التساؤل الرئيسي

ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر بالبنوك التجارية الجزائرية؟

ثانيا: التساؤلات الفرعية

حتى تتسنى لنا الإجابة على السؤال الرئيسي، فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو موقع التدقيق الداخلي من إدارة المخاطر في البنوك التجارية ؟
2. ما مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية ؟
3. ما مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنك؟
4. ما مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في البنك؟

ثالثا: الفرضيات

من أجل حصر الموضوع وبهدف تناول مختلف التساؤلات المطروحة، تم وضع مجموعة من الفرضيات والتي سوف يتم إما تدعيمها أو رفضها، والمتكونة من:

1. تعتمد البنوك التجارية على التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر والتأقلم مع متطلبات البيئة البنكية.
2. هناك دور كبير لتطبق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية.
3. هناك ارتباط قوي بين الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق وتفعيل إدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
4. توجد علاقة بين قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها وتفعيل إدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.الأسباب الموضوعية

– الاتجاه العالمي نحو الاعتماد أكثر فأكثر على وظيفتي التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية من أجل الإدارة الفعالة للمخاطر

– حاجة البنوك الجزائرية للتدقيق الداخلي قصد تحقيق الفعالية خاصة بعد التحولات التي شهدها النظام المالي العالمي

– الضعف الذي تعيشه تجربة التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية نظرا لحداثتها.

2.الأسباب الذاتية

– الميل الشخصي إلى احتراف مهنة التدقيق.

– إرادة الباحثة في مواصلة البحث في هذا المجال حيث كانت الانطلاقة من مذكرة الليسانس بعنوان التكامل الوظيفي بين التدقيق ونظام الرقابة الداخلية.

خامسا: أهمية الموضوع

نظرا لأهمية موضوع إدارة المخاطر ودور المدقق الداخلي في تفعيل المتطلبات والركائز التي تقوم عليها إدارة المخاطر، تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز الأسس والضوابط التي تحكم أداء المدقق في متابعة ومراجعة مرتكزات إدارة المخاطر. وما سيترتب عليه من فائدة للبنك، وبالتالي انعكاسها الايجابي على تطوير أداء البنك ونموه وزيادة قدرته على المنافسة، مما يدعم استقراره.

سادسا: أهداف الدراسة

انطلاقا من أهمية الدراسة، فإنه يمكن حصر الأهداف التي نرمي إلى إدراكها فيما يلي:

1. التعرف على مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر.
2. الوقوف على مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر بالبنوك.
3. معرفة مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر بالبنوك.
4. الوقوف على واقع تطبيق البنوك التجارية الجزائرية للتدقيق الداخلي.

سابعا: صعوبات اختيار الموضوع

1. قلة المراجع التي تتعلق بالتدقيق الداخلي في البنوك
2. عدم توفر مصلحة التدقيق الداخلي في الوكالات البنكية بأم البواقي ماعدى وكالة badr

ثامنا: المنهج المستخدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أجل دراسة الموضوع والإجابة على الأسئلة المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا بالنظر لملائمته لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام وموضوع بحثنا بشكل خاص. حيث اعتمدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري، والتحليلي في الجانب التطبيقي، من خلال دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية أم البواقي .

كما تم استخدام المصادر الثانوية والأولية في الدراسة وتتكون المصادر الثانوية من الكتب والمجلات العلمية المتخصصة والأبحاث والرسائل العلمية(ماجستير ودكتوراه).

أما استخدام المصادر الأولية فسوف يكون من خلال توزيع الاستبيان.

تم تفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج تحليل البيانات الإحصائي (SPSS) كما تم اختبار الفرضيات عند مستوى دلالة (0.05)، وتم حساب المتوسط الحسابي ومعامل الثبات ومعامل "ألفا كرونباخ" والنسب المئوية وأي أساليب إحصائية مناسبة.

تاسعا: مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة هو قسم التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأم البواقي.

عاشرا: الدراسات السابقة

1. إيهاب ديب مصطفى رضوان (2006): أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة) مذكرة ماجستير.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية بقطاع غزة وفقا لمعايير التدقيق الدولية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبيان مكون من أربعة محاور، اعتمادا على الدراسات السابقة والإطار النظري وزع على المدققين الداخليين في البنوك التجارية في قطاع غزة، بلغ عددهم(33)، وتم استرداد(30) استبيان صالح للتحليل، وهي تمثل نسبة إرجاع قدرها(91%) تقريبا.

لقد استخدم الباحث البرنامج الإحصائي spss والمعالجات الإحصائية المناسبة في التحليل بهذا الخصوص.

وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها:

ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل البنك.

ضرورة اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها ضرورة تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدققين الداخلين في أساليب إدارة المخاطر البنكية وكيفية مواجهتها وتقييمها.

2.دراسة Institute of Internal Auditors (2011) بحث علمي بعنوان:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Internal Auditing Role in Risk Management.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستحدثة لتفعيل أداء إدارة المخاطر وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كما تم إعداد استبيان وتوزيعها بالتنسيق بين معهد المدققين الداخليين في كل من الولايات المتحدة وايرلندا وبريطانيا.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك دور مهم للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر، وجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المدقق في وضع خطة التدقيق التي تراعي منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها تطوير مهارات المدققين الداخليين لتمكينهم من تقديم استشارات وتوصيات بشأن تطوير نظام إدارة المخاطر بالمنشأة.

إحدى عشر: هيكل الدراسة

لدراسة موضوع البحث دراسة وافيه تناولنا الموضوع في ثلاث فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى البنوك التجارية والمخاطر البنكية، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، فتناولنا في المبحث الأول عموميات حول البنوك التجارية، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى المخاطر البنكية التي تواجهها البنوك التجارية، أما المبحث الثالث والأخير تناولنا فيه كيفية إدارة المخاطر البنكية.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى التدقيق الداخلي في البنوك التجارية والذي قسم إلى ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول للتدقيق الداخلي ومعاييره، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه التدقيق الداخلي في البنوك، والمبحث الثالث والأخير تطرقنا فيه إلى التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية.

أما الفصل الثالث فتناولنا فيه التدقيق الداخلي والمخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث قسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، فكان المبحث الأول عن الجهاز البنكي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض ومختلف الإصلاحات التابعة، أما المبحث الثاني فكان حول التدقيقي الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والمبحث الثالث تناولنا فيه إعداد الاستبيان وتحليل نتائجه، والمبحث الرابع والأخير تناولنا فيه اختبار التوزيع الطبيعي واختبار فرضيات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

البنوك التجارية والمخاطر البنكية

- المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية
- المبحث الثاني: ماهية المخاطر البنكية
- المبحث الثالث: إدارة المخاطر في البنوك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد

مما لا يخفى على أحد أن قطاع البنوك يحتل مكانا متميزا داخل القطاع المالي، وذلك فضلا عن صلته المباشرة بنظم المدفوعات، وبالتالي بحركة النقود في الدولة والتي تمثل المحرك الأساسي لعجلة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يجعل هذه البنوك من أكثر المؤسسات تعرضا للمخاطر، نظرا لأنها لا تتعامل مع قطاع بعينه وإنما تتعامل مع النقود إقراضا واقتراضا، ولأن النقود كقوة شرائية عامة تتأثر بأوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي فإن المخاطر التي تتعرض لها البنوك ليست مخاطر قطاع أو صناعة محددة بل هي مخاطر الاقتصاد في مجموعه محليا وعالميا. ولذلك لم يعد النشاط البنكي يعمل على تلافي المخاطر، بل أصبح لزاما عليه أن يتعامل معها، وهكذا بات هذا النشاط في الآونة الأخيرة يعرف بفن التعامل مع المخاطر وليس تجنبها.

وعليه فإن الأمر يستوجب تطوير نماذج عمل وممارسات مبنية على أساس المخاطر، وذلك ضمن إطار إدارة متكاملة في الهيكل التنظيمي للبنك. فلم يعد الاهتمام بإدارة المخاطر قاصرا على مستوى البنك المعني فحسب بل أصبحت السلطات الرقابية تهتم بإدارة المخاطر البنكية ولعل من أهم الأسباب التي تدعو لذلك هي طبيعة المخاطر التي ينفرد بها القطاع البنكي دون غيره من القطاعات الأخرى. وبالتالي أصبح لزاما أن يتطور الفكر البنكي، ليتواكب مع التطورات الحديثة في مجال الثورة التكنولوجية والخدمات البنكية المستحدثة، لذا فمن الضروري ضبط المخاطر المختلفة التي يمكن أن تتعرض لها البنوك واتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارتها بما يحقق سلامة الأداء البنكي.

وعليه سنتعرض من خلال هذا الفصل إلى المخاطر البنكية التي تواجهها البنوك التجارية، حيث سنتطرق في المبحث الأول منه إلى عمل البنوك التجارية داخل النظام المالي، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه مختلف المخاطر البنكية التي تواجهها البنوك التجارية، أما المبحث الثالث والأخير سنتناول فيه كيفية إدارة المخاطر البنكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

نظرا للمكانة التي تتميز بها البنوك التجارية في القطاع المالي خصصنا لها هذا المبحث الذي سنتناول فيه نشأة البنوك وتطورها مع مجموعة من التعاريف للبنوك التجارية كما سنتطرق لأهدافها وبعض خصائصها، ثم سنقوم باستعراض مختلف وظائفها.

المطلب الأول: مفاهيم حول البنوك التجارية وتطورها

قسم هذا المطلب إلى ثلاثة أجزاء تتمثل في نشأة البنوك التجارية وتطورها، تعريفها وأهدافها وأخيرا خصائصها.

أولا: نشأة البنوك التجارية وتطورها

بدأ ظهور البنوك التجارية في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى في أوروبا، وخاصة في "البندقية، جنوا وبرشلونة" حيث قام التجار والمرابين والصناع بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع، وذلك بمقابل إصدار شارات إيداع اسمية وقامت المؤسسة تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية وكان قيد التحويل سجلات المؤسسة في حضور كل من الدائن والمدين. وبعد ذلك انتقل التجار للسماح للعملاء بالسحب على المكشوف ويعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة، أدى ذلك إلى إفلاس بعض المؤسسات والتجار.

وظهر بعد ذلك أول نشوء لبنك حكومي في البندقية "Banco Delja Piazza Di Rialta" سنة 1587، وفي عام 1609م أنشئ بنك أمستردام " Bank Of Amsterdam".

ثم استمرت البنوك في التطور من حيث قوانينها وتشريعاتها التي وضعت من أجل تقديم أفضل خدمة للعملاء لاستقطاب أكبر عدد ممكن منهم ولزيادة أرباحها كمؤسسات ربحية بالدرجة الأولى [البكري وصاني2009، ص، ص: 109، 110].

لعل أول بنك تأسس في البندقية عام 1157م، بعد ذلك ظهر بنك أمستردام 1609 م، بنك انجلترا عام 1694، بنك فرنسا عام 1800 م،... [الزيداني، 1999 ، ص:122].

ثانيا: تعريف البنوك التجارية وأهدافها

إنه ومع تطور المبادلات المالية والتجارية، تطور مفهوم البنوك التجارية وتنوع، حيث سنحاول إعطاء عدة تعاريف للبنوك التجارية كل منها يركز على جانب من الجوانب، والاختيار بين تلك التعاريف المختلفة يتوقف على الغرض من استعمالها وأهميتها.

1. تعريف البنوك التجارية

من بين أهم التعاريف للبنوك التجارية ما يلي:

– البنوك التجارية هي: «تلك البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، وكذلك دعم الاقتصاد الوطني كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشروعات وما ستلزمه من عمليات بنكية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك» [حنفي وأبو قحف، 2000، ص، ص: 24، 25].

– البنوك التجارية عبارة عن: «مؤسسات مالية تقوم بجمع المدخرات وإنشاء الائتمان وقبول كافة الودائع وتمويل المشاريع أو إنشاءها والبحث عن الودائع» [جلدة، 2009، ص: 14].

– «يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، فهو بذلك يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال» [خبابة، 2008، ص: 88].

– كما تعرف البنوك التجارية بأنها: «مؤسسات تتعامل في الدين والائتمان من خلال حصولها على ديون من الغير تمثل التزامات عليها، تظهر في جانب الخصوم من الميزانية العمومية للبنك التجاري وتقدم مقابلها وعودا بالدفع عند الطلب أو بعد أجل قصير في شكل ائتمان وإقراض للغير، يمثل حقوقا لها تدخل في جانب الأصول من الميزانية العمومية» [غزلان ، 2002، ص: 109].

– ويمكن تعريف البنك التجاري بأنه: «عبارة عن مؤسسة ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل» [جاسم، 1999، ص: 242].

– كذلك يعرف البنك التجاري بأنه: «مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين» [الحناوي وآخرون، 2004، ص: 299].

– البنك التجاري هو الوسيط بين الودائع الباحثة عن الاستثمارات، والاستثمارات الباحثة عن الودائع أو أنه الوسيط بين وحدات الفوائض ووحدات العجز ومن هنا انطلق العمل البنكي بشكله المؤسسي ووصل إلى ما وصل إليه الآن [مجيد،2001، ص: 273].

2. أهداف البنوك التجارية

حيث أن هذه الأهداف تميزها عن غيرها من مؤسسات الأعمال وتتعلق هذه الأهداف بالربحية والسيولة والأمان، كما تعتبر أيضا عناصر السياسة الائتمانية، التي عن طريقا يضمن البنك حسن استخدام الموارد المتاحة لديه وتحقيق عائد مناسب للبنك وسوف نقوم بإيضاح هذه العناصر.

1.2. الربحية: لكل نشاط اقتصادي يمارسه الكيان مخاطر، وكلما كانت هناك مخاطر فإنه يتعين أن يكون هناك أيضا أرباح مساوية أو معادلة لها تماما كأقل تقدير كما في المعادلة الشهيرة والتي تنص على «**الربحية = المخاطر**»

من ثم فان البنك الذي يقوم بمنح الائتمان البنكي يتحمل مجموعة من المخاطر وبالتالي عليه أن يقوم بتحقيق أرباح لتغطيها فضلا عن أن طبيعة النشاط البنكي تستلزم أن تكون الأرباح أعلى في معدلاتها وقيمها من قيم ومعدلات التكاليف الخاصة بإدارة النشاط البنكي والتي تكون حسب الشكل الموالي [الشمري، 2009، ص: 38]:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (1-1) : مصفوفة الربحية – السيولة.

	Liquid سائلة	ILLiquid غير سائلة
Profitable ربحية	1. Survival and growth ربحية ونمو	3.At Risk of Failure مخاطر الفشل
Non- Profitable لا ربحية	2-Short term and Survival possible إمكانية بقاء قصير الأجل	4-High Risk of Failure مخاطرة عالية للفشل

المصدر: [الشمري، 2009، ص: 39].

من خلال الشكل (1-1) نلاحظ أنه على الإدارات البنكية أن تأخذ في توجهاتها الإستراتيجية الموضحة أعلاه لتحقيق الأهداف المرسومة، حيث ترسم أمامها هدف الربحية على أن لا تنسى متطلبات السيولة والأمان لتحقيق الهدف الأسمى وهو البقاء والنمو.

2.2. الأمان: يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10%، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار[هندي، 1996 ص:12]. حيث لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فأي خسائر من هذا النوع معناها المساس بجزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك التجاري، ولهذا تسعى البنوك التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطر [طارق طه، 2007، ص: 257].

3.2. السيولة: السيولة 'بمعناها العام' هي مدى توافر أصول سريعة التحول إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير [سلطان، 2005، ص:131]. أوهي قدرة البنك على مواجهة أي طلب على ودائعه بسرعة، ودون التعرض إلى خسائر نتيجة بيع أصل من أصوله، ويتطلب ذلك ضرورة توزيع موارد البنك على أنواع مختلفة من الأصول، لأن من غايات السيولة تعزيز ثقة المودعين والدائنين في البنك وهي مؤشر على الإدارة الجيدة لأمواله، وتأكيدا لقدرته على الوفاء بالالتزامات.

كما تعد السيولة أهم الأهداف التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ما يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما يعرض البنك للإفلاس [الراوي، 2001، ص: 164].

ثالثا:خصائص البنوك التجارية

الخصائص المميزة للبنوك التجارية عن باقي المؤسسات المالية الإنتاجية والخدماتية الأخرى هي على النحو التالي:

– إن البنوك التجارية مشروعات رأسمالية تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل قدر ممكن من النفقات، وذلك بتقديم خدماتها البنكية أو خلقها نقود الودائع، فالبنوك التجارية تأخذ عادة شكل شركات مساهمة سواء كانت مملوكة للأفراد أو المشروعات. وعادة ما تتدخل الدولة، خاصة في الدول النامية بمراقبتها عن طريق السيطرة على رؤوس أموالها سواء بالاشتراك فيها أو تملكها مباشرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تتعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي وحجم المدخرات وما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها إدخال عنصر المنافسة بين أعضاءها [ناشد، 2005 ص: 211].
- البنوك التجارية تتميز بالقدرة على التوسط بين المدخرين والمستثمرين كما أنها تخلق أو تولد مصادر تمويل وتعيد إقراضها، وهي بذلك تمارس دورا فعالا في إيجاد الائتمان وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- البنوك التجارية تتميز بخاصية أساسية تتمثل في قدرتها على خلق أو توليد النقود دون المؤسسات الأخرى، وذلك من خلال الاقتراض وإعادة الإقراض لمعظم الأموال المقترضة، الأمر الذي ينجم عنه زيادة في حجم الودائع " اشتقاق النقود المشتقة من الودائع ".
- البنوك التجارية هي المؤسسة المالية الوحيدة القادرة على إيجاد أو توليد خصوم ايداعية قابلة للتحويل من شخص لأخر أو من مؤسسة إلى أخرى ومن ثم تساهم في إدارة النقود في المجتمع [عشيش والكيسي، 2010، ص، ص :210، 211].
- معظم موارد البنوك تعود لمؤسسات وأشخاص.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

يوجد لدى البنوك التجارية نوعان من الوظائف تقليدية قديمة، ووظائف حديثة، إلا أن هناك عوامل كثيرة تحدد حجم وطبيعة كل من الوظائف الحديثة والأخرى القديمة حسب التقسيم التالي:

أولا: وظائف البنوك التجارية حسب المفهوم التقليدي

تتمثل وظائف البنوك التجارية حسب المفهوم التقليدي في:

1. تعبئة المدخرات

وتعني الاحتفاظ بودائع الأفراد والشركات والمؤسسات وتنمية تلك الودائع أي زيادتها، حيث تتم تلك الودائع في شكل ودائع حسابات جارية أو تحت الطلب ولا يدفع عنها فائدة باعتبار أنها ترتبط بأصحابها على ذمة الاحتفاظ بها ووضعها تحت تصرفهم في أي وقت معين فهي تمثل حسابات عاجلة، أما الحسابات الآجلة فتدفع عنها فوائد مقابل التنازل من أصحابها عن حق استخدامها في أي وقت. ولا تظل النقود المودعة لدى البنوك عاطلة، وإنما تستخدم الجزء الأكبر منها في عمليات ائتمانية والجدير بالذكر، أن للودائع عدة أنواع فيها الحسابات الجارية، الودائع لأجل وودائع صناديق التوفير [عبد الحميد، 2007، ص، ص:123، 125].

2. استخدام الموارد

يتمثل استخدام الموارد فيما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.2. القيام بعمليات الإقراض، منح الائتمان: وتتمثل في منح القروض على أشكالها المختلفة. ويغلب على الإقراض والاقتراض في البنوك التجارية القروض قصيرة الأجل والتي لا تتعدى أجالها سنة إلا أن هناك نسبة من القروض في تلك البنوك تكون متوسطة وطويلة الأجل.

2.2. الاستثمار في الأوراق المالية: وهو المساهمة في المشروعات أو الاستثمار في الأوراق المالية، هذه الرؤية التقليدية هي رؤية ضيقة وبفعل ضغط المنافسة، اضطرت البنوك لتوسيع مؤهلاتها ليصبح من الممكن تعداد خمسة مهام، بالإضافة إلى النشاط الرئيسي [عياش، 2007، ص-ص: 26-28].

3.2. تمويل التجارة الخارجية: حيث يتم فتح إعتمادات مستندية (استيراد/ تصدير)، إصدار مطالب الضمان لصالح العملاء من القطاعين العام والخاص وحيث يمول المستفيدين عادة من الهيئات الحكومية، ويتم تقديم هذه الخدمات بالعملات المختلفة المحلية والأجنبية لاسيما العملات القابلة للتحويل أي العملات الإرتكازية [الحمزاوي، 2000، ص، ص: 44، 45].

4.2. حضم الأوراق التجارية: تعد عملية خصم الأوراق التجارية من بين عمليات الائتمان التي يمنحها البنك لعميله، حيث يحقق للعميل استيفاء قيمة الورقة التجارية من البنك قبل حلول ميعاد استحقاقها، على أن يحل البنك محل العميل في انتظار ميعاد استحقاقها ليحصل على المبلغ المستحق في الورقة التجارية [ناشد، 2005، ص:217]، وهذا مقابل حصول البنك على فائدة وعمولة من تاريخ الخصم حتى تاريخ الاستحقاق، وفي تاريخ الاستحقاق يقوم البنك بتحصيل قيمتها من قبل المدين نيابة عن عميله مع احتفاظه بحق الرجوع على الخاصم في حالة عدم قيام المدين بتسديد قيمتها [خالد أمين والطراد، 2006، ص:171].

يرتبط سعر الخصم بسعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل السائدة في السوق المالية، ويحدد سعر الخصم بواسطة البنك التجاري بصورة مستقلة وليس في صورة اتفاق بين البنك والعميل.

5.2. إجراء عمليات الصرف: استبدال البنك للعملات الأجنبية بعملة وطنية، وبالعكس[عوض الله والفولي، 2003، ص: 102].

ثانيا: وظائف البنوك التجارية حسب المفهوم الحديث

هناك العديد من الوظائف الحديثة التي أصبحت البنوك التجارية تقوم بها ومن بينها:

1. وظيفة استشارية

لقد عظم شأن المهمة الاستشارية في العصر الحديث، خاصة بعد تعدد العمليات البنكية وتعقدها. ونظرا للتجربة المكتسبة من طرف إطارات البنوك وكفاءات موظفيها، من جراء تمويل المشروعات الاقتصادية والقيام بالدراسات اللازمة لها وكذلك القيام بالعمليات البنكية يوميا، برز دور البنك كمستشار، يقصده الأعوان الاقتصاديون من أجل طلب الاستعانة في شتى الميادين الاقتصادية [عياش، 2007، ص: 28].

2. وظيفة التوزيع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولد من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق البنك، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية، ولا يوجد أي مؤسسة أخرى غير البنوك تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام [خالد أمين، 2000 ص: 37].

3. وظيفة خدمات أمناء الاستثمار

وتشمل توليفة واسعة من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه مثل:

- سداد الالتزامات الدورية
- إقامة المعارض السلعية داخليا وخارجيا
- إقامة المزادات لبيع وشراء السلع
- ممارسة عمليات بيع وشراء العقارات
- أية أعمال أخرى للعملاء طالما كانت مشروعة [الحمزاوي، 2000، ص: 48].

4. وظيفة الإنابة

القيام بخدمات بالنيابة عن العملاء مثل انجاز عمليات التحويلات النقدية بين العملاء وبين بعضهم البعض وإصدار خطابات الضمان التي يطلبها العملاء والقيام بتحصيل شيكات وكمبيالات العملاء وسداد ديونهم نيابة عنهم [الشناوي ومبارك، 2002، ص: 219].

5. ادخار المناسبات

وهذا النوع من الخدمات البنكية يؤدي إلى زيادة موارد البنك نتيجة تراكم مدخرات المتعامل على فترات دورية حتى حلول موعد المناسبة التي يدخر لأجلها ذلك العميل فيقوم بسحب مدخراته، وغالبا لا يؤثر هذا السحب على موارد البنك لسببين ما:

- أن هناك مناسبات عديدة يدخر لها أنواع مختلفة من المتعاملين، فمثلا في الوقت الذي يسحب فيه المدخرون أموالهم لمواجهة نفقات الأعياد أو بدء العام الدراسي لتحمل تكاليف تجهيز أبنائهم لمستلزمات الدراسة، نجد أن غيرهم يدخر استعداد لمواجهة نفقات مناسبات أخرى، كالزواج والاصطياف وغيرهما.
- أن ارتفاع عدد المدخرين وتنوع المدخرات يقلل كثيرا من أثار عملية السحب بالمقارنة مع حجم المدخرات المودعة لدى البنك [فلاح والدوري، 2000، ص: 37].

6. مجموعة من الوظائف الحديثة تتمثل كذلك في ما يلي [العصار والحلبي، 2000، ص: 71]:

- خدمات البطاقة الائتمانية "**CRIDIT CARD**"
- شراء وبيع الشيكات الأجنبية
- إدارة أعمال وممتلكات العملاء. والبنك الآلي "**Auto Bank**"...

المطلب الثالث:الاتجاهات الحديثة للبنوك التجارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر الاتجاهات الحديثة التي تتميز بها البنوك التجارية حاليا من إحدى انعكاسات العولمة على أداء أعمال البنوك والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: التنويع في الأنشطة والخدمات البنكية "البنوك الشاملة "

لم تعد الخدمات البنكية تقتصر فقط على عمليات الإقراض والإيداع وما يرتبط بها من أنشطة بنكية، بل هناك تنوع وتعدد في الخدمات والأنشطة التي تقوم بها البنوك في الوقت الحالي سواء في الدول المتقدمة أو الكثير من الدول النامية.

ولقد فرضت التغيرات العالمية وغيرها على البنوك التجارية ضرورة التحول نحو نظام البنوك الشاملة حتى تستطيع أن تتكيف مع أوضاع العولمة الجديدة وتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والأمان من المخاطر. ويمكن القول أن من التغيرات البنكية العالمية التي عكستها العولمة على أداء أعمال البنوك هو ظهور ونمو كيانات بنكية جديدة تعتبر انقلابا واضحا في عالم البنوك فإضافة إلى التقسيمات التقليدية المعروفة في مجال إدارة البنوك وهي: البنوك التجارية، البنوك المتخصصة،بنوك الاستثمار والأعمال، ظهر كيان جديد للبنوك يعرف بالبنوك الشاملة القائمة على التنويع الكامل للأعمال والوظائف لتلبي كل طلبات العميل وتحل جميع مشكلاته.

*ويمكن تعريف البنوك الشاملة كما يلي :

« البنوك الشاملة كيانات بنكية تسعى لتنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان البنكي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد بنكي، بحيث نجدها تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال» .

كما يعد التنويع من أهم المزايا التي يوفرها العمل البنكي الشامل، ويعني الحصول على موارد مالية من جهات متعددة ولآجال مختلفة مع استخدامها في تمويل أنشطة مختلفة ومتنوعة والخروج من الإطار المحدود للوساطة التقليدية إلى إطار أرحب من المنتجات المالية المتعددة. وفي ظل التنويع يمكن أن يتحقق الاستقرار في حركة الودائع مع انخفاض مخاطر الاستثمار.

وتتزايد الآثار الإيجابية مع إستراتيجية التنويع كلما اتجه البنك إلى ممارسة أنشطة غير بنكية مثل: إدارة صناديق الاستثمار، التأجير التمويلي أو القيام بوظيفة إصدار الأوراق المالية وهو ما يؤدي إلى تعظيم الربحية، تخفيض مخاطر نقص السيولة وتحقيق درجة أكبر من الأمان للمودعين وبالتالي نقص مخاطر الإفلاس بدرجة كبيرة.

ويمكن تلخيص أهم الأنشطة التي تقوم بها البنوك الشاملة في إطار التنويع كما يلي:

- تنويع مصادر تمويلها
- تنويع مجالات الاستخدامات البنكية
- دخول البنوك التجارية مجالات غير بنكية
- ممارسة أنماط جديدة لأنشطة الفروع البنكية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ممارسة بعض الأنشطة غير البنكية من خلال شركات شقيقة غير قابضة.

ثانيا: التوسع في استخدام تكنولوجيا الخدمات البنكية والاندماج

يتمثل كل من التوسع في استخدام تكنولوجيا الخدمات البنكية والاندماج فيما يلي:

1. التوسع في استخدام تكنولوجيا الخدمات البنكية

من أهم مظاهر التقدم في تقديم الخدمات البنكية هي التوسع الكبير في استخدام الكمبيوتر حيث أدى هذا إلى السرعة في تقديم الخدمات وتقليل الأعباء البيروقراطية وتوفير الوقت لكل من العملاء والعاملين في البنوك. وقد أدى هذا إلى مواكبة التزايد الكبير في حجم المعاملات المالية، وإمكانية حصول العميل على الخدمات المطلوبة في أي فرع من فروع البنك المعين في أي منطقة من المناطق داخل الدولة المعينة دون الحاجة إلى الاتصال بالفرع الذي قام العميل بفتح حساب فيه, كما أن العميل يستطيع معرفة رصيده، ومجموع وتفاصيل مسحوباته وتواريخها، والحصول على نقدية في ظرف دقيقة واحدة.

كذلك من مظاهر التقدم في تكنولوجيا الخدمات البنكية هي ظهور البنوك الآلية، وإدخال خدمات الحاسب على الشبابيك بطريقة "On Line system" كما هو الحال الآن في بنوك أوروبا وأمريكا وكذلك في بعض البنوك الأجنبية في بعض الدول العربية. يضاف إلى كل ما سبق أن بطاقات الضمان وبطاقات صرف النقدية وبطاقات الشيكات ما كانت تصدر إلا في حالة وجود التقدم في استخدام التكنولوجيا. وطبقا لبعض الإحصائيات المتاحة في المملكة المتحدة في نهاية 1976 وجد أن 15% من إجمالي المعاملات في البنوك تمت من خلال البنوك (الوحدات) الآلية التابعة لكل فرع من فروع البنوك كما أن معدل نمو هذه المعاملات من هذا الفرع يقدر بحوالي 14.1% سنويا.

وجدير بالذكر أن خدمات الكمبيوتر لا تقتصر فقط على البنك بل تقدم أيضا إلى الجمهور بالإضافة إلى قيام البنوك بتقديم الاستشارات لكافة الجهات بما في ذلك قيامها ببيع نظم المعلومات الإدارية والبرامج الخاصة بالرقابة على المخزون وحسابات الأجور وغيرها.

2. النمو عن طريق الاندماج

تعرضت الأنظمة المالية والبنكية لتغيرات جذرية خلال العقدين الأخيرين، وأصبحت المنافسة العالمية بين المؤسسات المالية والبنكية واقعا لا يمكن تجاهله في ظل ترسخ العولمة يوما بعد يوم.

ورغبة في زيادة التنافسية اتجهت البنوك إلى الاندماج مع بعضها البعض لتكوين كيانات بنكية عملاقة وقوية لتتغلب على المصاعب التي بدأت تواجهها. وتعتبر عملية الاندماج بين البنوك قوة دافعة في إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية، إذ تهدف إلى تحقيق النمو والتوسع وتكوين مجموعات بنكية تقدم سلسلة من الخدمات البنكية المتكاملة لتحقيق تغطية شاملة للبلد، وتغزوا أسواق الخدمات البنكية خارج الدولة.

يمكن تصنيف مبررات الاندماج والاستحواذ في ثلاث مجموعات [حسين،2008، ص:284]:

1.2. المجموعة الأولى: تتمثل في تنضيم ثروة المساهمين، حيث تسمح هذه الظاهرة بتحقيق وفرات الحجم والتحكم أكثر في معيار التكلفة/العائد، وهو ما أدى إلى فعالية أكبر وزيادة في أرباح المساهمين. غير أن هذا الاندماج يؤدي إلى زيادة التركيز، وبالتالي إمكانية ارتفاع الأسعار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.المجموعة الثانية: تتمثل في ترقية مصلحة المسيرين، حيث إن هؤلاء يرون في الاندماج طريقة لزيادة قوتهم والدفاع عن قانونهم الخاص.

3.2. المجموعة الثالثة : تتمثل في عدد من العوامل التي من شأنها أن تخلق محيطا مناسبا للاندماج والاستحواذ، وتتضمن تغيرات في هيكل القطاع البنكي، منها فتح المجال للمنافسين غير البنكيين، ومثال ذلك الاندماج ما بين البنوك وشركات التأمين.

ثالثا:التدويل والتطوير التنظيمي والإداري

من بين الاتجاهات الحديثة للبنوك التجارية نجد التدويل والتطوير التنظيمي والإداري وهما كما يلي:

1. التدويل

في وقتنا الحالي تتجه بعض البنوك إلى تدويل أنشطتها بدخولها أسواق الخدمات البنكية خارج البلد الأم لذا نجد ما يسمى بالبنوك متعددة القوميات" Multinational Bank ". ومن أهم أسباب التدويل:

- تجنب خطر المنافسة وتشبع السوق المحلي والإضرابات العمالية المؤثرة على النشاط الاقتصادي.
- انخفاض تكاليف العمالة، الأرض وبعض مقومات الإنتاج الأخرى مقارنة بنظيرتها في البلد الأم.
- الاستفادة من الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة والحكومة الأم.
- الرغبة في التوسع والنمو.

2. التطوير التنظيمي والإداري

من أجل تحقيق التوسع والتنوع والتقدم التكنولوجي في أداء الأنشطة وتقديم الخدمات البنكية داخل البلد أو خارجه، يتطلب درجة عالية من المواكبة والتلاؤم في البناء التنظيمي والإداري للبنوك إضافة إلى أساليب إدارة العمليات البنكية وانجاز الوظائف الإدارية بصفة عامة.

المبحث الثاني: ماهية المخاطر البنكية

إن التطورات المتسارعة على صعيد تحرر الخدمات المالية وازدياد عملية التطوير في التكنولوجيا تجعل نشاطات البنوك أكثر تنوعا وتعقيدا وتعرضا للمخاطر، لذلك خصصنا هذا المبحث لماهية المخاطر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنكية، مقسما إلى ثلاث مطالب حيث سنتناول في المطلب الأول مفهوم المخاطر البنكية والعوامل المؤثرة بها، والثاني سنستعرض فيه أنواع المخاطر البنكية، أما المطلب الثالث والأخير فسنتطرق فيه إلى مصادر المخاطر البنكية.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية والعوامل المؤثرة بها

تم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة أجزاء الأول تناولنا فيه تعريف المخاطر، والثاني تطرقنا فيه إلى مفاهيم يجب تمييزها عن الخطر، أما الثالث فقد خصص للعوامل المؤثرة في المخاطر.

أولا: تعريف المخاطر

تعرف المخاطر بأنها:« احتمالية تعرض البنوك إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين». أي أن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المدققين الداخليين والمديرين للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها القدرة على التأثير على أهداف البنك المعتمدة، وتنفيذ استراتيجياته بنجاح. فقد قام معهد المدققين الأمريكيين في معرض تحديده لأهداف التدقيق الداخلي بتأكيد ضرورة أن تشتمل هذه الأهداف على تقويم كفاية نظام الرقابة الداخلية والتنظيم الإداري والضوابط العامة للأعمال وفعاليتها.

ويقصد بالضوابط الرقابية العامة للأعمال ضبط الأخطار الأساسية التي تواجه البنك والمرتبطة بعملياته مثل مخاطر الائتمان، مخاطر صرف العملات، مخاطر الأرباح والعمليات، الدعاية السلبية... [http://www.bab.com ,30/01/2014 , 14 :15].

ولقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطر، واختلفت تعاريفهم طبقا للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث، والهدف الذي يسعى لتحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة، وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطر، فإنه يمكننا صياغة بعض التعاريف كما يلي:

- تعرف المخاطر بأنها: «إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوبة في تحقيقها عما هو متوقع» [تومي، 2008/2007، ص: 56].
- يعرف(جون داونز وجوردان اليوت قوهمان) المخاطر بأنها:« تمثل احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر أو عدم الحصول على القيمة مشيرا إلى أن المخاطر تختلف عن حالة عدم التأكد حيث أن هذه الأخيرة غير قابلة للقياس» [تومي، 2008/2007، ص:56] .
- يعرف **(webster)** المخاطر على أنها:« فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة» [بلعجوز وبوقرة يومي 17/16 أفريل 2007 ، ص: 2].
- ويعرفها**(Milton)** على أنها: «الحالة التي يمكن لمتخذ القرار أن يحدد ويضع فيها توزيعات احتمالية لحدث على ضوء الدراسات السابقة» [تومي، 2008/2007، ص:57].

ومن خلال هذه التعاريف السابقة نستنتج أن:

- ظاهرة المخاطر هي الفرصة التي يمكن من خلالها تفادي الخسارة الناتجة عن عدم التأكد الذي يحيط بنتائج القرارات المستقبلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المخاطر تختلف عن حالة عدم التأكد لأن الأولى قابلة للقياس والثانية لا يمكن قياسها
- هناك ارتباط بين المخاطر والقدرة على التنبؤ بأحداث المستقبل على ضوء معلومات تاريخية مسبقة.

ثانيا:مفاهيم يجب تمييزها عن الخطر

هناك العديد من المفاهيم التي يجب تمييزها عن الخطر نذكر منها:

1. الفرق بين الخطر والمكروه

المكروه هو ذلك الأمر الذي لا نحب أن يقع، أما الخطر فهو احتمال وقوعه. فالخسارة في الاستثمار هي المكروه الذي نسعى إلى تفاديه، أما الخطر فهو احتمال تحقق هذا الذي نخشى وقوعه. فالموت مثلا هو المكروه أما الخطر فهو احتمال وقوع الموت.

2. العلاقة بين مفهوم الخطر ومفهوم عدم اليقين

للخطر علاقة بمفهوم عدم اليقين. وذلك أن الخطر هو احتمال وقوع أمر غير متيقن الوقوع. أما الأمور اليقينية فلا يكتنفها الخطر. ووجود الخطر يولد عدم اليقين. فالتعرض للخسارة في التجارة خطر ولكن إذا وقع فإنه لم يعد عندئذ خطرا بل صار أمرا يقينيا. وانخفاض القيمة السوقية لأصل رأسمالي هو خطر ولكن انخفاض قيمته نتيجة الإهتلاك (بسبب الاستعمال ومرور الوقت) ليس خطرا لأنه أمر متيقن لا محتمل. وقد بين "فرانك نايت" أن الفرق في المفهوم الاقتصادي بين الخطر وعدم اليقين، هو أن الخطر ما كان ممكنا قياس احتمالات وقوع المكروهات فيه، أما عدم اليقين فهو الحال الذي لا يكون ممكنا أو لا يكون مجديا فيه قياس هذه الاحتمالات [قنلوز، 2012/2011، ص، ص: 8،7].

ثالثا: العوامل المؤثرة في المخاطر

هناك العديد من العوامل التي تركت آثارا مهمة في مخاطر الأعمال البنكية نذكر منها[البجيرمي،2012 ص، ص: 21، 22]:

1. التغيرات التنظيمية والإشرافية

قامت العديد من الدول والتنظيمات المهنية المتخصصة بفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل البنوك وذلك للتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها، والمحافظة على حدود معقولة من المخاطر خوفا من الأزمات المالية، الأمر الذي كان له أثار ايجابية على المخاطر، ومثال ذلك ما قامت به اتفاقيات بازل المختلفة حول تحديد المخاطر المختلفة بالبنوك وكيفية قياسها والإشراف عليها.

2. عدم استقرار العوامل الخارجية

أدى عدم استقرار الأسواق العالمية وعدم الاستقرار المستمر لأسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وابتداع البنوك لأدوات تغطية مستقلة خاصة بالشركات المتعددة الجنسيات إلى وجود مخاطر لم تكن موجودة سابقا مثل مخاطر التسعير ومخاطر السياسة ومخاطر سعر الفائدة.

3. المنافسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجبر المنافسة البنوك على تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار وهذا ما أثر سلبا خاصة مع توسع البنوك في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل اكتساب العملاء حيث أدى ذلك إلى ازدياد المخاطر، ومثال ذلك مخاطر الائتمان.

4. التطورات التكنولوجية

التي تعتبر من العوامل الايجابية على مخاطر العمل البنكي نتيجة زيادة قدرة البنوك على تحديد مخاطرها، وإدارتها بطريقة أفضل، ولكن نجم عن ذلك أيضا أثارا سلبية تمثلت بمخاطر التجارة الالكترونية.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية

يمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية إلى نوعين رئيسين هما، المخاطر المالية ومخاطر العمليات(التشغيل) وهي كما يلي:

أولا:المخاطر المالية

وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك. وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك وفقا لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة.

من أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

1. المخاطر الائتمانية(خطر القرض)

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بأصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده [رزيق وكورتل، يومي 17/16 أفريل2007، ص:3].

2. خطر عدم السيولة

تنشأ هذه المخاطر عن عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وهي تقلل من مقدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته التي حانت آجالها. وربما تكون هذه المخاطر نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض(مخاطر تمويل السيولة)، أو تعذر بيع الأصول(مخاطر تسييل الأصول). وأحد أوجه إدارة الأصول والخصوم في الأعمال البنكية هو تخفيض مخاطر السيولة. وبينما يمكن السيطرة على مخاطر تمويل السيولة من خلال الترتيب المناسب للتدفقات النقدية المطلوبة والبحث عن مصادر تمويل جديدة لتمويل عجز السيولة، يمكن معالجة مخاطر تسييل الأصول من خلال تنويع محفظة الأصول ووضع قيود على المنتجات ذات السيولة المنخفضة [خان وأحمد، 2003 ص:32].

- لا يشترط أن يكون البنك في حالة انعدام تام للسيولة لأن نقص السيولة يكفي لعدم تلبية طلبات السحب كلها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عند تحقق هذا الخطر فإن البنك معرض للإفلاس رغم يسره أي رغم توفره على أصول قابلة للتسييل.

3. خطر عدم الملاءة

تعرف الملاءة البنكية بالرصيد الصافي للبنك، بمعنى الفرق بين قيمة التزاماته واستعمالاته فنقول أن البنك له ملاءة مالية في حالة تفوق استعمالاته على(موارده) التزاماته. كما تعرف عدم ملاءة البنك باحتمال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويحدث ذلك عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل للقيمة السوقية لالتزاماته، وهذا يعني أنه إذا اضطر إلى تسييل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع التزاماته وبالتالي تتحقق خسارة لكل المودعين.

ويمكن تعريف خطر عدم الملاءة على أنه: تلك الحالة التي يسجل فيها البنك عجز في أمواله الخاصة وذمته المالية إلى درجة يستحيل فيها تغطية المخاطر والخسائر المحتملة الوقوع، بحيث لا يتوفر لا على سيولة ولا أصول أخرى يواجه بها خصومه.

وعليه فإن خطر عدم الملاءة أوسع من خطر السيولة، والاختلاف يظهر في كون عدم الملاءة يستلزم عدم السيولة، أما عدم السيولة فلا يستلزم بالضرورة عدم ملاءة البنك. وبصفة عامة فإن عدم امتلاك الأموال الخاصة اللازمة والكافية لتغطية الخسائر الممكنة الوقوع، يجعل البنك في حالة عدم الملاءة. ويعتبر خطر عدم الملاءة المالية كنتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك، بما في ذلك خطر القرض الذي ينجم عن فشل البنك في استرداد أمواله، وخطر عدم السيولة الذي يؤثر على رأس مال البنك واحتياطاته [عياش، 2012، ص، ص: 85، 86].

4. خطر معدل الفائدة

هو الخطر الحالي أو المستقبلي الذي له تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة، فخطر سعر الفائدة الكبير يمكن أن يشكل تهديدا كبيرا لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة إلى البنك، ومن أهم أسباب خطر سعر الفائدة نجد [بوعشة، 2007، ص، ص: 229،230]:

- المنافسة بين البنوك فالعميل يتجه إلى البنوك التي تقترح معدلات فائدة منخفضة
- سوء تسيير الموارد وتقديم قروض بأسعار فائدة إمتيازية ويؤدي خطر سعر الفائدة في حالة حدوثه إلى زيادة الأعباء وتخفيض قيمة المردودية.

يعد خطر معدل الفائدة لعدد من البنوك ثاني أهم صنف من المخاطر بعد خطر القرض، حيث يقع نتيجة الحركات الحاصلة في أسعار الفائدة، والتي تنقص من هوامش الفائدة(الفوائد المدينة اكبر من الفوائد الدائنة)، وتخفض قيمة الأصول أو الأدوات المالية في الميزانية وخارج الميزانية.

كما يؤثر خطر معدل الفائدة في كل من المقرض والمقترض، فمن المنطقي أنه كلما زادت معدلات الفائدة تضاعفت معها أرباح البنك، غير أنه في هذه الحالة يتأثر سلبا من تغير معدل الفائدة بالزيادة لأنه يفقد البنك أرباحا كان من الممكن أن يكسبها. وعلى العكس إذا انخفضت معدلات الفائدة، فإن البنك يجد نفسه متأثرا إيجابا مادامت النسبة المحددة في العقد أكبر من النسبة التي تغيرت في المستقبل بالانخفاض،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما المقترض فإنه سيتحمل زيادة في التكاليف ويتضرر ما دام من بإمكانه أن يتحمل نسبة فائدة أقل من تلك المحددة في العقد [عياش، 2012، ص، ص:86، 87].

5. خطر الصرف

البنوك التجارية من أهم المتدخلين في سوق الصرف فطبيعة عمل البنك تقتضي منه أن يلعب دور المقايض والمبدل للعملات الأجنبية لتلبية طلبات زبائنه فيما يخص عمليات الصرف وكذلك مختلف العمليات الأخرى التي تتم على العملة الصعبة.

ومخاطر سعر الصرف هي: «المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف.وينتج عن عملية سعر الصرف العديد من المخاطر التي تؤثر على البنك وعلى المستثمرين على حد سواء».

يمكن التمييز فيها بين [بوعشة، 2007، ص، ص: 230، 231]:

1.5.المخاطر المتعلقة بالبنك: في مجال التعامل بالنقد الأجنبي نجد عدة مخاطر يتحملها البنك أو البنكي بالدرجة الأولى ومسؤولية التعامل مع بعض المخاطر ومحاولة تجنبها أو التقليل من حدتها ومنها ما يلي:

- مخاطر الائتمان بالعملة الصعبة: خطر وقوع الدولة في مشاكل مع الخارج
- مخاطر السعر: التغير المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها
- مخاطر السيولة: وهنا الخطورة تكمن في صعوبة التسويق للسيولة أو صعوبة بيعها من أجل الحصول على عملات مطلوبة مما يساوي إقراض هذه العملات في السوق إذا توفرت
- خطر عدم فهم المتعاملين للدور المفوض لهم داخل البنك وتطوير الاستثمار بالعملات الأجنبية.

2.5.مخاطر سعر الصرف الأجنبي المرتبطة بالعميل: هو خطر سعر الصرف المرتبط بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض مما يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للقرض عند حلول آجاله.

وهنا نجد أن العميل هو الذي يتحمل بالدرجة الأولى مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر ومحاولة تجنبها أو التقليل من حدتها ونذكر منها:

- **مخاطر الصرف:** وذلك من خلال التقلبات في سعر الصرف، فالمبادلات المصدرة والمستوردة قد يتأخر تسليمها لفترة من الوقت والتغيرات الطفيفة التي تحدث في سعر الصرف قد تعرض المصدرين والمستوردين لخسائر بعيدة على أنشطتهم.
- **خطر سعر الفائدة:** وهو احتمال تقلب أسعار الفائدة بالزيادة أو النقصان وهو الخطر الذي قد يؤدي إلى تحطيم الحالة المالية للبنك وإرهاق توازن استغلاله.
- **خطر المحفظة المالية.**

6. خطر السوق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخاطر السوقية كما عرفها "j.p.Morgan" هي عدم التأكد المتعلق بالمكاسب الناشئ عن تغيرات وظروف السوق المرتبطة بأسعار الأصول وأسعار الفائدة والسيولة السوقية، ووفقا لنظرية المحفظة يقصد بالمخاطر السوقية تلك المخاطر المنتظمة التي لا يمكن التخلص منها بالتنويع ويعبر عنها ب"بيتا" "ß" أو تقلب عائد سهم أو محفظة مالية بالنسبة للعائد على المحفظة السوقية، وبقدر ما يستطيع البنك أن يتحوط من مخاطر محفظته المالية من خلال التنويع الجغرافي والتنويع في المنتجات أو الدخول في عقود المشتقات فإن المخاطر تنخفض. [حماد، 2001، ص:151].

ثانيا: المخاطر غير المالية

هي مخاطر لا تتعلق بالعمليات المالية التي يمارسها البنك بل تتعلق مباشرة بالتسيير الداخلي وبتأدية وتقديم الخدمات البنكية ولكنها تؤثر بصفة غير مباشرة على وضعية البنك المالية وهي تنقسم إلى:

1. المخاطر العملية (التشغيلية)

على الرغم من وضوح التعريفات الخاصة بمخاطر السوق ومخاطر الائتمان نسبيا، إلا أن تعريف مخاطر التشغيل تطور بصورة سريعة خلال السنوات القليلة الماضية. في البداية، تم تعريفها بشكل شائع بأنها أنواع المخاطر غير القابلة للقياس التي يواجهها بنك ما، مع ذلك قامت العديد من التحليلات الأخرى بتحسين هذا التعريف إلى حد كبير وكما أوضحت لجنة بازل للرقابة البنكية، يمكن تعريف مخاطر التشغيل على أنها: «مخاطر الخسائر النقدية التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنشأ من أحداث خارجية» [حشاد،2009، ص، ص:7، 8].

إن مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، مخالفة أنظمة الرقابة والاختلاس،... تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، كما يجب على البنك استيعاب السرقات التي تتم بواسطة الموظفين أو عملاء البنك. ويشمل هذا النوع من المخاطر مايلي:

الشكل رقم (1-2): أنواع المخاطر التشغيلية.

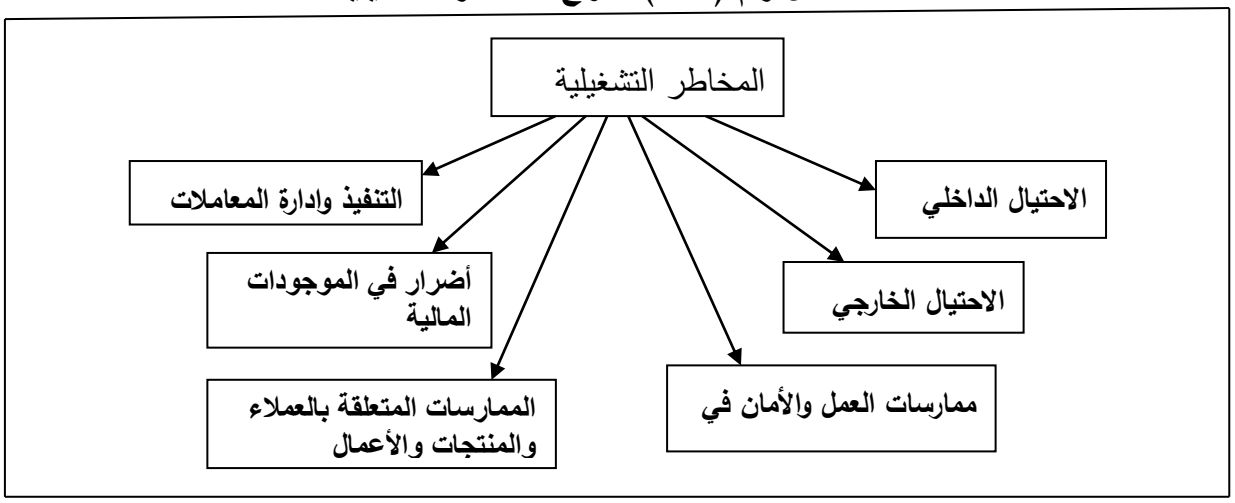

المصدر: [الشمري، 2009، ص: 200].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الشكل (1-2) تظهر لنا أهمية المخاطر التشغيلية التي أصبح لها دور بارز في تشكيل طبيعة وحدود المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وهذا راجع إلى تفرعاتها التي تتعلق بكل الأنشطة والممارسات القائمة في البنك.

2. الخطر النظامي

هو ظاهرة عدم ملاءة عامة يتعدى حدود الدولة الواحدة وقد يؤدي إلى أزمة مالية، ينتج خطر النظام بسبب إفلاس سلسلة من البنوك نتيجة لإفلاس بنك واحد، أو أكثر، وقد يحدث نتيجة انهيار السوق المالي.

3. المخاطر الإستراتيجية

هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي، ويتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية وكذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر إستراتيجية مناسبة للبنك، والسياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير والطويل [بوعشة، 2007، ص: 228].

4. الخطر التنظيمي

ينتج هذا الخطر نتيجة عدم تطبيق الإجراءات والتنظيمات الموضوعة من قبل البنك، أو تنافي هذه التنظيمات مع القوانين المعمول بها.

5. الخطر القانوني

تنشأ المخاطر القانونية نتيجة الإخلال أو عدم الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح أو الممارسات المعتمدة، أو عند عدم تحديد الحقوق والالتزامات القانونية لأطراف العمليات [حشاد،2005، ص:349].

6. خطر العمليات الالكترونية

ينتج هذا الخطر عن كل العمليات الالكترونية التي يقوم بها البنك، كما أن الزبون أيضا معرض لهذا النوع من المخاطر.

7. مخاطر السمعة

تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي اتجاه البنك، وهذا الخطر يؤثر على عدد العملاء لدى البنك، ويخفض نشاطه إلى أقصى حد مما يقلل الأرباح [جلدة، 2009، ص: 243].

المطلب الثالث: مصادر المخاطر البنكية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتمثل مصادر المخاطر البنكية فيما يلي:

أولا:البيئة الداخلية للمؤسسة

وتتمثل في مختلف المكونات والعناصر التي بإمكانها التأثير سلبا عليها، سواء تعلق الأمر بالجانب الإداري، التكنولوجي، الموارد المالية والبشرية، التموين، التسويق، الإنتاج،...أو بعبارة أخرى يمكن تجميعها فيما يسمى سلسلة القيمة وما تتضمنه من نشاطات أساسية ونشاطات مساعدة، وبالتالي فإن هذه العناصر في حالة كونها ضعيفة مقارنة بالمؤسسات المنافسة، فسوف تشكل خطرا دائما على المؤسسة.

ثانيا:البيئة الخارجية للمؤسسة

وتتمثل في مختلف العوامل الموجودة خارج المؤسسة والتي يمكن أن تؤثر سلبا عليها، أو تشكل أخطارا مختلفة على المؤسسة، وعادة ما تجمع في العناصر التالية: البيئة الاقتصادية والاجتماعية، البيئة السياسية والقانونية، البيئة التنافسية، البيئة الثقافية، البيئة التكنولوجية [برتال،2011، ص: 65] .

يمكن تجسيد هذه الفكرة في الشكل الموالي الذي يوضح لنا مختلف المصادر التي تتولد عنها المخاطر البنكية:

الشكل رقم(1-3): مصادر مخاطر العمل البنكي.

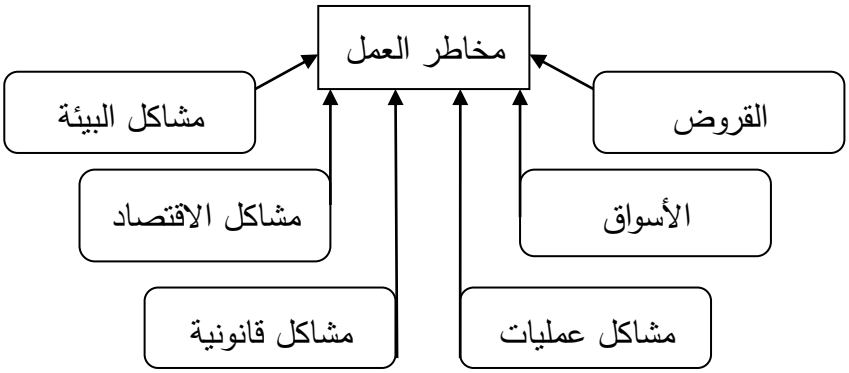

المصدر: [برتال، 2011، ص: 66].

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن مصادر المخاطر البنكية قد تكون في البيئة الخارجية للبنك، مثلما هو الحال بالنسبة للأسواق، أي السوق التي تمارس فيها البنوك أنشطتها المختلفة، وكذا مشاكل الاقتصاد الكلي، حيث إن الأداء العام لاقتصاد الدولة أو الاقتصاد العالمي له تأثير كبير على أعمال البنوك خاصة من حيث النتائج. بينما تتمثل مخاطر البيئة الداخلية في ظروف العمل داخل البنك في حد ذاته، سواء من حيث القروض التي يمنحها لعملائه وبالتالي مخاطر عدم الاستحقاق، أو من حيث العمليات التي ترتبط بالعنصر البشري، إذ تؤدي الأخطاء التشغيلية إلى احتمال التعرض إلى مخاطر كثيرة تؤثر على أعمال البنك، وهو ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي.

البنك كمصدر للمخاطر

في الوقت الذي يمكن فيه أن يتعرض البنك لمخاطر متنوعة نابعة من محيطه خلال ممارسة نشاطه، فإنه في الوقت ذاته يمكنه أن يكون مصدرا لمخاطر يؤثر بها على أنشطة المتعاملين الآخرين المتواجدين في نفس البيئة. هذه الفكرة يمكن تجسيدها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-4): البنك كمصدر للمخاطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

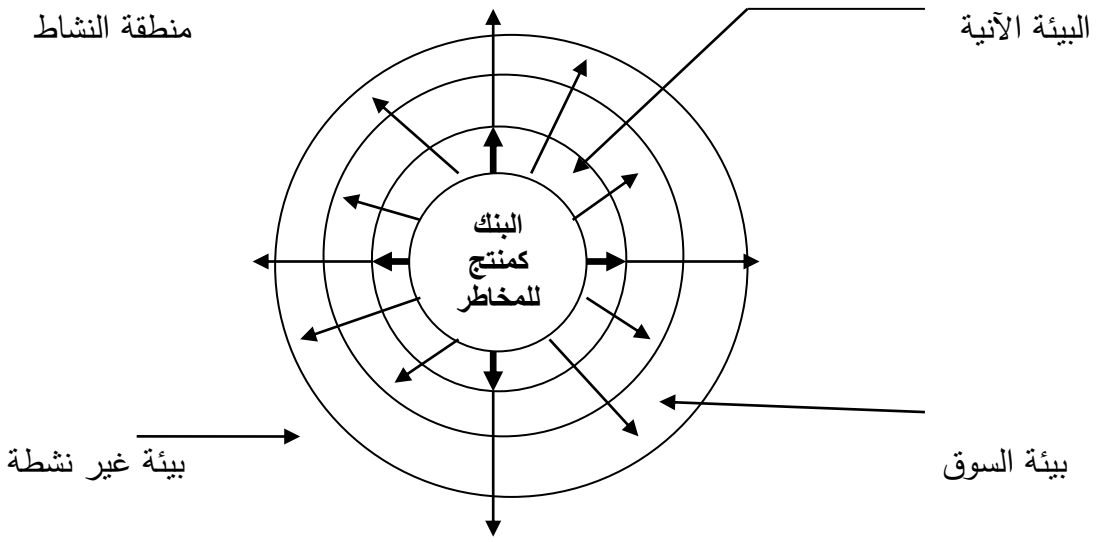

المصدر: [برتال،2011، ص:66].

من خلال الشكل نلاحظ أنه في البيئة الآنية قد تتسبب مثلا خسارة بنك ما إلى تشكيل مخاطر على البنوك الأخرى أو المؤسسات الأخرى، كون البنك هو أحد أهم المتعاملين الاقتصاديين، وعليه فإن حالته المالية مثلا ستؤثر حتما على كل ما له علاقة مباشرة مع هذا البنك. أما فيما يخص علاقة البنك بالبيئة السوقية، فإنه يحتمل أن يشكل البنك مخاطر على كل الناشطين في ذات السوق، فالوزن الذي يمثله البنك يجعل من هذا الأخير قادرا على التأثير في السوق عن طريق تصرفاته مثل ابتكار منتجات جديدة. بينما تتأثر البيئة غير المباشرة أو العامة من حيث التوسع الجغرافي للبنك وما له من تأثيرات على البيئة العامة، من حيث استقطاب الأيدي العاملة، أو التأثير على الأوضاع الاقتصادية كالتضخم مثلا. ما نستخلصه من خلال ما سبق، هو أن هناك عدة مصادر للمخاطر البنكية، وعليه، فإن النتيجة هي أن المخاطر التي تواجه المؤسسات البنكية ليست واحدة، بل متعددة، مما يعني أنها ستكون مختلفة فيما بينها من عدة نواح، كالأولوية التي تمثلها للبنك مثلا، أو جسامة الخطر الذي يمكن أن تتسبب فيه، وبالتالي التكلفة التي سيتوجب دفعها لقاء تغطية الخسائر المنجرة عن التغطية، أي على النتيجة الإجمالية للبنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال ما تم طرحه في المبحث الثاني رأينا أن البنوك تواجه العديد من المخاطر التي قد تكون ناجمة عن أنشطة البنك في حد ذاته أو البيئة التي يعمل فيها، لذلك وجب التعامل مع هذه المخاطر بآلية مناسبة، ولتحقيق ذلك على البنوك أن تتبنى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة كافة المخاطر ذات الصلة. وبهدف إعطاء صورة واضحة عن عملية إدارة المخاطر في البنوك، قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث سنتعرض في المطلب الأول إلى مفهوم وخطوات إدارة المخاطر البنكية، وفي المطلب الثاني سنتطرق إلى مبادئ ومسؤولية عملية القيام بإدارة المخاطر في البنوك، أما المطلب الثالث فخصصناه لإجراءات الحد من المخاطر وتصنيفات إدارة المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم وخطوات إدارة المخاطر البنكية

بغرض الوصول إلى فهم واضح لإدارة المخاطر البنكية تم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة أجزاء كما يلي:

أولا: مفهوم إدارة المخاطر البنكية وأهم اختصاصاتها

يمكن حصر مفهوم إدارة المخاطر البنكية وأهم اختصاصاتها في ما يلي:

1. مفهوم إدارة المخاطر البنكية وأهدافها

لإدارة المخاطر عدة مفاهيم يمكن التطرق إليها من خلال تعريفها وأهدافها كالتالي:

1.1. تعريف إدارة المخاطر

- «هي كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات البنوك من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر بأشكالها المختلفة والمحافظة عليها من أدنى حد ممكن وتحليل المخاطر وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيض من آثارها السلبية على البنوك» [الشمري: 2009، ص: 190].

- كما عرفت COSO[i] سنة 2004 إدارة المخاطر بأنها: «عملية تتم من جانب مجلس إدارة المنظمة، والإدارة وغيرهم من الموظفين، وتطبق في بيئة إستراتيجية داخل المنظمة، بهدف تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على المنظمة وإدارة المخاطر لتكون ضمن المخاطر المقبولة، لتقديم ضمانات معقولة فيما يتعلق بتحقيق أهداف المنظمة»[لجنة الأنتوساي الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية،2007،ص:5]

- كما عرف معهد المدققين الداخليين IIA إدارة المخاطر على أنها: «هيكل متناسق، وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على إنجاز الأهداف» [جمعة، 2011، ص:96].

2.1.أهداف إدارة المخاطر

[i] COSO :committee of sponsoring organizations .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن القول بداية أن أي نظام لإدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية:

- إعطاء مجلس إدارة البنك والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي يواجهها
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.

2. أهم اختصاصات إدارة المخاطر

تتعدد اختصاصات إدارة المخاطر في البنوك التجارية وتتمثل أهمها في المهام التالية [الخطيب،2005، ص، ص:24-28]:

- إعداد الدراسات الفنية الخاصة التي تضعها الإدارة العليا للبنك بشأن الحدود التي يتعين الالتزام بها سواءا فيما يتعلق بمجال الائتمان (حد أقصى لحجم المحفظة/الودائع، حد أقصى للإقراض للعميل الواحد والأطراف ذو العلاقة به، حد أقصى للنشاط الواحد...)، أو حدود للفجوات الخاصة بالسيولة وسعر العائد وسعر الصرف، وبوجه عام هي الإدارة التي تتولى إعداد الدراسات الخاصة بالسياسات والضوابط التي يتعين مراعاتها لكافة الأنشطة التي يزاولها البنك، ومتابعة الإدارات المختلفة من خلال التقارير والبيانات والسيناريوهات التي يتم إعدادها في هذا الشأن للوقوف على مدى التزامها بتلك الحدود وإعداد المقترحات والتوصيات اللازمة لتعديل المسار، والحد من المخاطر الناجمة عن وجود انكشاف أكثر من المسموح به في أي نشاط.

- إعداد الضوابط والحدود الخاصة بمراقبة كافة الأعمال البنكية (الائتمان، الاستثمار، غرفة المعاملات، السيولة...).

- إعداد الدراسات التفصيلية اللازمة لتحديد إجراءات إدارة المخاطر على مستوى البنك ككل (الائتمان، السيولة، السوق، العمليات...) ومتابعة تنفيذ تلك الإجراءات.

- إعداد المؤشرات والتحليلات المالية لكل ما هو تكلفة وعائد بغرض تقييم مدى سلامة السياسة المتبعة ومدى تحقيقها للأهداف المحددة بإستراتيجية البنك المعتمدة من مجلس إدارته.

- إعداد البيانات اللازمة للجنة إدارة الأصول والخصوم بالبنك.

حيث اتجهت البنوك المتقدمة منذ التسعينات إلى تشكيل لجنة لإدارة الأصول والخصوم لديها يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك وأعضاؤها مديري الإدارات الخاصة بالائتمان والإدارة المالية والاستثمار والمعاملات الدولية، المخاطر، وأي عضو آخر ترى اللجنة أهمية حضوره الاجتماعات التي تعقدها، من بين أهم الاختصاصات لتلك اللجنة، وضع السياسات الخاصة بإدارة مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة، ودراسة الفجوات، وبحث ما يلزم من استخدام أدوات التحوط اللازمة لدرء مخاطر تقلبات السوق والمخاطر المالية ومخاطر الاستثمار ومخاطر الائتمان...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– وتتمثل الوظيفة السادسة لإدارة المخاطر في متابعة ما تنتهي إليه التطبيقات الفعلية لمتطلبات بازل(2) بخصوص معيار كفاية رأس المال، قياس مخاطر التشغيل، وكافة التطورات والتوصيات التي تصدر عن لجنة بازل وذلك بغرض تهيئة أوضاع البنك مع التطورات البنكية الحديثة ومسايرة المستجدات حتى يتسنى استمرار البنك في السوق والمنافسة.

– إعداد ومتابعة التقارير والجداول والمؤشرات التي يتم إعدادها لمتابعة قياس وإدارة المخاطر لكل أنواع المخاطر.

– إعداد ومتابعة المؤشرات المستخدمة في قياس مدى سلامة أداء البنك.

– عرض تقارير دورية على الإدارة العليا للبنك بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة الأنشطة المختلفة التي يزاولها، والاقتراحات التي تراها مناسبة للحد من المخاطر.

– تجميع البيانات الخاصة بالمخاطر وتحليلها.

ثانيا: خطوات إدارة المخاطر

توجد العديد من الخطوات التي يمكن إتباعها في إدارة المخاطر والتي تتمثل عموما في:

– تحديد المخاطر

– قياس المخاطر

– ضبط المخاطر

– مراقبة المخاطر.

1. تحديد المخاطر

لكي يتمكن البنكي من إدارة المخاطر لا بد أولا أن يحددها. فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر منها: خطر سعر الفائدة، خطر الإقراض، خطر السيولة وخطر التشغيل.

وهناك العديد من الطرق لتحديد الخطر يظهر بعضها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1–5): طرق مستخدمة في تحديد الخطر.

المصدر: [الراوي ، 2008، ص 16].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الشكل (1-5) نلاحظ أن كل طريقة من هذه الطرق لها دورها الذي تلعبه وبمجموعها سوية تمثل مدخلا معقدا مقارنة بالأساليب المتبعة بالماضي، وأصبحت هذه النقطة منهج عمل خاصة في المنظمات الكبيرة. فالاعتماد على الخبرات الفنية، إتباع المعايير المتفق عليها ونظام الفحص والمراقبة لم تصبح بذاتها الطريقة الشاملة في تحديد أو تسليط الضوء على مواطن الخطر، وبالتالي سلسلة الأحداث التي تؤدي إلى كوارث.

2. قياس الخطر

إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث تتمثل مبادئ قياس المخاطر في:

*الهدف من قياس المخاطر هو التحديد الرقمي للخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك، وعندما يعتمد البنك طريقة تحديد المخاطر رقميا فهي تكون مبنية على طرق ونماذج معروفة ومناسبة وتمت الموافقة عليها من قبل الإدارة العامة للبنك.

*كما أنه يتم مبدئيا تحديد المخاطر بالأرقام وذلك للحد بشكل عام من إجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك.

*عندما يعتمد البنك طريقة تحديد المخاطر رقميا فإنها تكون مبنية على طرق ونماذج معروفة ومناسبة وتمت الموافقة عليها من قبل الإدارة العامة للبنك.

*وكلمة "مناسبة" تعني أن طرق ونماذج قياس المخاطر توفر مقاييس تتناسب تماما مع أهداف البنك في إدارة المخاطر.

*وكلمة "مناسب" تعني أن الطرق والنماذج المستخدمة في قياس المخاطر يجب أن تتوافق من حيث درجة الاعتماد عليها ودرجة تعقيدها مع أهمية المخاطر وأهدافها [الخطيب، 2005،ص، ص:22،21].

إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته واحتمالية حدوثه، كما يعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر [عياش، 2012 ص:94].

3. ضبط المخاطر

هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر وهي تجنب بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

4. مراقبة المخاطر

تتم عملية مراقبة المخاطر من خلال وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة، السيولة ومعدلات الصرف، ومختلف التسويات، كما يجب أن تخصص مصلحة مراقبة المخاطر لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملياتية والمخاطر القانونية للتأكد مما إذا كانت السياسة المتبعة في إدارة المخاطر فعالة أو سلبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: مبادئ ومسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر في البنوك

قسم هذا المطلب إلى جزأين، الأول يتمثل في مبادئ إدارة المخاطر والثاني مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

أولا: مبادئ إدارة المخاطر في البنوك

هناك عدة مبادئ يمكن للبنوك استخدامها لتسيير مخاطرها، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- مسؤولية مجلس الإدارة
- إطار إدارة المخاطر
- تكامل عملية إدارة المخاطر
- محاسبة خطوط الأعمال
- تقييم وقياس المخاطر
- المراجعة المستقلة
- التخطيط للطوارئ.

1. مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا

تقع مسؤولية المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، وهو مسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، مما يستوجب فهمه للمخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تسير بأسلوب فعال. وعليه يتم وضع سياسات المخاطر من قبل الإدارة العليا للبنك ويجب أن يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها والموافقة عليها. ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس، إدارة ومراقبة المخاطر [عياش،2012، ص:92].

2. إطار إدارة المخاطر

على البنك وضع هيئة مستقلة تسهر على تطبيق الاستراتيجيات الموضوعة من طرف الإدارة العليا والمصادق عليها من طرف مجلس الإدارة، كما على الإدارة العليا للبنك أن تخصص وتوفر الموارد التمويلية للموظفين ولدعم إطار إدارة المخاطر الذي تم اختياره.

3. تكامل عملية إدارة المخاطر

إن تكامل عملية إدارة المخاطر يهدف إلى ضمان وتحديد فهم طبيعة العلاقات التبادلية بين المخاطر المختلفة في البنك، حيث لا يمكن تقييم أثر خطر معين بمعزل عن بقية المخاطر الأخرى ذات العلاقة بعمل البنك، كما أن عملية إدارة المخاطر تتسم بالشمولية على مستوى المؤسسة ككل مما يؤدي إلى تطبيق إدارة المخاطر بشكل متكامل إضافة إلى التمكن من فهم العلاقات المتبادلة بين المخاطر المختلفة والآثار المرتبطة بها بشكل جيد [عيسى،2010، ص:121].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. محاسبة خطوط الأعمال

من المعروف أن أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل نشاط التجزئة ونشاط الشركات...، لذا فإن المسؤولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المناط بهم [حشاد: 2005، ص:28].

5. تقييم وقياس المخاطر

ينبغي تقييم جميع المخاطر بصورة وضعية وبشكل منتظم ودوري ويجب أن يتم التقييم والقياس بطريقة كمية كلما كان ذلك عمليا وممكنا، وأن يأخذ تقييم المخاطر بالحسبان تأثير الأحداث المحتملة وغير المحتملة الحدوث.

6. المراجعة المستقلة

يجب أن يتولى تقييم المخاطر قسم تتوفر فيه الشروط التالية:

- أن يتمتع بالاستقلالية التامة
- أن يكون لديه السلطات والصلاحيات والخبرات الكافية لتقييم المخاطر
- القدرة على اختيار فعالية أنشطة إدارة المخاطر
- رفع التقارير وتقديم التوصيات العلاجية لضمان فعالية عملية إدارة المخاطر.

7. التخطيط للطوارئ

على إدارة المخاطر أن تأخذ في الاعتبار ضرورة وجود خطط عملية يمكن تطبيقها في حالة حدوث طوارئ محددة. والهدف من هذا الجانب هو أن يكون لدى البنك صورة واضحة عن كيفية التعامل مع الظروف غير العادية بشكل كفء وفعال وفي الوقت المناسب.

إن خطة الطوارئ يجب أن تأخذ في الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يمكن حدوثها ومن الأمثلة على ذلك المشاكل المتعلقة بالكوارث الطبيعية، وفقدان ثقة العملاء بالبنك، والاستجابة لمتطلبات الجهات الإشرافية، والأزمات المالية العالمية ويجب أن تتم عملية مراجعة خطط الطوارئ بشكل دوري ومنتظم.

الجدير بالذكر انه يمكن تطبيق الأسس أعلاه على كافة البنوك مع ضرورة مراعاة ما يلي:

- حجم الأنشطة وانتشارها
- طبيعة النشاط
- مدى تعقد العمل والنشاط
- الأدوات والوسائل المتوفرة التي يمكن تطبيقها في مجال إدارة المخاطر [عيسى،2010، ص:124].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر في البنوك

أصبحت مسؤولية المحافظة على النظام البنكي مسؤولية مشتركة بين عدد من اللاعبين الرئيسيين الذين يديرون أبعاد مختلفة من المخاطر المالية ومخاطر التشغيل، ويطلق على ذلك شراكة إدارة المخاطر، ويمكن تحديد الشركاء في عملية إدارة المخاطر كالتالي [حشاد: 2009، ص- ص:24-26]:

1. المراقبون أو السلطات الإشرافية

لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار أو إفلاس بنك، ولكن دورهم الرئيسي هو تسهيل عمليات إدارة المخاطر، وتشجيع وجود بيئة جيدة لإدارة المخاطر في البنوك من أهم عناصرها وجود إطار عام لإدارة المخاطر، وهذا يلعب دورا هاما في التأثير في المسؤولين أو الشركاء الآخرين في إدارة المخاطر.

2. المساهمون

تقع مسؤولية إدارة البنك على مجلس الإدارة، حيث هو من يقوم بوضع الاستراتيجيات المختلفة وتعيين الموظفين وخصوصا الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل، تقع عليه مسؤولية أن يكون البنك قويا ويعمل بصورة جيدة.

3. الإدارة التنفيذية

وهي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويجب أن يكون لدى المديرين التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة، ولديهم دراية كافية بإدارة المخاطر البنكية.

4. لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي

تعد لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بمثابة امتداد لوظيفة أو مهمة سياسة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، ويجب أن تقوم لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بالتأكد من التزام البنك بالأنظمة الرقابية الداخلية ونظم المعلومات، وعلى الرغم من أن لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي يلعبان دورا هاما في مساعدة الإدارة على إدارة المخاطر بصورة سليمة، إلا أن المسؤولية تقع على عاتق جميع المستويات في البنك.

5. المدققين الخارجيين

وهم غالبا ما يلعبون دورا تقييميا في عمليات المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، ويجب أن يهتم المدققين الخارجيين ليس فقط بالفحص التقليدي لعناصر الميزانية وقائمة الدخل فحسبن وإنما يجب أن يكون تدقيقهم مركزا على المخاطر.

6. الجمهور العام أو المتعاملين مع البنك

يقع على عاتق المتعاملين مع البنك وخصوصا المودعين عبء في مجال إدارة المخاطر، وذلك من خلال مطالبة إدارة البنك بالإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي حتى يتمكنوا من تقييم أداء البنك والمخاطر المحيطة بأنشطته وأعماله.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: إجراءات الحد من المخاطر وتصنيفات إدارة المخاطر

تتمثل كل من إجراءات الحد من المخاطر وتصنيفات إدارة المخاطر فيما يلي:

أولا:إجراءات الحد من المخاطر

وهي آليات وترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل احتمال وقوع الخسائر إلى أقل حد ممكن. وبالتالي فإن إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها وإعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها، أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله.

وهذه الإجراءات تستند على ثلاثة أسس [بوعشة، 2007، ص، ص:232-234] :

- **الاختيارية**، أي اختيار عدد معين على الأقل من الديون ذات المخاطر المعدومة
- **وضع حد للمخاطر**، وهذا حسب نوع وصنف القرض
- **التنوع**، وهذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معنيين.

وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين:

1. التسيير العلاجي

وهو المتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة الخطر بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا. ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لأن سياسته وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور الخطر أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية.

والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

2. التسيير الوقائي

وهو متمثل في كل الإجراءات والسياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين البنوك،...

أما أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها البنك في عملية التسيير الوقائي فهي:

1.2.توزيع خطر القرض بين البنوك: إذا كان القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

ويتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

- **الأسلوب الرسمي:** إن الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح ومريح يهدف إلى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة.

ويشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل والحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض والمقترض ومتابعة الضمانات،...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الأسلوب غير الرسمي:** بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة وذلك عكس الأسلوب الرسمي. عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في إطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد.

2.2.التعامل مع عدة متعاملين: تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فإنه يلجا إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

3.2.عدم التوسع في منح القروض: يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض، وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

4.2. تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك: حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض، وتحديد الأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

ثانيا: تصنيفات إدارة المخاطر

تعتمد تصنيفات إدارة المخاطر على مقياس من 1 إلى 5 وعلى المراقب (المفتش) أن يضع تصنيف يعكس ما تم رؤيته أثناء التفتيش كالتالي: [بوعشة ، 2007، ص، ص: 234،235].

1. تصنيف 1 قوي

تصنيف 1 يعكس فعالية الإدارة وقدرتها على تعريف وضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناتجة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك، كذلك فإن مجلس الإدارة فعال في المشاركة في إدارة المخاطر لضمان أن السياسات والإجراءات لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة، وبأنظمة معلومات قوية تقدم لمجلس الإدارة المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب.

2. تصنيف 2 مرضي

يدل تصنيف 2 على أن إدارة البنك للمخاطر فعالة ولكن يشوبها بعض النقص أو الضعف، وهذا النقص معروف ويمكن التعامل معه.

عموما فإن رقابة مجلس الإدارة وكذلك السياسات والإجراءات والتقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مرضية وفاعلة في ضمان متانة وسلامة البنك، وبشكل عام فإن المخاطر يمكن السيطرة عليها بشكل لا يستدعي أي إجراء رقابي من الأجهزة الرقابية في حدود الإجراءات العادية.

3. تصنيف 3 عادل

إن هذا التصنيف يدل على أن إدارة المخاطر يشوبها شيء من القصور وبالتالي تستدعي اهتمام أكثر من العادي من قبل أجهزة الرقابة، حيث يشوب نقص أحد عناصر إدارة المخاطر (كفاية أنظمة الضبط، كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات، رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا) وهذا ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجعل البنك قاصر في التعامل مع المخاطر. إن مناطق الضعف يمكن أن تشمل عدم الالتزام بالسياسات والإجراءات التي قد تؤثر سلبا على عمليات البنك.

4. تصنيف 4 حدي (هامشي)

يدل هذا التصنيف على أن إدارة المخاطر لدى البنك عاجزة عن تحديد ومراقبة وقياس وضبط المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على عمليات البنك، وغالبا فإن هذه الوضعية تعكس ضعف في رقابة مجلس الإدارة، حيث يكون أحد عناصر إدارة المخاطر حدية وهي في حاجة إلى إصلاح فوري من طرف مجلس الإدارة (في الجزائر اللجنة البنكية بناءا على المادة 106 من الأمر 03-11- لـ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض) ، كما أن هذه الوضعية تعكس العديد من المخاطر الكبيرة لم يتم تحديدها هذا ناتج عن ضعف إدارة المخاطر لدى البنك وهو ما يستدعي الاهتمام المتزايد من طرف الأجهزة الرقابية.

5. تصنيف 5 غير مرضي

يدل هذا التصنيف على غياب الإدارة الفعالة للمخاطر من أجل تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر، هذه الوضعية تعكس بأن هناك واحد على الأقل من العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر ضعيف وعدم قدرة مجلس إدارة البنك على التعامل مع هذا الضعف، فمثلا تكون أنظمة الضبط الداخلية ضعيفة، حيث تستدعي هذه الوضعية الاهتمام الكبير من قبل الهيئات الرقابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة

تواجه البنوك اليوم تحديات لضمان بقائها وتحقيق أهدافها بالنظر للمخاطر التي تواجهها، حيث أصبحت إدارة المخاطر هي ضمان البقاء، ولذا توجب على البنوك التجارية اعتماد الأسلوب العلمي في إدارة المخاطر بما يضمن المحافظة على استمراريتها، حيث أن أسلوب إدارة المخاطر هو علم وفن في آن واحد، فهو علم لكونه يتبع عمليات التحليل الواقعي في البناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية، وهو فن لكونه يتطلب اختيار النموذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية على البنوك، مع الالتزام بالحذر اتجاه المخاطر بما يجعل إدارتها دائما فن من الفنون القائمة على المعرفة الحقيقية المكتسبة من خلال الكفاءة المهنية، ومن ثراء الخبرة الطويلة في العمل البنكي، كما يجب أن تتناول مهام إدارة المخاطر عمليات التنسيق بين كافة الإدارات في البنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وتحديد المسؤوليات والتأكد من صحة هذه البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في التقليل من حدة المخاطر.

وتعتبر عملية التدقيق الداخلي التي تقوم بها البنوك من أهم مراحل التعرف على المخاطر واكتشافها في الوقت المناسب وهي ما سنتطرق له بالتفصيل في الفصل الموالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

التدقيق الداخلي في البنوك التجارية

- المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي ومعاييره
- المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في البنوك
- المبحث الثالث: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد

يعتبر التدقيق الداخلي نوعا من الإجراءات الرقابية التي يتم من خلالها فحص وتقييم كفاءة وكفاية كافة الإجراءات، لهذا اعتبر البعض التدقيق الداخلي بؤرة التركيز في هيكل الرقابة الذي ينهض بمسئولية التحقق من قدرة بقية أدوات الرقابة على الحماية المادية للأصول والتأكد من سلامة البيانات المالية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية ورفع الكفاءة التشغيلية.

إن توسع حجم البنوك وتشعب وظائفها مع زيادة تعقدها وتفرعها، زاد صعوبة تسييرها، وكان لابد من الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي كونه يساهم في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة، والكشف المبكر للمخاطر والتحقق من توافر سياسات وإجراءات مطورة، ومدى التزام البنك بها. فعملية التدقيق الداخلي تساهم في تقييم وإدارة المخاطر والحماية منها وتقديم المشورة في ماهية السبل الأنجع لإدارتها (تفعيل إدارة المخاطر).

وسيتم التعرض من خلال هذا الفصل إلى واقع التدقيق الداخلي في البنوك التجارية، الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول التدقيق الداخلي ومعاييره، أما المبحث الثاني سنتناول فيه التدقيق الداخلي في البنوك، أما المبحث الثالث والأخير سنتطرق فيه إلى التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي ومعاييره

لقد ظهر التدقيق الداخلي منذ حوالي ثلاثة عقود وبالتالي يعد حديثا بالمقارنة مع التدقيق الخارجي وقد لاقى قبولا كبيرا في الدول المتقدمة، واقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء إن وجدت، ولكن مع تطور المصارف أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله بحيث يستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات، وبهذا أصبح التدقيق الداخلي أداة تبادل معلومات واتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا، وبموجب هذا التطور أصبح برنامج التدقيق الداخلي يتضمن تقويم نواحي النشاط الأخرى.

وعليه فقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث سنتناول في المطلب الأول التطور التاريخي للتدقيق الداخلي ومفهومه، والمطلب الثاني سنتناول فيه التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية، أما المطلب الثالث فقد خصصناه لمعايير التدقيق الداخلي ولجان المراجعة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي ومفهومه

يعتبر التدقيق الداخلي من الوسائل المهمة لإدارة المؤسسات للتأكد والتحقق من التزام الوحدات الإدارية بالسياسات المالية، والإدارية، والتشريعات، والأنظمة المالية والإدارية، والسياسات العامة المتبعة فيها، وسوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى نشأة التدقيق الداخلي وتطوره ثم سنتطرق مفهومه.

أولا: نشأة التدقيق الداخلي وتطوره

لم يظهر التدقيق الداخلي إلا في الثلاثينيات بالولايات المتحدة الأمريكية فهو يعتبر حديث إذا ما قورن بالتدقيق الخارجي، ولقد أولت الدول المتقدمة اهتماما كبيرا بالتدقيق الداخلي حيث تأسس عام 1941 «مجمع المدققين الداخليين» بالولايات المتحدة الأمريكية، الذي أصدر دورياته بعنوان «المدقق الداخلي».

حيث في بادئ الأمر اقتصر على التدقيق المحاسبي، أي تدقيق العمليات المالية من أجل التأكد من صحة التسجيل واكتشاف الأخطاء وكذا التأكد من سلامة إدارة الأصول، لكن فيما بعد ازدادت أهميته من خلال استخدامه كأداة لخدمة الإدارة العليا داخل المؤسسة [الصبان وآخرون، 1996، ص: 136].

ولقد أولى المشرع الجزائري اهتماما كبيرا للتدقيق الداخلي، ويظهر ذلك من خلال المادة 40 من القانون 88-01 الصادر بتاريخ: 1988/11/12 والتي تنص على ما يلي[الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1998]:

« يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها».

كما أشير إليه في المواد 41 و58 من نفس القانون (قانون88-01) واللتان نصتا على ما يلي:

المادة 41: «تخضع المؤسسات العمومية الاقتصادية لتقييم إداري يقوم به جهاز مؤهل لهذا الغرض عن طريق التنظيم ».

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة 58:« لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة أو تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنيا ويترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والجزائية المنصوص عنها في هذا الشأن».

ثانيا: مفهوم التدقيق الداخلي

سنتطرق لمفهوم التدقيق الداخلي من خلال تعريفه، أهدافه ومجالات تطبيقه وأنواعه.

1. تعريف التدقيق الداخلي

هناك العديد من التعاريف للتدقيق الداخلي ومن بينها ما يلي:

– يعرفه المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين كما يلي: « التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة على مستوى المؤسسة تساعد الإدارة على المراقبة العامة لأنشطتها» [شعبان، 2004، ص: 70].

– يعرف المجمع الأمريكي للمدققين الداخليين التدقيق الداخلي بأنه: « وظيفة تقييمية مستقلة تمارس داخل المؤسسة لفحص مختلف الأنشطة، وتقييمها بهدف أساسي هو خدمة الإدارة» [Renard, 2000,P : 60].

– «التدقيق الداخلي هو وظيفة مستقلة تنشأ داخل تنظيم معين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم، ويهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة الأفراد داخل التنظيم للقيام بالمسؤوليات»[السوافيري وآخرون،1998، ص: 25].

– من المفاهيم المناسبة للتدقيق الداخلي هو أنه« وضيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة لتعبر عن نشاط داخلي لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبة، لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة وللعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى» كما عرفها معهد المدققين الداخليين.

– ويؤكد على ما تقدم المفهوم الذي وضعته ISAC[i] التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين بأنه« تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل الوحدة كخدمة للوحدة وتشمل وظائفها الفحص، التقييم والمراقبة لمدى كفاية وفعالية الأنظمة الرقابية الداخلية والمحاسبية» [جمعة ، 1999، ص: 26].

– كما عرفه أيضا المجمع الأمريكي للمدققين الداخليين على أنه: « نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل منطقة الأعمال لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة، وهو وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى» [طواهر وصديقي، 2005 ص، ص: 32، 33].

من خلال التعريف السابق يظهر لنا بأن التدقيق الداخلي يقوم به أطراف داخل المؤسسة من أجل الوقوف على النقاط الآتية:

- دقة أنظمة الرقابة الداخلية
- قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف

[i] ISAC: لجنة معايير المحاسبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مراجعة نظام المعلومات المحاسبية المولد الأساسي للمعلومات المحاسبية بشكل دوري
- فحص كافة السجلات والبيانات والمستندات المحاسبية
- حماية أصول المؤسسة.

ولتنفيذ الأهداف السابقة للتدقيق الداخلي يتطلب الأمر أن يقوم المدقق الداخلي بدور فعال داخل الهيكل التنظيمي للمشروع بحيث يتولى المهام التالية [الصبان وسليمان، 2005، ص، ص:42، 43]:

- رقابة قبل الصرف، للتحقق من سلامة الإجراءات قبل إتمام الصرف الفعلي
- رقابة بعد الصرف (لاحقة)، للتأكد من أن جميع المصروفات قد صرفت في الأغراض المحددة والمرتبطة بأعمال المشروع
- التأكد من مدى مسايرة العاملين بالمشروع للخطط والإجراءات الإدارية الموضوعة.

ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ أن التدقيق الداخلي هو وظيفة :

- وقائية وذلك بالتأكد من وجود الحماية اللازمة للأصول وسلامة السياسات الإدارية
- تقييمية من حيث أنه يعمل على قياس وتقييم فاعلية نظم وإجراءات الرقابة المطبقة ومدى مسايرتها لتوجيهات الإدارة
- تنشئها المؤسسة لتطمئن الإدارة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية وصدق البيانات والمعلومات المقدمة إليها، كما تقترح التحسينات المناسبة للأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة.

2. أهداف التدقيق الداخلي

من بين أهم أهداف التدقيق الداخلي ما يلي [سلامة، 2010، ص:30]:

- التأكد من إتباع السياسات والإجراءات الموضوعة ومدى الالتزام بها
- تقييم الخطط والسياسات والإجراءات الموضوعة
- المحافظة على أموال وموارد المنظمة من الاختلاس وسوء الاستخدام
- التحقق من دقة البيانات المحاسبية(اتخاذ القرارات ورسم السياسات والخطط)
- الالتزام بتزويد الهيئات الإدارية المختلفة ببيانات محاسبية دقيقة وصادقة
- الالتزام بتزويد المستويات الإدارية بالمفارقات والتحليلات والدراسات والبيانات والتقارير المالية والإحصائية
- رفع الكفاءة الإنتاجية باقتراح ما تراه من تعديلات وتحسينات ملائمة.

3. مجالات تطبيق التدقيق الداخلي وأنواعه

تتمثل كل من مجالات التدقيق الداخلي وأنواعه فيما يلي:

1.3.مجالات تطبيق التدقيق الداخلي: إن لوظيفة التدقيق الداخلي مجالات عديدة محل التطبيق وهذا على جميع وظائف المؤسسة فالمدقق الداخلي يمارس نشاطه لأجل مصلحة الجميع، ومن الوظائف التي تكون محل معاينة التدقيق الداخلي الوظائف التالية [حجازي ، 1982، ص: 123]:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الوظيفة المالية والمحاسبية:** إن كل من المحاسبة والمالية وظيفتان مسجلتان ضمن برنامج التدقيق الداخلي بحيث يقوم المدقق الداخلي أثناء قيامه بمهامه بأداء رأي حول الوضعية المالية والمحاسبية بالمؤسسة.

وبصفة عامة التدقيق الداخلي له ثلاثة أهداف: * عدالة الذمة المالية

* حماية جميع ممتلكات المؤسسة

* الصراحة في المعلومات.

- **الوظيفة التجارية:** تخضع هذه الوظيفة إلى التدقيق الداخلي على أساس أن المدقق يقوم بمهامه على مختلف النشاطات التي تتم على مستوى هذه الوظيفة من بيع وشراء، تسويق وتخزين ونقل وغيرها من النشاطات الأخرى حيث يتم الكشف عنها وفحصها وتحليلها من ناحية العلاقات التجارية والإشهارية وكذا قدرة الزبون على الدفع ونوعية التسليم ...
- **وظيفة الإنتاج:** يصب عمل المدقق على هذه الوظيفة من ناحية مواقع العمل أكثر مما يصب على الجانب الإداري لها، وذلك حتى يكون على احتكاك مع العمال والمسئولين والتعرف على العراقيل والمصاعب التي تواجههم أثناء عملية الإنتاج حتى يقوم بمواجهتها، والحد من (الصعوبات، العراقيل).
- **الوظيفة المعلوماتية:** يتمثل عمل المدقق في هذه الوظيفة على المستويات التالية:

*مراجعة مراكز التكوين

*مراجعة المكاتب

*مراجعة شبكة الإعلام الآلي.

- **وظيفة التسيير:** يشمل عمل المدقق في هذه الوظيفة على طرق التسيير للموظف بالمعنى الكامل والواسع على جميع مستويات المؤسسة والمصالح الموجودة بها.

2.3.أنواع التدقيق الداخلي: تتمثل أنواع التدقيق الداخلي في [الصحن والسريا، ص: 106]:

- تدقيق القوائم المالية
- تدقيق الالتزام
- تدقيق العمليات.

- **تدقيق القوائم المالية:** هو عبارة عن الحصول على أدلة الإثبات لتوفير تأكيدات بصحة الأرقام الظاهرة في القوائم المالية واتساقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو أي أسس شاملة، ويسعى المدقق إلى التصديق على صحة أن بيانات القوائم المالية متماشية مع المعايير الموضوعة أم لا، ويجب أن يرتكز هذا الرأي على أدلة إثبات صالحة وكافية.
- **تدقيق الالتزام:** إن الغرض من هذا التدقيق هو تحديد ما إذا كان شخص أو مؤسسة قد التزم بالقوانين واللوائح أم لا.
- **تدقيق العمليات:** يعرف تدقيق العمليات على أنه تدقيق منتظم لأنشطة الوحدة الاقتصادية ومدى تحقيق الأهداف المرجوة منها وذلك بغرض تحسين أداء الوحدة الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا:أوجه الاختلاف والتشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

هناك العديد من أوجه الاختلاف والتشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والتي يمكن توضيحها كما يلي:

1. أوجه الاختلاف

يمكن حصر أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي، على النحو التالي:

الجدول رقم (2-1) : الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

	المدقق الخارجي	المدقق الداخلي
1-الهدف أو الأهداف	1- الهدف الرئيسي: خدمة طرف ثالث عن طريق إبداء الرأي عن سلامة وصدق القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي. 2-الهدف الثانوي: اكتشاف الأخطاء، في حدود ما تتأثر به التقارير، القوائم المالية.	1- الهدف الرئيسي: خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفء ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة، وبذلك ينص الهدف الرئيسي على اكتشاف ومنع الأخطاء والغش عن السياسات الموضوعة.
2- نوعية من يقوم بالتدقيق	شخص مهني مستقل من خارج المشروع يعين بواسطة الملاك.	موظف من داخل الهيكل التنظيمي للمشروع ويعين بواسطة الإدارة.
3-درجة الاستقلال وإبداء الرأي	يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص والتقييم وإبداء الرأي.	يتمتع باستقلال جزئي، فهو مستقل عن بعض الإدارات ولكن يخدم رغبات الإدارات الأخرى
4- المسؤولية	مسئول أمام الملاك، ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص ورأيه الفني عن القوائم المالية إليهم.	مسئول أمام الإدارة، ومن ثم يقدم تقرير بنتائج الفحص والدراسة إلى مستويات الإدارة العليا
5- نطاق العمل	يحدد ذلك أمر التعيين والعرف السائد ومعايير التدقيق المتعارف عليها، كما تنص عليه القوانين المنظمة لأعمال التدقيق الخارجي.	تحدد الإدارة نطاق عمل المدقق الداخلي فبقدر المسئوليات التي تعهد الإدارة للمدقق الداخلي يكون نطاق عمله.
6- توقيت الأداء	يتم الفحص غالبا مرة واحدة في نهاية السنة المالية وقد يكون على فترات متقطعة خلال السنة	يتم الفحص بصورة مستمرة على مدار أيام السنة.

المصدر: [الصبان، 1993، ص، ص: 44،45].

من خلال الجدول (2-1) نلاحظ أن هناك العديد من أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والتي لاحظناها من خلال الخصائص التي يتميز بها كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

2. أوجه التشابه

رغم وجود نقاط اختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي إلا أن هناك بعض أوجه الشبه بينهما تكمن في النقاط التالية [المطارنة، 2006، ص، ص: 26، 27]:

- هدف كل من المدقق الداخلي والخارجي لوجود نظام رقابة داخلية فعال لمنع وتقليل حدوث الأخطاء
- كل من المدقق الداخلي والخارجي يمثل نظام محاسبي فعال يقوم بتوفير المعلومات اللازمة التي تساعد في إعداد القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها من قبل الأطراف المعنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق نجد أن هناك مجال للتعاون بين المدقق الداخلي والخارجي، حيث أن المدقق الخارجي في كثير من الأحيان يعتمد على ما يقوم به المدقق الداخلي من اختبارات وتقييم لأنظمة الرقابة الداخلية، كذلك في حالة إتباع المنشأة لنظام جيد وفعال للتدقيق الداخلي يؤدي ذلك إلى توفير في الجهد وفي كمية الاختبارات على المدقق الخارجي عند قيامه بالفحص.

وعلى العموم تتمثل أوجه التشابه فيما يلي[زين، 2010، ص: 6]:

- العمل في نفس النطاق أو المجال في المؤسسة
- تطبيق منهجية مشتركة مع اختلاف طفيف
- امتلاك مستوى كفاءة ومعرفة تسمح بالتنفيذ الجيد للتدقيق في كل المستويات.

في الواقع يبقى كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يتقاربان فيما يخص إبداء الرأي للحالة والوضعية المالية للمنشأة، واكتشاف المخالفات والأخطاء المحاسبية الموجودة في النظام ثم الإدلاء بها للإدارة العامة.

المطلب الثاني: التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية من أهم العناصر التي يعتمد عليها المدقق عند قيامه بعملية التدقيق، حيث نجد أن المعيار الثاني من معايير العمل الميداني قد نص على ضرورتها لعملية التدقيق، فالخطوة الأولى لعمل المدقق هي دراسة نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة المراد تدقيق حساباتها وبناءا على هذه الدراسة يستطيع المدقق تحديد مدى فحصه واختباراته وذلك عن طريق الإجراءات اللازمة للتدقيق، فكلما كانت نظم الرقابة الداخلية جيدة وفعالة كلما قلل ذلك من الإجراءات والتفصيلات التي يقوم بها المدقق أثناء عملية التدقيق، وكلما كانت هذه النظم المطبقة ضعيفة كلما كانت إجراءات التدقيق أكثر تفصيلا.

أولا:مفهوم نظام الرقابة الداخلية

يمكن الوصول إلى مفهوم الرقابة الداخلية من خلال التطرق إلى تعريفها أهميتها وأنواعها.

1. تعريف نظام الرقابة الداخلية

لقد تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية حسب مراحل التطور التي مرت بها وتعدد الجهات المعرفة لها، وسنتناول بعض التعاريف لنظام الرقابة الداخلية كما يلي:

– «الرقابة الداخلية هي كل الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المنشأة لحماية أصولها وموجوداتها وللتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والإحصائية ولرفع الكفاءة الإنتاجية في المنشأة وتحقيق الفعالية» [الوردات، 2006، ص: 123].

– حسب منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية(OECCA)[i] هي: «مجموعة الضمانات والتأكيدات التي تساهم في التحكم الجيد في المؤسسة وتهدف إلى ضمان الحماية لكافة الممتلكات، جودة المعلومات وإلى تطبيق تعليمات الإدارة وتشجيع تحسين الأداء، كما يتعين على الإدارة

[i] OECCA :Ordre des Experts-Comptables et Comptables Agréés.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توضيح الطرق والإجراءات لكل نشاط من أنشطة المؤسسة للحفاظ على استمراريتها» [jacques ,2002, p :118]

– حسب الفيدرالية الدولية للمحاسبة (IFAC)[i] «نظام الرقابة الداخلية مكون من مجمل السياسات والإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة من أجل تحقيق وفي حدود الإمكان تسيير محكم لأنشطتها». فهذه الإجراءات تعني احترام سياسات التسيير، حماية الأصول، الوقاية من حالات الغش والأخطاء واكتشافها، صحة التسجيلات المحاسبية، مع استخراج في الوقت المناسب معلومات مالية موثوق فيها .[Mikol , 1999, P: 38]

– حسب لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA)[ii] هي: «خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة الشركة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية الموضوعة» [الصحن والسرايا وشحاته 2006، ص:15].

من التعاريف السابقة نستخلص أن الرقابة الداخلية هي: «مجموعة من الوسائل والقوانين التي توضع من طرف الإدارة من أجل العمل على ضمان التحكم في وظائف المؤسسة، بغية الوصول إلى تسيير فعال للعمليات المالية والإدارية التي تقوم بها».

2.أهمية الرقابة الداخلية

لقد أصبحت الرقابة الداخلية ضرورة حتمية يجب على المؤسسات الاقتصادية تطبيقها وذلك لضمان كفاءة الأداء في تنفيذ السياسات المرسومة والأهداف المسطرة وهذا عن طريق السير الجيد لأنشطتها عبر مختلف الفروع ومن أهم العوامل التي ساعدت على تزايد الاهتمام بالرقابة الداخلية ما يلي [خالد أمين، 1999، ص، ص : 227، 228]:

1.2. كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها: إن النمو الضخم في حجم الشركات وتنوع أعمالها من خلال الاندماج والتفرع والنمو الطبيعي جعل من الصعوبة بمكان الاعتماد على الاتصال الشخصي في إدارة المشروعات فأدى إلى الاعتماد على وسائل في صميم أنظمة الرقابة الداخلية.

2.2. اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمشروع: وهذا واضح تماما في شركات المساهمة حيث انفصال أصحاب رؤوس الأموال عن الإدارة الفعلية لها يسبب كثرة عددهم وتباعدهم ولذلك نراهم "ممثلين في الهيئة العامة للمساهمين" يسندون الإدارة إلى عدد منتخب منهم "مجلس الإدارة" ومجلس الإدارة هذا لا يمكنه إدارة جميع أعمال الشركة بمفرده، لذلك يفوض السلطات والمسؤوليات إلى إدارات الشركة المختلفة، ومن أجل إخلاء مسؤوليته أمام المساهمين يقوم مجلس الإدارة بتحقيق الرقابة على أعمال هذه الإدارات المختلفة عن طريق وسائل ومقاييس وإجراءات الرقابة الداخلية التي تؤدي إلى اطمئنان مجلس الإدارة على سلامة العمل بالشركة، ومن هنا جاء الاهتمام بأنظمة الرقابة ووضع الإجراءات التي تكفل لمجلس الإدارة تحقيق أهدافه الرقابية.

[i] IFAC :The International Fédération of Automatic Control.
[ii] AICPA :American Institute of Certified Public Accountants.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.2. حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة: لابد لإدارة المشروع من الحصول على عدة تقارير دورية عن الأوجه المختلفة لنشاطه من أجل اتخاذ ما هو مناسب ولازم من القرارات لتصحيح الانحرافات ورسم سياسة الشركة في المستقبل ومن هنا لابد من وجود نظم رقابية سليمة ومتينة تطمئن الإدارة إلى صحة تلك التقارير التي تقدم لها وتعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

4.2. حاجة إدارة المشروع إلى حماية وصيانة أموال المشروع: على الإدارة توفير نظام رقابة داخلية سليم حتى تخلي نفسها من المسؤولية المترتبة في منع الأخطاء والغش أو تقليل احتمال ارتكابها.

5.2. حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة: تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة حول المنشآت المختلفة العاملة داخل البلد لتستعملها في التخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية والتسعير وحصر الكفاءات العلمية وما شابه، فإذا ما طلبت هذه المعلومات من منشأة ما، عليها تحضيرها بسرعة ودقة، وهذا هو الأمر الذي لا يتسنى لها ما لم يكن نظام الرقابة الداخلية المستعمل قويا ومتماسكا.

6.2. تطور إجراءات التدقيق: فلقد تطورت عملية التدقيق من كاملة تفصيلية إلى اختيارية على أسلوب العينة الإحصائية ذلك الأسلوب الذي يعتمد في تقريره على حجم وكمية اختباراته ودرجة متانة نظام الرقابة المستعمل في المشروع المعني.

كل هذه العوامل أدت إلى الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية وتطويرها مفهوما وأسلوبا وإجراءات.

3. أنواع الرقابة الداخلية

لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية كان لا بد من تقسيم الرقابة الداخلية إلى أقسام تعتبر كأنواع للرقابة الداخلية وهي كما يلي:

1.3.الرقابة الإدارية: تنطوي الرقابة الإدارية عادة على الأساليب والإجراءات وخطة التنظيم التي تستهدف تحقيق أقصى كفاءة تشغيلية ممكنة، وضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة وتحقيق الرقابة الإدارية يتم من خلال الوسائل والإجراءات المتعلقة بالتخطيط، ومتابعة تنفيذ الخطط بشكل مستمر [مسعد والخطيب، 2009، ص:195].

ومن أهم الأساليب التي تستخدمها المنشأة لتحقيق أهداف الرقابة الإدارية ما يلي [جمعة،2005، ص: 89]:

- الموازنة التخطيطية
- الرسوم البيانية والكشوف الإحصائية
- نظام تقييم الأداء
- دراسات الحركة والزمن
- التكاليف المعيارية
- تقارير الكفاية الدورية
- نظام محاسبة المسؤولية
- الرقابة على الجودة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- البرامج التدريبية.

2.3.الرقابة المحاسبية: يهدف نظام الرقابة المحاسبية إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها، وتتبع عمليات صحة تسجيل وتبويب وتحليل وعرض البيانات المحاسبية.

لذا يعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA) الرقابة المحاسبية بأنها: « نظام للمراقبات كاف وفعال مصمم لتوفير توكيدات معقولة ومناسبة ».

3.3.الضبط الداخلي: إن جوهر نظام الضبط الداخلي هو تقسيم العمل، وتحديد السلطات والمسؤوليات والفصل بينهما عن طريق عدم قيام موظف ما بعملية كاملة، ولذلك يعرف نظام الضبط الداخلي بأنه: « مجموعة من الوسائل والمقاييس والأساليب التي تضعها الإدارة بغرض ضبط عملياتها ومراقبتها بطريقة تلقائية ومستمرة لضمان حسن سير العمل، وعدم حدوث الأخطاء أو الغش أو التلاعب أو حتى الاختلاس في أصول المؤسسة وسجلاتها وحساباتها» [جمعة: 2005، ص: 98].

ويتضح مما سبق أن هدف نظام الضبط الداخلي هو حماية أصول المؤسسة، سجلاتها ودفاترها عن احتمالات الضياع أو سوء الاستخدام...، كما يتطلب تطبيقه العديد من الموظفين.

ثانيا: فهم نظام الرقابة الداخلية

يجب أن يتم دراسة وفهم كل مكون من المكونات الخمس للرقابة الداخلية. وللوصول لهذا الفهم يجب على المدقق أن يأخذ في اعتباره:

*تصميم عناصر الرقابة الداخلية المختلفة داخل كل مكون

*تحديد ما إذا كان يتم تنفيذ كل منها في التشغيل.

1. فهم بيئة الرقابة

يتمثل هدف المدقق عند فهم البيئة الرقابية في أن يكون قادرا على تقييم اتجاه الإدارة ولجان التدقيق ومجلس الإدارة وإدراكها وتصرفاتها بخصوص أهمية نظم الرقابة الداخلية، يجب على المدقق دراسة أسلوب البيئة الرقابية، أي السياسات والإجراءات المقررة من قبل الإدارة بالإضافة إلى اتجاهاتها وتصرفاتها [أمين السيد، 2006، ص415].

2. فهم تقويم المخاطر

يحصل المدقق على معرفة بوسائل تقدير الإدارة للأخطار الخاصة بالعمل بمعرف كيفية تحديد الإدارة للأخطار التي تتعلق بالتقرير المالي، تقييم مدى معنوية الأخطار واحتمال وقوعها، وتقرير التصرفات الضرورية للتعامل مع الأخطار. وتعد قوائم الاستقصاء والمناقشات مع الإدارة من أكثر الوسائل شيوعا للتوصل إلى فهم تقدير المخاطر [أرينز ولوباك، 2005، ص، ص:392، 394].

3. فهم أنشطة الرقابة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتوصل المدقق إلى فهم بيئة الرقابة وتقدير الخطر على نحو متماثل في كافة حالات التدقيق، ولكن يختلف فهم أنشطة الرقابة على نحو كبير في حالات التدقيق المتنوعة. فبالنسبة للعملاء ذوي الحجم الصغير، أصبح أمرا متعارفا عليه أن يتم تعريف عددا محدودا من أنشطة الرقابة، نظرا لعدم فعالية الرقابة لوجود عدد محدود من الأفراد. أما بالنسبة للعملاء الذين يتوافر لديهم عناصر رقابة متعددة فيمكن أن يرى المدقق أن ذلك يوفر أساسا ممتازا للرقابة، وبالتالي يكون من الملائم تحديد عدد كبير من عناصر الرقابة خلال مرحلة الفهم. وفي حالة أخرى من التدقيق، يمكن للمراجع أن يحدد عددا قليلا من عناصر الرقابة في مرحلة فهم أنشطة الرقابة وبعد ذلك يتم تحديد عناصر إضافية للرقابة خلال تنفيذ التدقيق.

4. فهم المعلومات والتوصيل

يجب أن يحصل المدقق على معرفة كافية بنظام المنشأة الملائم بعملية التقرير المالي بغرض فهم ما يلي [أمين السيد، 2006، ص: 415]:

- مجموعة العمليات الرئيسية للمنشأة التي تعتبر جوهرية للقوائم المالية
- الطريقة التي يتم بها إدخال العمليات المالية
- السجلات المحاسبية، المستندات المؤيدة، المعلومات القابلة للقراءة عن طريق الآلة، وحسابات محددة تستخدمها المنشأة في تشغيل العمليات والتقرير عنها
- التشغيل المحاسبي من إدخال العملية التي يتم تضمينها في القوائم المالية شاملة الطرق التي تستخدمها المنشأة في تشغيل البيانات على الحاسب الإلكتروني
- عملية التقرير المالي التي تستخدمها المنشأة لإعداد التقديرات، الإفصاحات والمظاهر الهامة الأخرى للقوائم المالية.

5. فهم المراقبة

يمثل أهم نوع من المعرفة التي يجب أن يلم بها المدقق لفهم المراقبة في التعرف على الأنواع الرئيسية لأنشطة الرقابة المتبعة التي تستخدمها المؤسسة، وكيفية استخدام هذه الأنشطة في تعديل الرقابة الداخلية عند الضرورة. ومن أكثر الوسائل شيوعا في هذا الإطار المناقشة مع الإدارة [أرينز ولوباك 2005، ص: 394].

ثالثا: مسؤولية المدقق فيما يخص نظام الرقابة الداخلية

بما أن نظام الرقابة الداخلية يتكون من رقابة محاسبية وضبط داخلي، فإن مسؤولية المدقق حول هذه الأنظمة تتضح من خلال ما يلي [المطارنة، 2006 ، ص، ص:214،213]:

1. الرقابة المحاسبية

يعتبر المدقق مسؤولا عن نظام المحاسبة كونها ذات صلة بعملية التدقيق ومدى دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ومدى إمكانية الاعتماد عليها، ومدى دلالة القوائم المالية للوضع المالي الفعلي للمؤسسة عن الفترة المالية محل الفحص، كذلك حماية أصول المنشأة النقدية وغير النقدية من الاختلاس، التلاعب واكتشاف الأخطاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما على المدقق أن يبذل عناية خاصة لهذا النظام كونه ذا أهمية جوهرية في عملية التدقيق المرتقبة، لذلك أوجبت معايير التدقيق على المدقق فهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية لغرض التخطيط لعملية التدقيق.

2. الرقابة الإدارية

لا يعتبر المدقق مسؤولا عن دراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية في المؤسسة محل الفحص، حيث أن هذا النوع من الرقابة يهدف إلى تنفيذ السياسات الإدارية وفقا للخطة التي وضعها، وإن إلزام المدقق بفحص نظام الرقابة الداخلية سيوسع من مسؤولياته ويلقى عليه عبئا كبيرا خاصة وأن وجود أو عدم وجود نظام الرقابة الإدارية لا يؤثر على برنامج التدقيق الذي يقوم بوضعه المدقق.

3. نظام الضبط الداخلي

هنا يعتبر المدقق مسؤولا عن فحص وتغيير أنظمة الضبط الداخلي، كما هو معروف أن نظام الضبط الداخلي هو: «نظام الضبط والرقابة على العمليات اليومية للمؤسسة والذي يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء والغش بسهولة»، وبما أن المدقق مسؤولا عن عملية اكتشاف الأخطاء والغش والاختلاس فإنه بذلك يعتبر مسؤولا عن فحص نظام الضبط الداخلي.

المطلب الثالث: المعايير الدولية للتدقيق الداخلي ولجان المراجعة

لما كانت أنشطة التدقيق الداخلي تتم في بيئات ثقافية وقانونية متباينة، وتتم كذلك داخل منظمات تتباين في أهدافها وأحجامها وهياكلها التنظيمية، كما تتم من خلال أشخاص داخل وخارج المنظمة وحيث أن تلك الفروق قد تؤثر على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة فقد أصدر المعهد الأمريكي للمدققين مجموعة من المعايير الخاصة بالتدقيق الداخلي التي سيتم التطرق لها في هذا المطلب إضافة إلى لجان المراجعة.

أولا:معايير التدقيق الداخلي

تعرف معايير التدقيق الداخلي بأنها المبادئ التي تحكم عملية التدقيق، حيث تكون مقبولة ومتعارف عليها، وتمثل هذه المعايير في الإطار العام الذي من خلاله يقوم المدقق الداخلي باستخدام إجراءات التدقيق المناسبة، وتتصل هذه المعايير بطبيعة وأهداف وظيفة التدقيق الداخلي، وهي تعبر عن مدى الجودة المطلوبة من المدقق عند أداءه لمختلف مهامه وتتمثل معايير التدقيق الداخلي فيما يلي:

1. الاستقلالية وتنفيذ عمل المدقق (سلسلة 1100)

وينقسم هذا المعيار إلى:

- الاستقلالية
- تنفيذ عمل المدقق.

1.1. الاستقلالية: على نشاط التدقيق الداخلي أن يكون مستقلا وعلى المدققين الداخليين أن يتصفوا بالموضوعية أثناء تأدية عملهم [البجيرمي، 2012، ص: 53].

ويتفرع من هذا المعيار معيارين ثانويين يتمثلان في:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المكانة في المؤسسة:** لا بد أن تكون مكانة المدقق الداخلي في المؤسسة بالمستوى الذي يسمح له بممارسة مسؤوليته بالتدقيق [Vallin et collins, 1979, P :91].
- **الموضوعية:** على المدققين الداخليين إنجاز أعمال التدقيق الموضوعية أي أن يكونوا موضوعيين في مراحل عملهم وذلك بدون التأثر بالمحيط والظروف المادية والمعنوية.

2.1. تنفيذ عمل المدقق: يجب أن يحتوي عمل المدقق على تخطيط المهمات، فحص وتقييم المعلومات المتلقات والمستجمعة، التصريح بالنتائج المحصلة والمتابعة.

وهذا المعيار تكمله أربعة معايير ثانوية تفسر محتواه ومغزاه وهي:

- **تخطيط المهام:** لا بد على المدقق الداخلي استقبال، تحليل، ترجمة المعلومات وتوثيق هذا العمل من أجل الفصل، كذلك توزيع وعرض النتائج من خلال المعلومات المستجمعة ويمكنه إعداد تشخيصه.
- **التصريح بالنتائج:** على المدققين الداخليين أن يعدوا تقارير على النتائج المحصل عليها، أي أنه هناك إقرار معروف وضروري هو أنه لا تدقيق بدون تقرير.
- **فحص وتقييم المعلومات:** لا بد على المدققين عند القيام بعملهم الإلمام بجميع المعلومات اللازمة بغرض فحصها ومقارنتها وفي الأخير تقييمها لكي تكون نظرتهم شاملة.
- **المتابعة:** على المدققين الداخليين أن يقوموا بالمتابعة لضمان أن الأعمال التي ذكرت في التقرير ستؤخذ بعين الاعتبار وأن عملهم سيتابع من خلال هذا التقرير.

2. التأهيل المهني

على المدققين الداخليين إنجاز أعمالهم بكفاءة مهنية عالية وضمير مهني.

يتفرع من هذا المعيار ثمانية معايير ثلاثة منها متعلقة بمصلحة التدقيق الداخلي، وخمسة منها بالمدقق الداخلي وهي كما يلي [Vallin et collins, 1979, P :92]:

1.2. المعايير المتعلقة بمصلحة التدقيق الداخلي: تتمثل المعايير المتعلقة بمصلحة التدقيق في المعايير التالية:

- **اختيار وترسيم المستخدمين:** على مصلحة المدققين الداخليين أن تضمن بأن تكون هناك كفاءة تقنية وتكوين عام للمدققين الداخليين حيث يكون بمستوى المراجعات المنجزة.
- **معرفة التأهيل والكفاءة التقنية:** على مصلحة المدققين أن تحتوي الكفاءات والمؤهلات والمعارف الضرورية لإنجاز مسؤولية المدقق.
- **الإشراف:** على مصلحة التدقيق الداخلي أن تضمن أن أعمالها يتم الإشراف عليها بطريقة ملائمة ومناسبة.

2.2. المعايير المتعلقة بالمدققين الداخليين: فيما يخص المعايير المتعلقة بالمدققين الداخليين فهي كالآتي:

- **احترام قانون المهنة:** على المدققين الداخليين احترام قواعد قانون المهنة لأهمية هذا القانون ومساهمته في إعطاء قوة وسلطة معنوية لتقارير المدقق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **معيار التأهيل والكفاءات المهنية:** على المدققين الداخليين أن يكونوا ذوي معارف، تأهيل وكذلك الكفاءة التقنية الضرورية للتنفيذ الجيد لأعمال التدقيق الداخلي.
- **العلاقات الإنسانية والقدرة على الاتصال:** على المدققين الداخليين أن تكون لهم القدرة على الاتصال والحوار الفعال.
- **التكوين المتواصل:** على المدققين الداخليين الاعتناء بالتكوين المتواصل إذ بدونه لا يمكن الحفاظ على مستوى التأهيل والكفاءة.
- **الضمير المهني:** على المدققين الداخليين مراعاة ضميرهم عند إنجاز المهام الموكلة إليهم للحفاظ على كيانهم وكيان الهيئة التابعين لها.

3. مجال ونطاق العمل

يعتبر هذا المعيار أهم المعايير لتركيزه على تقييم نظام الرقابة الداخلية والأداء وهو يظم خمسة معايير ثانوية توضحه وتفسره [Vallin et collins, 1979, P :93].

1.3. صراحة وشمولية البيانات: على المدققين الداخليين أن يتأكدوا من صراحة وشمولية البيانات والمعلومات المعدة من مختلف المصالح من أجل التأشير والاعتماد عليها.

2.3. احترام السياسات، الخطط، الإجراءات، القواعد والقوانين: على المدققين الداخليين أن يفحصوا النظم المحضرة من أجل ضمان احترام السياسات، الخطط، الإجراءات، القواعد والقوانين المعمول بها داخليا.

3.3. حماية الموجودات: على المدققين الداخليين أن يفحصوا ما إذا كانت هناك إجراءات متخذة من أجل حماية الأصول، وإذا أمكن التأكد من وجودها فعلا.

4.3. الاستعمال الرئيسي والفعال للموارد: على المدققين الداخليين أن يقيموا ما إذا تم استغلال الموارد بطريقة اقتصادية وفعالة.

5.3. تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة: على المدققين الداخليين أن يفحصوا أنشطة المؤسسة وبرامجها إلى أن يصلوا إلى نتيجة محققة مطابقة للأهداف المسطرة.

4. تسيير مصلحة التدقيق الداخلي

على مدير مصلحة التدقيق أن يسير المصلحة بطريقة مناسبة ملائمة ومحكمة.

يتبع هذا المعيار ستة معايير تفسره وتكمله:

1.4. الأهداف والكفاءة والمسؤولية: على مدير مصلحة التدقيق الداخلي أن يتوفر لديه ملف يحدد فيه الأهداف، الكفاءات المطلوبة ومسؤوليات مصلحته.

2.4. التخطيط: على مدير مصلحة التدقيق الداخلي أن يعد الخطط التي تسمح لمصلحته بممارسة مسؤوليتها.

3.4. السياسات والإجراءات: على مدير مصلحة التدقيق الداخلي أن يبين الكتابات، السياسات والإجراءات التي توجه نشاطات مساعديه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.4. تسيير وتكوين الموظفين: على مدير مصلحة التدقيق الداخلي أن يعد مخططا لتوظيف وتطوير الموارد البشرية لمصلحته.

5.4. المدقق الخارجي: على مدير مصلحة التدقيق الداخلي أن ينسق جهوده مع المدقق الخارجي.

6.4. مراقبة الجودة: على مدير مصلحة التدقيق الداخلي أن يعد خطة لمراقبة النوعية من أجل تقييم أنشطة مصلحته.

ثانيا:لجان المراجعة

تلعب لجان المراجعة دور كبير في دعم فاعلية التدقيق الداخلي لذلك تم التطرق إليها لإثراء هذا البحث.

1. تعريف لجان التدقيق(المراجعة)

لا يوجد تعريف موحد للجان التدقيق وذلك نظرا لمسؤوليات لجان التدقيق التي تختلف من شركة إلى أخرى بحسب الهدف من تشكيلها، والوظائف والمسؤوليات المنوطة بها إلا أن "Al et Arens" (2003) قد عرفها بأنها« عدد مختار من الأشخاص من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة تكون مسؤولة عن المحافظة على استقلالية المدقق عن الإدارة».

كما وصفها Spira (2003) بأنها « لجنة فرعية من لجان مجلس الإدارة ليس لها سلطة اتخاذ القرارات، وتتكون مخرجات أعمالها من تقارير وتوصيات من مجلس الإدارة، وهي تقوم بأنشطة وأفعال رقابية لكن دورها يظل دورا استشاريا، دون أن يحق لها أن توجه تقاريرها إلى الهيئة العامة للمساهمين» [المرعي، 2009، ص، ص: 20،21].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أنه توجد ثلاث خصائص للجنة التدقيق وهي:

- لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة
- عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين يتوافر لديهم درجة عالية من الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق
- مسؤولية لجنة التدقيق تتعلق بمراجعة عمليات إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وأيضا مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات داخل المؤسسة.

2. أهمية لجان المراجعة

تتجلى أهمية لجان المراجعة من خلال المنافع المتوقعة منها، والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة، مثل مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن توضيح المنافع التي تقدمها لجان المراجعة للأطراف السابقة على النحو التالي [الصوص، 2012، ص، ص: 33،34]:

1.2. أهميتها بالنسبة لمجلس الإدارة: إن إنشاء لجنة التدقيق سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم، وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والتدقيق من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمدقق الخارجي أثناء وفي نهاية عملية المراجعة وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشكلات التي قد يواجهها المدقق مع إدارة الشركة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.

2.2. أهميتها بالنسبة للمدقق الخارجي: تلعب لجان التدقيق دور كبير في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة، وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما من حيث دور لجان التدقيق في تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمدقق الخارجي وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المدقق الخارجي والداخلي.

3.2. أهميتها بالنسبة للتدقيق الداخلي: تقوم لجان التدقيق باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر بهم لحل المشكلات التي قد تنشأ بينهم وبين الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم التدقيق الداخلي.

4.2. أهميتها بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية: إن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير.

3. دور لجان المراجعة في دعم فاعلية التدقيق الداخلي

تلعب لجنة المراجعة دورا مهما في زيادة فاعلية التدقيق الداخلي والعمل على تحسينها وتطويرها خاصة أن عمليات التدقيق الداخلي لها تأثير كبير على جميع عمليات الشركة، كما أن وظيفة التدقيق الداخلي تعتبر من أهم أجزاء نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركة.

نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه وظيفة التدقيق الداخلي في منع التلاعب واكتشاف الأخطاء، كون المدققين الداخليين هم موظفين داخل الشركة ولهم الدراية الكاملة بطبيعة عمليات الشركة والسياسات المحاسبية المتبعة، فقد اهتمت العديد من الهيئات بضرورة قيام لجنة المراجعة بمتابعة خطط التدقيق الداخلي واختيار الجهة المناسبة للقيام بالتدقيق، والاجتماع برئيس التدقيق الداخلي للوقوف على الأخطاء التي يتم اكتشافها والعمل على معالجتها، لهذا ينبغي أن تهتم لجنة المراجعة بالتدقيق الداخلي حيث توجد علاقة تبادلية بينهما وكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر.

ولكي يؤدي المدققين الداخليين دورهم بفاعلية يجب أن يتمتعوا بالاستقلالية، لذلك فإن وجود لجنة للمراجعة في الشركة من شأنه تدعيم وتعزيز استقلالية التدقيق الداخلي، والتي تبدأ بترشيح مسئول فريق التدقيق ودراسة خطة عملهم ونطاق ال فحص والتقارير التي تصدر عنهم، وكذلك توفير الموارد اللازمة لهم وحل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشكلات التي قد تنشأ مع الإدارة وزيادة التفاعل والتنسيق مع المدقق الخارجي، وفي ذات السياق يرى " Kevin" أن الخطوة الأولى في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي، تتمثل في أن لا تكون أنشطته مرتبطة بالإدارة العليا للشركة، لأن ذلك يخفض ثقة مستخدمي البيانات المالية في قدرة أعمال التدقيق على منع الغش، حيث تتعزز كفاءة وموضوعية هذه الأعمال عندما يكون تعيين المدققين الداخليين وتحديد مكافآتهم وعزلهم ضمن سلطة لجنة المراجعة، وأن تقاريرهم يجب أن توجه إلى هذه اللجنة من أجل دراستها وتقييمها ورفع الملاحظات والتوصيات إلى مجلس الإدارة.

وبذلك فإن لجنة المراجعة تقوم بالعديد من المهام فيما يتعلق بدعم وظيفة التدقيق الداخلي التي تتمثل في [الصوص، 2006، ص، ص:54-56]:

- تقييم فاعلية التدقيق الداخلي وجودته كجزء من نظام الرقابة، وأنه يتم وفق معايير الأداء المهني
- متابعة اللوائح والنظم المتعلقة بمهام التدقيق الداخلي والموافقة عليها
- فحص إستراتيجية أداء التدقيق الداخلي وخطته السنوية والموافقة عليها
- تدعيم استقلالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال:
  - * تعيين مدير التدقيق الداخلي وعزله
  - * التأكد من أن التدقيق الداخلي لديه الموارد الكافية لمباشرة عملياته
  - * حرية مدير التدقيق في الاتصال المباشر بلجنة المراجعة لمناقشة أية أمور مهمة
  - * التأكد من عدم وجود أية قيود على المدققين الداخليين عند تنفيذ مهامهم
  - * المشاركة في تعيين فريق التدقيق وترقيتهم وتغييرهم.
- فحص نتائج التدقيق الداخلي وخاصة تلك التي لها تأثير مهم، مثل التصرفات غير القانونية ونقاط الضعف في الرقابة الداخلية
- فحص المستوى المهني للمدققين الداخليين ومدى كفاءتهم في تنفيذ مسئولياتهم
- التنسيق بين عمل المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين، مما يؤدي إلى تحسين الاتصال بينهم وزيادة جودة عملية التدقيق وتحقيق التكامل بينهما.

ومما سبق تبين أن للجنة المراجعة أهمية ودور كبيرين في دعم عمليات التدقيق الداخلي من خلال الإشراف على إدارة التدقيق الداخلي ودراسة خطة العمل، ودعم استقلال موظفي التدقيق، والمحافظة على خطوط الاتصال بين مجلس الإدارة والتدقيق الخارجي.

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في البنوك

يتمثل الهدف الأساسي للتدقيق الداخلي في اختبار فعالية جهاز الرقابة الداخلية، حيث يعتبر بمثابة امتداد لمجلس الإدارة، ويكون الاتصال بين هذين الهيكلين مباشرة وبدون عراقيل. ويوكل مجلس الإدارة للتدقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلي مهمة تقييم نوعية الإجراءات وضمان قيام الإدارة والموظفين بمسؤولياتهم بطريقة صحيحة، بالإضافة إلى التأكد من فعالية الرقابة الداخلية في إطار تنظيم عقلاني وتقسيم العمل. فمن خلال التدقيق الداخلي يمكن للمسيرين اكتشاف النقائص وتدارك الأخطاء، ومختلف المخالفات للقوانين التشريعية والنظامية لهياكل وإجراءات البنك.

وسنتطرق فيما يلي إلى مفهوم التدقيق الداخلي وأهدافه، بالإضافة إلى التعرف على مختلف المبادئ التي تحكم عمل المدققين، ومنهجية التدقيق الداخلي وعملياته

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك ومبادئه

نظرا لتشعب وزيادة تعقيدات العمل البنكي فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء، لذلك فإن عملية التدقيق الداخلي تكتسب أهمية كبيرة في البنوك حيث يجب إخضاع جميع دوائر وأنشطة البنك لعملية التدقيق الداخلي، دون استبعاد أي نشاط من الأنشطة من نطاق هذا العمل. وسنقف من خلال هذا المطلب على مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك ومبادئه.

أولا: تعريف التدقيق الداخلي في البنوك

يعرف التدقيق الداخلي بأنة [خالد أمين، 1998، ص: 255]:

«وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء تلك المالية أو الإدارية منها ولمساعدة جميع العاملين فيه على إنجاز الواجبات الموكلة إليهم. وذلك عن طريق التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات والاستشارات التي تتعلق بالفعاليات المختلفة في البنك وللتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات بما يتفق والسياسات العامة للبنك».

ويقوم التدقيق الداخلي بإعداد تقارير للاستعمال الداخلي في البنك لتمكين الإدارة من القيام بمسئولياتها المختلفة، بحيث تستند في إصدار قراراتها إلى معلومات صحيحة تتفق مع السياسات والخطط، الإجراءات القوانين واللوائح التي يعمل البنك من خلالها. وفي هذا السياق ولكي يتحقق المدقق الداخلي من هذا الوضع فإنه يقوم بما يلي:

1. مراجعة ما تم تنفيذه للتأكد من مطابقة السياسات والخطط المرسومة والتعليمات والإجراءات والقوانين الفرعية
2. مراجعة مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف البنك، أو مراجعة تنفيذ العمليات بكفاءة معقولة
3. التحقق من صحة ودقة المعلومات المثبتة في دفاتر البنك وسجلاته وتحليلها للتأكد من ملائمتها للأغراض التي ستستخدم فيها وذلك عن طريق الربط والمقارنة للوصول إلى استنتاجات معينة تساعد في توجيه أعمال البنك.

وبغرض الحديث عن التدقيق الداخلي في البنوك فلا بد من التعرض لدور مجلس الإدارة والإدارة العليا، إن المسئولية الرئيسية لإدارة العمل البنكي في أي بنك تقع على عاتق مجلس إدارته وإدارته العليا المعينة من قبل مجلس الإدارة وذلك من خلال ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التأكد من أن الأشخاص الذين يعهد إليهم بإدارة أعمال البنك مؤهلين مهنيا ولديهم الخبرة الكافية وخاصة أولئك الذين يتسلمون المناصب الرئيسية في البنك
- التأكد من وجود أنظمة رقابة داخلية كافية وأنها تعمل بفعالية
- التأكد من أن عمليات البنك تدار بشكل مناسب وبتعقل وحذر معقول بما فيه أخذ المخصصات الكافية للخسائر المحتملة
- المراقبة المستمرة لقدرة البنك على الوفاء وتوفير السيولة الملائمة
- العمل على حماية مصالح المودعين والدائنين للبنك وكذلك المساهمين
- إقرار الميزانية العمومية والحسابات الختامية التي يتطلبها القانون والتشريعات والتعليمات السارية المفعول، والتي تعكس الوضع المالي الحقيقي لعملياته البنكية وفقا للقواعد والأصول المتعارف عليها في إعداد الميزانيات والحسابات الختامية للبنوك، وتزويد مدققي حسابات البنك القانونيين(خبراء المحاسبة) بما يمكنهم من إعطاء رأي فني محايد بالحسابات الختامية، كذلك تزويد البنك المركزي والسلطات الرقابية الأخرى لتمكينها من تقييم أعمال البنك ووضعه المالي.

"مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك المعينة من قبله مسئولة عن إنشاء دائرة التدقيق الداخلي في البنك. تكون مهامها الرئيسية التأكد من أن أنظمة الرقابة والضبط الداخلي تعمل بشكل صحيح" [مخلوفي،2007، ص: 133]، وأن تمكن العاملين في هذه الدائرة من أداء واجبهم وتقديم تقاريرهم إلى الإدارة العليا في الوقت المناسب، وأخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار واتخاذ بشأنها الإجراءات المناسبة. وينبغي التأكيد بأن مسئولية مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك والمعينة من قبله لا تنتفى في ظل وجود أجهزة رقابية أخرى لها دور وأساليب مختلفة لتحقيق أهدافها كمدققي الحسابات القانونيين(خبراء المحاسبة) والبنك المركزي.

ثانيا: مبادئ التدقيق الداخلي في البنوك

أشارت الوثيقة الصادرة عن لجنة بازل المكلفة بالإشراف على أعمال البنوك خلال سنة 2001 إلى المبادئ الأساسية للمراجعة الداخلية والمستمدة من معايير معهد المدققين الداخليين الأمريكي والتي شملت :[Basle Committee on Banking, 2001, p, p : 4-8]

1. الاستمرارية (الديمومة)

ويتضمن هذا المبدأ ضرورة وجود وظيفة تدقيق داخلي مستمرة من حيث تنفيذ المهام والواجبات بحيث يقع على عاتق الإدارة العليا مسئولية اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية التي تضمن استمرارية هذه الوظيفة بما يتناسب مع حجم البنك، وطبيعة أنشطته وخاصة فيما يتعلق بتوفير الموارد اللازمة والكوادر البشرية المؤهلة التي تساعد في تحقيق أهداف التدقيق الداخلي.

2. الاستقلالية

تتطلب الاستقلالية أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة عن تنفيذ الأنشطة التي يتم تدقيقها وكذلك يجب أن تكون مستقلة عن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية مما يعزز موضوعية ونزاهة هذه الوظيفة وهذا يتطلب أن تكون تبعية التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق في مجلس الإدارة، ويكون الاتصال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مباشرة مع هذا المستوى. وكذلك تتطلب الاستقلالية عدم وجود تضارب في المصالح ما بين موظفي المراجعة والبنك.

3. وثيقة التدقيق

يتطلب هذا المبدأ أن يكون لكل بنك وثيقة تدقيق تعزز وجود التدقيق الداخلي فيه وسلطته، ويجب أن تحتوي على الأقل ما يلي:

- أهداف التدقيق الداخلي ونطاق عملة، وموقع إدارة التدقيق الداخلي في البنك ومسئولياتها وعلاقتها مع الوظائف الرقابية الأخرى
- مسئوليات مدير إدارة التدقيق الداخلي، ويتم اعتماد الوثيقة من قبل لجنة التدقيق في مجلس الإدارة، وعلى الإدارة العليا تفويض إدارة التدقيق صلاحية الإطلاع على أية وثائق أو ملفات أو معلومات والاتصال المباشر مع أي موظف داخل البنك أثناء تنفيذ مهام التدقيق، كذلك يجب أن تشير الوثيقة إلى الأمور التي تقدم فيها إدارة التدقيق الاستشارات وشروطها.

4. النزاهة

يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بالموضوعية والنزاهة ويستمد ذلك من خلال موقعه في البنك، ومن الأمثلة على الموضوعية تجنب تعارض المصالح بين المدقق والبنك، والدوران المستمر لأعمال موظفي التدقيق الداخلي، عدم قيام المدقق بتدقيق نشاط كان يتم تأديته من خلاله قبل مرور سنة على الأقل من نقله إلى إدارة التدقيق وعدم قيام موظفي إدارة التدقيق بأية أعمال تنفيذيه داخل البنك.

5. الكفاءة المهنية

تعتبر الكفاءة المهنية للمدققين عنصرا جوهريا في تأديتهم مهام التدقيق الداخلي بشكل مناسب داخل البنك، وتشمل الكفاءة المهنية المعرفة والخبرة واستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف من موظفي إدارة التدقيق الداخلي.

6. نطاق أنشطة التدقيق

يجب أن يخضع كل نشاط أو وحده في البنك للتدقيق الداخلي سواء فروع أو دوائر أو شركات تابعة وكذلك يجب أن يشمل نطاق عمل التدقيق الجوانب الرئيسية التالية:

- اختبار وتقييم مدى كفاية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية
- مراجعة كفاءة واختبار عمليات ووظائف وإجراءات إدارة المخاطر ومدى تطبيقها وأساليب تقييم المخاطر
- مراجعة أنظمة المعلومات المالية والإدارية بما فيها أنظمة المعلومات الإلكترونية وخدمات البنك الإلكترونية، ومراجعة مدى دقة وسلامة السجلات المحاسبية والتقارير المالية، ومراجعة إجراءات حماية الأصول ومدى فعاليتها ومراجعة الأسس المتبعة من قبل البنك في تقييم رأس ماله وعلاقته بالمخاطر المحتملة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تقييم مدى كفاءة وفاعلية العمليات ومراجعة الأنظمة التي تم استحداثها والتأكد من توافقها مع الأنظمة، القوانين، الأدلة، الإجراءات والسياسات وكذلك اختبار التقارير الدورية في الوقت المناسب وتقرير مدى الاعتماد عليها والقيام بالتحقيقات الخاصة [مخلوفي،2007، ص: 135].

ثالثا: الاعتبارات التدقيقية الخاصة بالعمل البنكي

تتميز عملية التدقيق الداخلي في البنوك عن غيرها من المنشآت الأخرى باعتبارات معينة في ضوء الطبيعة الخاصة للعمل البنكي:

- طبيعة المخاطر المرتبطة بالمعاملات البنكية
- الاعتماد الكبير على أنظمة الحاسوب لمعالجة المعاملات
- تأثير التعليمات والتشريعات التي تعمل ضمنها
- التطور المستمر للخدمات الجديدة والممارسات البنكية، والتي قد لا تتناسب أحيانا مع مستوى التطورات في المبادئ المحاسبية والممارسات التدقيقية التي تتطلبها.

المطلب الثاني: أهداف ومتطلبات التدقيق الداخلي في البنوك

سنتناول في هذا المطلب كل من أهداف التدقيق الداخلي متطلباته ودوره في البنوك.

أولا: أهداف التدقيق الداخلي في البنوك

يتجلى مجال تدخل التدقيق الداخلي في اختبار وتقييم مدى ملائمة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وجودة الأداء في إنجاز وتنفيذ المسؤوليات الموكلة إليه. وبعبارة أخرى، يهدف التدقيق الداخلي إلى ضمان تحقيق نظام الرقابة الداخلية للأهداف العامة بطريقة فعالة، ومدى موافقة النظام للقوانين الموضوعة. وبالتالي، على التدقيق الداخلي القيام بتقييم –خلال فترة محددة– مدى التحكم في المخاطر وحماية الممتلكات ومصداقية المعلومات والاستعمال الاقتصادي والفعال للموارد، وبصفة عامة تحقيق الأهداف مع احترام القوانين والأنظمة. ويتمثل الهدف الأساسي للتدقيق في محاولة التصدي للمخاطر البنكية، وبصفة عامة يمكن تقسيم أهداف التدقيق الداخلي على مستوى البنك إلى محورين هما:

الأمان وتحسين التقييم وذلك كما يلي [حمني،2006، ص، ص:112،113]:

1. الأمان

وذلك لضمان العمل بالإجراءات والتنظيمات التي تضمن أمن المعاملات والأصول والأشخاص وتحقيق الأهداف المسطرة. وتشمل المعاملات هنا كل العمليات المعالجة في مختلف أقسام البنك، والتي يتم تقسيمها إلى عدة وظائف، بعضها مرتبط بالإنتاج البنكي وبعضها يضم أنشطة الصيانة والإدارة وما يميز الإنتاج البنكي كونه يطبق إلزاميا اللامركزية، مما يتطلب درجة عالية من تطور أجهزة الرقابة الداخلية. أما فيما يتعلق بالأصول، فهي تضم مباني البنك، أدواته...، ولكن تضم أيضا وسائل الدفع، وكلها تتطلب حماية إدارية ومادية. وأما الأشخاص (موظفي البنك)، فحمايتهم تكون ضد الاعتداءات الخارجية والضغوطات. ويمكن أن يمتد الأمان إلى الأهداف المرجوة، حيث يهتم المدقق بمدى اتجاه الأنشطة إلى موافقة أو مخالفة الأهداف بمعنى تقييم مستوى تطابق أجهزة العمل مع الأهداف المعلنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. تحسين التقييم

حيث تؤدي قوة الاقتراح إلى تحسين الكفاءات، فمهما بلغت درجة تطور الأنظمة في البنك، فإن إمكانيات التحسين تبقى دائما واردة. وفي كل الحالات، فإن التدقيق يوجه لهذا الغرض من خلال الأمر المزدوج الآتي:

- يجب تنظيم وتوجيه النشاط المدقق وبدون مخاطر
- يجب أن يكون النشاط المدقق في أحسن ظروف الاستعمال الاقتصادي للموارد المخصصة له.

ثانيا:أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في البنوك

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المنظمات البنكية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي [بغدود وصبايحي، 2007، ص، ص: 6 ،7]

1. الأسس الإدارية

تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء البنكي ذات أهمية بالغة، لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث:

- وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للبنك؛ حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها
- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم؛ وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة
- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل؛ بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاءه قدرا من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه
- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل البنكي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

2. الأسس المالية والمحاسبية

ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال البنوك، وأهمها:

- توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء البنك وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه
- مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ البنك بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية، يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جدا وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة
- تعظيم الربحية ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: منهجية وإجراءات التدقيق الداخلي في البنوك

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من منهجية وإجراءات التدقيق الداخلي في البنوك.

أولا: منهجية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية

يمكن تلخيص طريقة ومنهجية التدقيق في الجدول الموالي:

الجدول رقم(2-2): طريقة ومنهجية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية.

اسم المرحلة	الإدراج التاريخي	الطريقة الموضوعة وأدوات المدقق	من ينجز المرحلة	منتوج التدقيق الناتج عن المرحلة
مرحلة التخطيط الإجمالي متعدد السنوات.	من المفروض كل (3)،(4) أو (5) سنوات، حسب معايير تخطيط البنك.	-جرد المناطق التي بها مخاطر. -مصفوفة أولويات التدقيق. -لائحة وسائل العمل الموجودة. - القرار النهائي للمديرية العامة	المسؤول الأول على التدقيق، مع لجنة التدقيق.	مخطط التدقيق المتوسط المدى للبنك.
مرحلة تحضير المهمة	إجراء سابق للانطلاق الحقيقي للمهمة	-تخصيص الوسائل وتعيين رئيس المهمة. -اتصالات متعددة الأشكال مع المجال الذي سيتم تدقيقه. -تأسيس برنامج المهمة.	مسؤول هيئة التدقيق مع رئيس المهمة.	-برنامج المهمة. -إصدار المهمة
المرحلة(1): تقييم الرقابة الداخلية.	أول مرحلة تبدأ بمجرد إتمام إصدار المهمة.	-جمع البيانات. -وصف الرقابة الداخلية الموجودة. -تقييم نظام الرقابة الداخلية (استمارة أسئلة حول الرقابة الداخلية). -تحديد المراقبات الضرورية والفجوات.	رئيس المهمة وفريقه.	-تحديد مجالات المراجعة المعمقة: -ملخص الرقابات الضرورية. -سجل نقاط ضعف المراقبات. -سجل المراقبات المعوضة.
المرحلة (2): المراجعة المعمقة	على امتداد المرحلة (1)	مراجعة معمقة من خلال: -استعمال العينات. -تحليل التقارير والمعطيات المتاحة. -الملاحظات، التحقيقات...	رئيس المهمة وفريقه.	تحديد الأسباب/النتائج لنقاط الضعف،وإيضاح النقاط الإيجابية.
المرحلة (3) : تحرير التقرير	إتمام المرحلة(2)	-تحرير تقرير أولي. -الاجتماع مع الهيئة المدققة. -تحرير التقرير النهائي.	رئيس المهمة وفريقه، المسؤول عن التدقيق.	تقرير التدقيق

المصدر:[حمني، 2006، ص: 116].

ويتجلى لنا من خلال الجدول رقم (2-2) أن عملية التدقيق الداخلي تمر بمراحل مختلفة، بدء بمرحلة التخطيط الإجمالي ثم مرحلة تحضير مهمة التدقيق، حيث تعد هاتان المرحلتان بمثابة مرحلتين تمهيديتين لنشاط التدقيق، تليهما مراحل الانطلاق الفعلي لنشاط التدقيق والمتمثلة في مرحلة تقييم الرقابة الداخلية ثم مرحلة المراجعة المعمقة، وأخيرا مرحلة تحرير التقرير. وتجدر الإشارة إلى أنه لكل مرحلة من هذه المراحل أدوات خاصة للقيام بها، وأطراف مسؤولين عن تنفيذها، وذلك خلال وقت محدد، بحيث تفضي كل مرحلة عن طرح منتج معين وصولا إلى التقرير النهائي لعملية التدقيق الداخلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: عمليات التدقيق الداخلي في البنوك

فيما يتعلق بعمليات التدقيق الداخلي، فيمكن حصرها فيما يلي [خالد أمين، 1998، ص، ص:130،131]:

1. متابعة تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة وتقييمها

تتم عملية متابعة تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة وتقييمها بغرض اكتشاف نقاط الضعف أو النقص في مختلف الأنظمة والإجراءات المتبعة، وذلك بتعديلها وتطويرها، ويكون على المدقق الداخلي إطلاع الإدارة بمدى توافق التطبيق العملي مع الخطط المسطرة للوصول إلى الأهداف المرجوة.

2. التحقق من قيم الأصول ومطابقتها مع الدفاتر

بغرض حماية أموال البنك، حيث يعد بمثابة نشاط وقائي يتطلب ضرورة إحكام الرقابة على العمليات النقدية، وتفادي الخسائر الناجمة عن الإهمال بالتأكد من وجود التأمين اللازم.

3. التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها

وهذا ما يستدعي قيام المدقق الداخلي بعملية تدقيق مستندية وحسابية مستمرة، للتأكد من صحة البيانات والأرقام، ومدى ملائمتها للأغراض التي تستخدم فيها.

4. رفع الكفاءة عن طريق التدريب

مع مراعاة التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات الموضوعة. فبحكم إلمامها التام بجميع أوجه نشاط البنك، فإن إدارة التدقيق الداخلي تكون أقدر من غيرها من الدوائر والأقسام على المساهمة الفعالة في اقتراح البرامج التدريبية، وربما حتى صياغة بعض موادها.

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية

من المعروف أن ممارسة أنشطة وإجراءات الأعمال البنكية يحفها الكثير من المخاطر وأن تركها بدون عملية تدقيق ومراقبة سيؤدي إلى مشاكل تهدد بخطر فقدان العملاء لودائعهم وفقدان البنوك لرؤوس أموالهم وبالتالي إمكانية الإفلاس، ما أوجب ضرورة وجود وحدات تقوم بمهمة التدقيق من داخل البنك على الإجراءات التي ينفذها المدراء والأفراد داخل البنك.

المطلب الأول: تدقيق عمليات إدارة المخاطر في البنوك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية تدقيق إدارة المخاطر هي عملية تدقيق تفصيلية ومنظمة لبرنامج إدارة المخاطر مصممة لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المؤسسة، وأن التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة وما إذا كانت التدابير قد تم تنفيذها بشكل سليم. ورغم أن المتابعة والتدقيق عبارة عن عملية متواصلة يتم أدائها دون انقطاع إلا أن برنامج إدارة المخاطر ينبغي إخضاعه لمراجعة من طرف المدقق الداخلي، والتي تتم عبر مراحل معينة من أجل تحقيق أهداف معينة.

يتم تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي أو بواسطة مدقق خارجي وهذه العملية تشمل بوجه عام الخطوات التالية [حماد، 2007، ص، ص:125،123]:

أولا: مراجعة أهداف وسياسة إدارة المخاطر

تتمثل الخطوة الأولى في مراجعة سياسات إدارة المخاطر التي تنتهجها المؤسسة ومعرفة أهداف البرنامج، وحتى لو لم يكن لدى البنك سياسة إدارة للمخاطر رسمية ومكتوبة فان تحليل الإجراءات ونمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلا. وبعدها يتم التعرف على أهداف البرنامج ثم يتم تقييمه لتقرير مدى مناسبته للبنك ويشمل هذا التقييم عموما مراجعة موارد البنك المالية وقدرته على تحمل الخسائر المعرض لها، وذلك بهدف تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المنظمة المالية وقدرتها على تحمل الخسارة، وعندما تكون أهداف إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الإدارة للموافقة عليها، وفي حالة وجود تناقض أو تعارض بين التطبيق والسياسة ينبغي التوافق بين الاثنين، إما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب البنك في التعامل مع مخاطره، وفي الأحوال التي تكون فيها الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بإعادة صياغة فلسفة البنك فيما يتصل بإدارة المخاطر وتبني سياسة إدارة مخاطر أكثر ملائمة في هذا الخصوص.

ثانيا: التعرف وتقييم التعرض للخسارة

بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تكون الخطوة التالية هي التعرف على احتمالية تعرض البنك للمخاطر، والتقنيات المستخدمة في ذلك، وتكون تقنيات مراجعة إدارة المخاطر هي في جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر....، وفي حالة إغفال وتجاهل تعرضات رئيسة ينبغي على التدقيق الداخلي أن يتعرف على الوسائل والمقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها بأنسب البدائل أما في حالة عدم كفاية الوسائل المستخدمة للتصدي لهذه التعرضات فينبغي على المدقق الداخلي التوصية باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

ثالثا: تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض(دراسة البدائل)

بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه البنك وقياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل خطر، وينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل البنك مع المخاطر لتفاديها أو التقليل منها أو الاحتفاظ بها.

رابعا: تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأتي الخطوة التالية وهي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للمخاطر والتحقق من أن القرار قد تم تنفيذه على أكمل وجه، كما تشمل هذه الخطوة أيضا مراجعة تدابير التحكم في الخسارة.

خامسا: التقرير والتوصية بإدخال تغييرات لتحسين البرنامج

يتم إعداد تقرير مكتوب ومفصل حول نتائج التحليل متضمنا التوصيات اللازمة بإجراء تغييرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر، ويرفع إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ولجنة المراجعة وكذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة.

مما سبق يتضح أن هناك دورا فعالا للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك، فوظيفة التدقيق الداخلي هي تقديم المشورة لكل من الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر، كما أن هناك تنسيقا بين كل من التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر فكلتا الوظيفتين تكملان بعضها بعضا مع الحفاظ على استقلالية كل منهم، فإدارة المخاطر تستعين بإدارة التدقيق الداخلي في مراحل عملها المختلفة لما لها من خبرة في تقييم المخاطر وتحديدها، وكذلك المدقق الداخلي يستعين بإدارة المخاطر في كثير من العمليات المتعلقة بأدائه.

المطلب الثاني: علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر

هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توجيه نماذج عملياتهما بشكل يضمن لكلا الطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منها. وهذا يتطلب وضع سياسة لضمان تدقيق البيانات والمعلومات بين كلا الطرفين فيجب على إدارة المخاطر أن تسمح للمدقق الداخلي بالمشاركة في اجتماعاتها مع الإدارة التي تهدف إلى وضع إستراتجية لإدارة المخاطر في البنك، وينبغي أن تسمح له بالدخول إلى قاعدة البيانات الخاصة بها لتحقيق المشاركة وتقديم المنشورة لإعداد نظام محكم لإدارة المخاطر في البنك كما ينبغي على إدارة المخاطر المتطورة أن يكون لها نموذج خاص لعملياتها أي بمثابة خارطة الطريق تحدد الملامح الأساسية لعملية إدارة المخاطر في مراحلها المختلفة، وهذا النموذج يمثل إطار التعاون الملائم بينها وبين التدقيق الداخلي فعملية إدارة المخاطر تتألف من خمسة مراحل تشغيلية التخطيط، التحديد، التحليل، والضبط والمراقبة.

فهذه المراحل التشغيلية الخمسة توفر إطار عمل لإدارة المخاطر، حيث يتم الاستعانة بالمدقق الداخلي في جميع هذه المراحل، فكلاهما يعكس أنشطة الأخر لذلك قد يحدث تداخل، الأمر الذي يتطلب التنسيق بينهما [الخطيب، 2005، ص: 22].

حيث أن إدارة المخاطر من إحدى التخصصات المرتبطة بشكل كبير مع التدقيق الداخلي وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة في إدارة البنوك فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق، ولكن اليوم تم الفصل بين الوظيفتين من حيث المهام والتكامل التنظيمي، وتظهر مستويات العلاقة من خلال الخمس عناصر التالية والتي يعبر عنها بمراحل تدقيق إدارة المخاطر في البنوك:

أولا: مرحلة تخطيط عملية التدقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية ويتم تحديدها بناء على دليل المخاطر، ويتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطر.

ثانيا: مرحلة التنفيذ

خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو اختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها.

ثالثا: مرحلة أوراق العمل

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق ويتم الربط بين كل نتيجة وملاحظة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض إليها البنك ويتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين وذلك بالتعاون بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

رابعا: مرحلة إعداد تقرير التدقيق

يتم تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من طرف المدقق وتتضمن هذه النتائج تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي بدورها تصدر التعليمات إلى إدارة المخاطر الأخذ بتوصيات المدقق وهنا إدارة المخاطر تقوم بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها وكيفية تجنبها.

خامسا: مرحلة المتابعة

بعد إعداد التقرير تكون هنا المتابعة لتنفيذ التوصيات التي رخص عليها التقرير، كما يتم متابعة وتقييم نظام الرقابة على أساس المخاطر وذلك بالتنسيق بين وحدة التدقيق ووحدة إدارة المخاطر وتهدف عملية المتابعة إلى السيطرة على المخاطر بالطريقة التي تقلل من تعرض البنك للخسارة، وبالتالي نجد أن هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن للطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما.

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية

يلعب التدقيق الداخلي دور أساسي في عملية تقييم المخاطر من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها، وإعادة احتساب التقييم والتأكد من صحته لتقديم تأكيد معقول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساس التعامل مع المخاطر يتم بالشكل الصحيح، وهنا تأتي المرحلة الأخيرة وهي كيفية استجابة الإدارة للمخاطر والتعامل معها، حيث من الممكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر كقبول الخطر، أو تجنب الخطر. ذلك بالاستناد إلى درجة احتمال حدوثه، ودرجة تأثيره. ويلعب التدقيق في هذه المرحلة دورا هام من خلال تقديم المشورة والنصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار، ويقوم التدقيق الداخلي باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظام الرقابة الداخلية ودوره في تحقيق أو التخلص من المخاطر المحتملة، من خلال المراقبة المستمرة يوم بيوم لعملية إدارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتفق مع خطط واستراتيجيات وأهداف البنك. ويقوم أيضا بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا ومدى فعالية الخيار الذي اتبع للتعامل معها ومن المهام الرئيسية أيضا لنشاط التدقيق الداخلي التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية إدارة المخاطر وفي الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة ويوضح الشكل التالي هذا الدور كما يلي [البجيرمي، 2012، ص: 82]:

الشكل رقم(2-1): دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

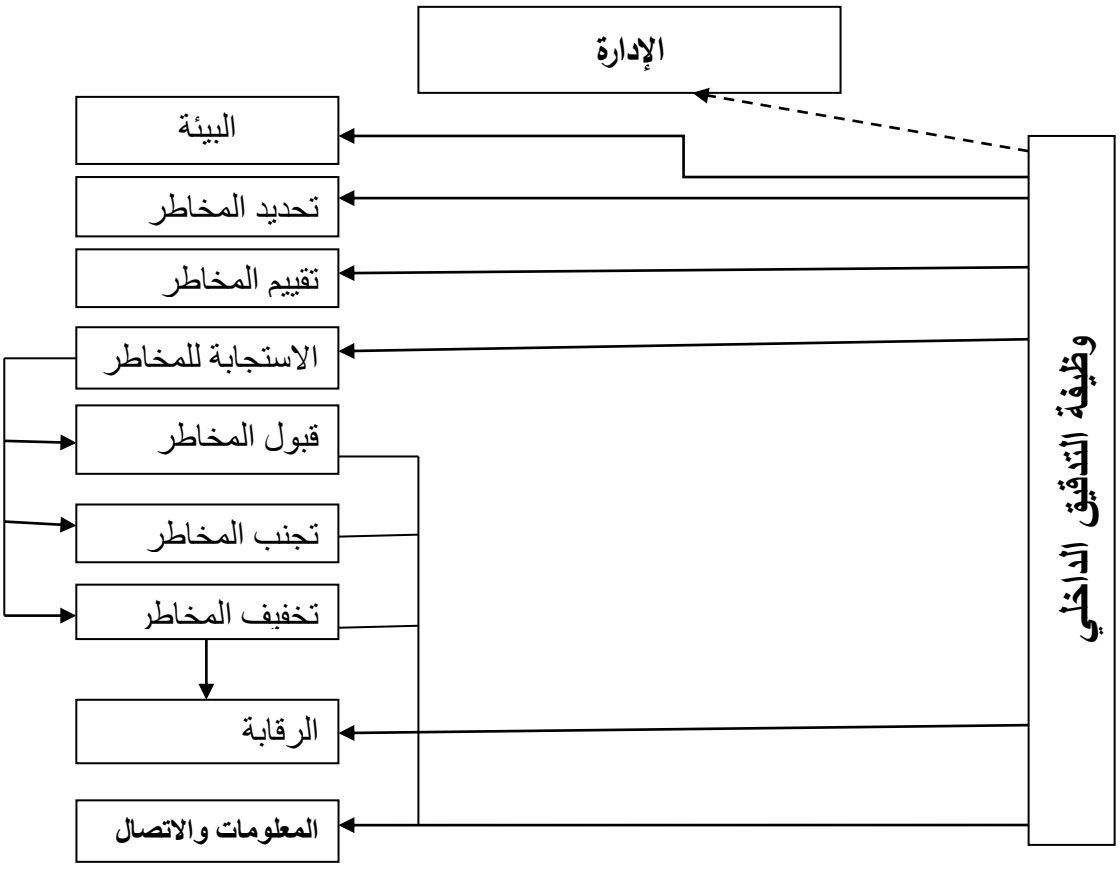

المصدر:[البجيرمي، 2012، ص:83].

من خلال الشكل (2-1) نلاحظ أن لوظيفة التدقيق الداخلي دور كبير في الحد من المخاطر من خلال القيام بتحليلها وتقييمها حالة تحققها فعلا وكذلك التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الجيدة إلى مجلس الإدارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أشار معهد المدققين الداخليين إلى أن تقييم وإدارة المخاطر يعتبر ضمن واجبات واختصاصات المدقق الداخلي حيث نص المعيار رقم 2120 على:

«The internal audit activity should assist the organization by identifying and evaluating significant exposures to risk and contributing to the improvement of risk management and control systems».[المدلل،2007، ص:121]

كما أشار المعيار إلى أن المدير التنفيذي لدائرة التدقيق الداخلي عليه القيام بوضع خطط للتدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة في تحديد أولويات أنشطة دائرة التدقيق الداخلي وبالتالي اتساقها مع الأهداف العامة للمنظمة حيث أشار "Prawitt 2004" إلى أن المدقق الداخلي يجب أن يطور فهمه الخاص بخصوص المخاطر التي قد تمنع المنظمة من تحقيق أهدافها وأن يقوم بعد ذلك بإعداد خطة تحتوي كيفية مواجهة والتخفيف من آثار هذه المخاطر إن لم يكن بالإمكان تلافيها نهائيا.

وقد أشارت كثير من الدراسات إلى أن تحديد أولويات التدقيق الداخلي في مرحلة التخطيط تعتمد على المخاطر. حيث أشارت دراسة " Allegrini and D'Onza "أجريت في ايطاليا عام 2003 إلى أن منهج التدقيق الداخلي استنادا إلى درجة المخاطر يعتبر تطورا منهجيا حيث يشكل المنهج التقليدي التركيز على اختبارات الالتزام ويتبنى هذا المنهج نحو 25 % من كبريات الشركات الايطالية أما التدقيق المستند إلى المخاطر فيعتبر أنه المنهج الحديث وتمارسه نحو 75 % من كبريات الشركات الايطالية.

والتعريف الحديث والمفهوم الجديد للتدقيق الداخلي يشير بوضوح إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر وتركز الأدبيات الحديثة في مجال التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر على أنها تدخل في نطاق التدقيق الداخلي حيث يشارك المدقق الداخلي في هذه العملية، حيث أشار معيار إدارة المخاطر إلى أنه قد يختلف دور المدقق الداخلي من مؤسسة لأخرى.

وقد أشارت الإستراتيجية الجديدة للتدقيق الداخلي الصادرة عن (KPMG)[i] إلى أن الشركات وفي سبيل إحداث تحول في التدقيق الداخلي نحو التركيز على المخاطر يجب على الإدارة العليا فيها أن تقتنع بجدوى هذه الإستراتيجية وأن تحدد المنافع المترتبة على هذه الإستراتيجية وأن تحدد مدى الضعف والقوة المتوفرة في وظيفة التدقيق الداخلي لديها ومن ثم عليها أن تقوم بتحديد المخاطر الإستراتيجية المحددة التي تواجهها الشركة ومن ثم تحديد المستويات المقبولة من هذه المخاطر، ومن ثم عليهم مد قسم التدقيق الداخلي لديهم بالمهارات والخبرات المطلوبة والقادرة على تحديد ومراقبة وقياس وإدارة هذه المخاطر، وقد لخص إطار كفاءة التدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدققين الداخليين بأن دور المدقق الداخلي يتمحور في ثلاث مناطق رئيسية وهي مساعدة المدراء في تقييم المخاطر ومساعدتهم في كيفية الاستجابة والتعامل مع هذه المخاطر ومن ثم تزويد لجنة التدقيق بتأمين موضوعي عن مدى نجاح المنظمة في التعامل مع المخاطر [المدلل،2007، ص، ص:123،122].

وقد أشار [بكري، 2005 ، ص: 127] إلى أن التدقيق الداخلي ومن خلال قيامه بالتدقيق الوقائي المسبق والتدقيق التحليلي، يقوم بتحديد الأسباب والعوامل التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث المخاطر في الوقت الحاضر

[i] KPMG: تعتبر واحدة من أكبر شركات الخدمات المهنية في العالم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو المستقبل، والعمل على تلافي هذه العوامل وتحسين نظم الرقابة وإدارة المخاطر للحد منها وتحسين شروطها من أجل تدارك الأسباب التي أدت إلى نشوئها كما أنه يجب على التدقيق الداخلي القيام بمساعدة الإدارة وذلك بتزويدها بالبيانات والمعلومات عن مختلف أنشطة المنظمة والتي من المتوقع حدوث مخاطر فيها مع تقديم النصح والمشورة للإدارة بصورة تقارير دورية، ومتابعة هذه التقارير وما ورد فيها أن المدقق الداخلي كذلك عليه القيام بتقييم كفاءة وفعالية الإدارة العليا في إدارة المخاطر وعليه أن يقدم لها الدعم الفعال من خلال المشاركة في تحديد جوانب الخطر الهامة والوسائل المناسبة للرقابة عليها ومتابعة أداء الإدارة والتقرير عن ذلك إما لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق.

وعمليا قد يتضمن دور المدقق الداخلي كل أو بعض ما يلي:

- تركيز عمل المدقق الداخلي على الأخطار الهامة، التي تم تحديدها بواسطة الإدارة
- ومراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل المؤسسة
- منح الثقة في إدارة المخاطر
- تقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر
- تسهيل أنشطة تحديد وفحص الأخطار وتعليم العاملين بإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي
- تنسيق عملية إعداد تقرير المخاطر المقدم لمجلس الإدارة ولجنة المتابعة الداخلية.

لذلك فإنه بغرض تحديد الدور الأكثر ملائمة لبنك معين، يجب علي التدقيق الداخلي التأكد من عدم الإخلال بالمتطلبات المهنية الخاصة بتحقيق الاستقلالية والموضوعية.

وأهم المخاطر التي يتولى المدقق الداخلي تقييمها والمشاركة في تحليلها وإدارتها ما يلي[الصبان وآخرون، 1996، ص:116]:

- عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية
- الفشل في إتباع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين
- ضياع الأصول
- الفشل في تحقيق الأهداف الموضوعة.

ولا شك أن دور المدقق الداخلي في مواجهة الأخطار السابقة يعتبر صمام الأمان نحو تلافي حالات الفشل المالي، وخصوصا إذا كانت هذه المخاطر نشأت بشكل متعمد. حيث أشارت إحدى الدراسات إلى ضعف قدرة المدقق الخارجي على اكتشاف الحالات المتعمدة من الاحتيال، بينما يقوم المدقق الداخلي بدراسة التنظيم ككل وتحديد المخاطر الموجودة، وكذلك المخاطر الممكن التعرض لها في الأنشطة المختلفة، وتحديد الحجم النسبي لهذه المخاطر، ووضع خطته على أساس الوزن والأهمية النسبية للخطر ويرى الباحث أن التطور في مجال إدارة المخاطر ودور المدقق الداخلي في هذه العملية يعتبر أهم الأدوار التي سوف يركز عليها التدقيق الداخلي، استنادا إلى المنافسة الشديدة التي تحدث في الشركات وقد أشار أحد الباحثين إلى أن خطة التدقيق الداخلي يجب أن تتأسس على تقييم كافة مخاطر النشاط المتمثلة في:

- المخاطر الإستراتيجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المخاطر التشغيلية والمخاطر المالية.

مما سبق نستخلص أن التدقيق الداخلي يحتاج لدراسة وتحديد وتقييم المخاطر ليتم العمل بعد ذلك على محورين أساسيين الأول هو دعم الإدارة مباشرة عبر التقارير الأولية للجهات ذات العلاقة والثاني أخذ عوامل المخاطر في الاعتبار عند وضع خطة التدقيق وتركيز وتكثيف الإجراءات في المناطق التي تتميز بارتفاع المخاطر حولها [المدلل، 2007، ص، ص:125،124].

كما حدد معهد المدققين الداخليين الإجراءات الرئيسية والوقائية التي يمكن للتدقيق الداخلي أن يمارسها في عملية إدارة المخاطر والإجراءات التي يجب عليه أن لا يمارسها وليست من اختصاصه في هذه العملية التي تؤثر على موضوعيته واستقلاليته في تقديم خدماته للبنك ويبين المعهد هذه الأدوار والإجراءات للتدقيق الداخلي كما يلي [البجيرمي،2012، ص:82]:

- الدور الجوهري والعام لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر:
  * تقديم تأكيد للبنك حول فعلية وكفاءة عملية إدارة المخاطر
  * تقديم تأكيد بأن تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح
  * تقييم عملية إدارة المخاطر
  * مراجعة عملية إدارة المخاطر.
- الدور الوظيفي والتخصيصي لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر:
  *تقديم المساعدة للإدارة في تحديد المخاطر
  *تقديم النصح والمساعدة للإدارة في الاستجابة للمخاطر
  *ترتيب أنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر
  *تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر وتوجيهها
  *المحافظة على إطار عملية المخاطر وتطويره
  *تأييد ودعم القائمين على إدارة المخاطر
  *تطوير إستراتيجية إدارة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة.
- الدور المرفوض لإدارة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:
  *تحديد المخاطر الجوهرية، تنفيذ عملية إدارة المخاطر وإخضاعها لسيطرتها
  *إدارة التأمين على المخاطر
  *اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر، تنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاطر، تحمل مسؤولية عملية إدارة المخاطر.

خلاصة

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في البنوك وخصوصا عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم والكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء. بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة وإضافة قيمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للبنك، كما يعمل على تقييم وتحسين إدارة المخاطر، وتحقيقا لهذا الدور يجب على المدقق الداخلي الالتزام بمجموعة من المعايير، كما يجب أن يكون على دراية كافية بطبيعة العمل البنكي حتى يتمكن من وضع خطة مناسبة لإجراء عملية التدقيق في البنك بهدف تحديد عوامل المخاطر، وتزويد الإدارة المسؤولة بنتائج تقويمات المخاطر وتأكيد كون أنظمة الرقابة كافية لتجنب أو تقليل المخاطر. وتتم عملية تدقيق إدارة المخاطر من خلال عدة خطوات ليتم تقديم تقرير حول نتائج التحليل والتقويم وتقديم المشورة والنصح لتحسين برنامج إدارة المخاطر. فما هو يا ترى واقع دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية ؟ وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الموالي من خلال الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأم البواقي، عن طريق توزيع استمارة الاستبيان على موظفي مصلحة التدقيق الداخلي بالبنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل التطبيقي

التدقيق الداخلي والمخاطر البنكية في BADR

- المبحث الأول: الجهاز البنكي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض ومختلف الإصلاحات التابعة
- المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
- المبحث الثالث: إعداد الاستبيان وتحليل خصائص العينة
- المبحث الرابع: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد

لقد عملت الجزائر على غرار مختلف الدول النامية على تبني إصلاحات مالية عديدة من شأنها وضع النظام المالي بصفة عامة والنظام البنكي بصفة خاصة على الطريق الصحيح، وذلك باعتبار البنوك من أهم المؤسسات الدافعة لعجلة الاقتصاد في مختلف البلدان وخصوصا البلدان النامية التي تتميز بضعف أسواقها المالية وبالتالي تنامي دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد. ولكن أغلبية البنوك الجزائرية تبحث على التسيير الأمثل للمخاطر المرتبطة بها وذلك بتبني السياسات الملائمة لذلك، ولعل أهم خطوة تتمثل في الاعتماد على التدقيق الداخلي الذي يتميز بالفاعلية، ويجاري التطور الحاصل على الصعيد الدولي.

وانسجاما مع ذلك، فقد توجهت الدراسة إلى إحدى ركائز الإصلاح المالي والمتمثلة في التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية. وبما أنه قد تم عرض أهم عناصر هذا النوع من الرقابة في الفصول السابقة، سنحاول في هذا الفصل التعرض إلى واقع التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية. وهذا من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، نتطرق في المبحث الأول إلى أهم الإصلاحات التي عرفها القطاع البنكي الجزائري، أما المبحث الثاني فنتناول من خلاله التدقيق الداخلي في – بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وفي المبحث الثالث نتناول تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها ليتم في المبحث الرابع والأخير اختبار فرضيات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: الجهاز البنكي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض ومختلف الإصلاحات التابعة

إن ضمان صحة وفعالية الوساطة البنكية، دفع مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر إلى العمل على تقوية وتدعيم ظروف وشروط ممارسة النشاط البنكي، في حين عمل بنك الجزائر واللجنة البنكية على ممارسة التدقيق في البنوك طبقا للمعايير والمبادئ العالمية الأكثر صرامة. حيث تميزت سنة 2002 – خاصة– بالوضع الفعلي لميكانيزمات التدقيق الداخلي، هذا الأخير الذي يمكن أن يكون داخلي أو خارجي.

المطلب الأول: قانون النقد والقرض (10/90)

إن فلسفة الإصلاح الاقتصادي والإصلاح البنكي خصوصا وبدرجة أساسية في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين ظهرت مع ظهور قانون (10/90) المتعلق بالنقد والقرض في الجزائر، والذي صدر في 1990/04/14م [قانون 90-10 المتعلق بالقرض والنقد، المؤرخ في 1990/04/14].

أولا: دوافع إصدار قانون النقد والقرض (10/90)

لقد ظهر من واقع قانون النقد والقرض أفكار لإعادة هيكلة وإصلاح المنظومة البنكية، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ العولمة البنكية والمالية، والتي تتمثل أهم ملامحها في التطورات والتحولات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والبنكية الدولية، وفي مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تحول دون توسيع البنوك في أنشطتها، لاسيما في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات، التي فرضت العديد من الالتزامات على الدول في هذا المجال. لذلك توجب القيام بإصلاحات عميقة وجذرية لضمان تكوين منظومة بنكية متطورة وقادرة على مواجهة التغيرات السريعة على الصعيد الداخلي والخارجي.

وقد باشرت السلطات العمومية بإصلاح النظام البنكي بإصدارها للقانون رقم 10/90 الصادر في 14أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض [i]

[i] في الواقع بدأ الإصلاح النقدي مع قانون أوت 1986 والذي يكيف النظام البنكي مع قوانين الاستقلالية، ولكن بعد قانون أفريل بدأ الإصلاح الجذري للنظام النقدي في إطار أفق التحول إلى اقتصاد السوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض

يعتبر قانون 10/90 نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن تحتلها البنوك في دفع عجلة التنمية، حيث حمل في طياته أفكارا جديدة تتعلق بتنظيم الجهاز البنكي وأدائه، مستندا في ذلك إلى مجموعة من المبادئ والأهداف.

1. أهداف قانون النقد والقرض

جاء قانون النقد والقرض 10/90 لينظم القروض على أسس اقتصادية قائمة على إيديولوجيات اقتصاد السوق. ومن أهم الأهداف التي برمج لتحقيقها نذكر ما يلي:

- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميدان النقد والقرض
- تطبيق قواعد يغلب عليها طابع الشفافية والتحكم في العلاقة بين الخزينة والنظام المالي
- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي نظرا لما خلفه من تضخم وانحراف غير مراقبين
- إعادة تأهيل البنك المركزي في تسيير النقد والقرض ومنحه الاستقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، وكذلك منحه امتياز الإصلاح النقدي
- إقامة نظام بنكي قادر على جلب توجيه مصادر التمويل من خلال استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية والعمل في ظروف المخاطرة (إعطاء الصيغة التجارية للبنوك)، وأيضا توفير وسائل عديدة للضبط الاقتصادي
- إنشاء مجلس النقد والقرض، الذي يتولى إدارة البنك المركزي. اعتباره السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان، النقد الأجنبي، الدين الخارجي، السياسات النقدية
- جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه من خلال إجراءات مسهلة وضعها بنك الجزائر، منها صدور قانون الاستثمارات وإنشاء سوق مالية.

2. مبادئ قانون النقد والقرض

لقد جاء قانون 10/90 بمبادئ جديدة يرتكز عليها النظام البنكي، نوجزها فيما يلي:

1.1. عزل القرارات في الدائرة الحقيقية عن الدائرة النقدية: ينص هذا المبدأ على كون كل القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناء على الوضع النقدي السائد الذي يتم تقديره من طرف السلطة ذاتها وبالتالي توقيف التعامل وفق الأسلوب السابق القائم على القرارات النقدية المتخذة تبعا للقرارات الحقيقية الصادرة، عن هيئة التخطيط. حيث كان الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات المخططة.

2.1. عزل الدائرة النقدية عن دائرة ميزانية الدولة: تميز النظام التمويلي السابق بالسهولة في اللجوء إلى الموارد المالية المتأتية من الإصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الخزينة، الأمر الذي خلق تداخلا بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية. ولكن مع صدور قانون النقد والقرض أصبحت الخزينة العمومية مجبرة للامتثال والخضوع للقواعد والإجراءات التنظيمية التي حددها القانون، فيما يخص عملية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمويل، وبالتالي تقليص حريتها في تمويل عجزها عن طريق الاستفادة التلقائية من الموارد بلا حدود أو شروط ودونما أي قيد من البنك المركزي[عياش، 2012، ص: 217].

3.1.عزل دائرة ميزانية الدولة عن دائرة القرض: تم اعتماد هذا المبدأ لوضع حد نهائي للدور الذي كانت تلعبه الخزينة العمومية في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية في ظل النظام الموجه من جهة والحد من التهميش الذي كان يعاني منه القطاع البنكي في مجال الوساطة المالية من جهة أخرى، حيث ينص قانون 10/90 في هذا المجال في المادة 120 علي: "يمنع على كل شخص طبيعي أو معنوي القيام بالعمليات التي تجريها البنوك والمؤسسات المالية بشكل عادي عملا بأحكام المادتين 114 و 115". وقد أكد الأمر 11/03 في المادة 70 من هذه القاعدة على ذلك، حيث نص على أن: "البنوك فقط هي الوحيدة المؤهلة لإجراء كل العمليات الموصوفة في المواد من 66 إلى 68 وذلك على سبيل الحرفة الاعتيادية"

وابتداء من هذه اللحظة أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية. ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين بإبعاد الخزينة عن عملية تمويل الاقتصاد، استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية في تعبئة الموارد، ومنح القروض وكذا تطوير كفاءتها في تسيير وسائل الدفع.

4.1.إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: أقر قانون النقد والقرض على ضرورة تواجد سلطة نقدية وحيدة ومستقلة تدعى "مجلس النقد والقرض"، هدفها ضمان انسجام وتناسق السياسة النقدية وتنفيذها. ووضع هذه السلطة في الدائرة النقدية على مستوى البنك المركزي، وجعلها تتميز بالميزات التالية [دواس، 2013، ص: 123]:

- سلطة وحيدة: لضمان انسجام السياسة النقدية
- سلطة مستقلة: لضمان تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية، ودون أن تتأثر بالتدخلات والضغوطات الخارجية
- سلطة متواجدة في الدائرة النقدية: لضمان التحكم في تسيير النقد، وعدم تضارب الأهداف النقدية المسطرة.

5.1.وضع نظام بنكي على مستويين: كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي بمستويين، وهو مبدأ جاء به لأول مرة في أوت 1986 والذي يعني التمييز المؤسسي بين دور البنك المركزي كسلطة نقدية باعتباره الملجأ الوحيد للإقراض وبين نشاط القرض الذي تقوم به المؤسسات البنكية الأخرى [دواس، 2013، ص: 123].

وبموجب هذا القانون، فعلى البنك المركزي أن يلعب دور بنك البنوك من خلال فرض رقابته على نشاطاتها ومتابعة مهامها بترؤسه للهرم البنكي، حيث أصبح بإمكانه تحديد القواعد العامة للقطاع البنكي، ومعايير توجيه النشاط في اتجاه خدمة الأهداف النقدية والمالية.

المطلب الثاني: تنظيم الجهاز البنكي في ظل قانون النقد والقرض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد فتح قانون النقد والقرض الباب أمام تأسيس البنوك الخاصة والأجنبية للتواجد إلى جانب البنوك العمومية التي تهيمن على تركيبة النظام البنكي الجزائري، هذه الخطوة التي تعتبر تحولا نوعيا في النظام البنكي الوطني. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا القانون قد أعاد صياغة وتنظيم مهام مختلف المؤسسات المكونة لهذا النظام.

أولا: البنك المركزي وهياكله في ظل قانون النقد والقرض

أعاد قانون النقد والقرض الاعتبار للبنك المركزي بعد أن عصفت بصلاحياته إصلاحات السبعينات وأوائل الثمانينات، التي أرادته أن يكون مجرد آلة لإصدار الأوراق النقدية. ومنذ 14 أفريل 1990، تم تغيير اسم البنك المركزي الجزائري إلى بنك الجزائر، وتعرف المادة 11 من هذا القانون البنك المركزي على أنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والحرية المالية"، لا يخضع إلى القيد في السجل التجاري ومع ذلك فهو يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية، باعتباره تاجرا في معاملاته مع الغير ويمثل قمة الجهاز البنكي [أنظر المواد 4-13-14-15-16-55 من قانون 10/90، 2010] .

كما لا يخضع إلى أحكام القانون 01/88 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية. ويقوم بنك الجزائر بالمهام الكلاسيكية للبنوك المركزية عن طريق هيئة تسمى مجلس النقد والقرض. ولقد أقر القانون استقلالية البنك في التسيير والإدارة عن طريق إنشاء هيئات منحها المشرع صلاحيات محددة، تتمثل في المحافظ ونوابه، مجلس النقد والقرض والمراقبين.

1. المحافظ ونوابه

يتم تعيين المحافظ ونوابه الثلاث لموجب مرسوم رئاسي لمدة 6 و5 سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة، كما يتم إنهاء مهامهم بموجب مراسيم رئاسية أيضا، وذلك في حالة العجز الصحي أو الخطأ الفادح. ولا تخضع وظائف المحافظ والنواب إلى قواعد الوظيف العمومي، كما لا يتمتعون بحق ممارسة أي مهنة أو نشاط مهما كان، ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع المالي أو النقدي أو الاقتصادي. ويتمتع محافظ البنك بصلاحيات واسعة يتولى من خلالها إدارة شؤون البنك المركزي (اتخاذ جميع الإجراءات التنفيذية، البيع والشراء الأملاك المنقولة وغير المنقولة، تعيين ممثلي البنك في مجالس المؤسسات...). كما يحظى باستشارة الحكومة له في المسائل المتعلقة بالنقد.

2. مجلس النقد والقرض

هو مجلس وطني يتكفل بتسيير بنك الجزائر عوضا عن المجلس الوطني للقرض الذي أوجده القانون السابق، ويعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض شيئا جديدا في النظام النقدي الوطني، إذ يتمتع بسلطات واسعة في تسيير النقد والقرض. وبعدما كان في القانون 10/90 يؤدي أيضا دور مجلس إدارة البنك المركزي إلى جانب وظيفة السلطة النقدية في البلاد، فقد فصل الأمر 01/01 (وتم تأكيد ذلك مع الأمر 11/03) بين الوظيفتين، وأصبح المجلس يمارس فقط مهام السلطة النقدية. بينما يسير البنك بواسطة هيئة جديدة هي مجلس إدارة بنك الجزائر.

3. المراقبون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طبقا لأحكام المواد 51 إلى 54 من القانون 10/90، يقوم بمراقبة بنك الجزائر مراقبان ذوا كفاءات عالية وخبرة واسعة لاسيما في مجال المحاسبة، ويعينان بمرسوم رئاسي بناءا على اقتراح من وزير المالية. يقوم المراقبان بمراقبة عامة تشمل جميع دوائر بنك الجزائر وكافة أعماله بما في ذلك تدقيق ومراجعة الحسابات قبل إقرارها من طرف مجلس النقد والقرض، ولا تشمل مهمتهما قرارات المجلس بل يتمتعان بصوت استشاري في الاجتماعات التي يعقدها بصفته مجلس للإدارة.

ثانيا: البنوك والمؤسسات المالية

فتح قانون النقد والقرض المجال أمام إمكانية إنشاء أنواع مختلفة ومتنوعة من مؤسسات الائتمان، تستجيب كل نوع منها إلى مقاييس وشروط محددة.

1. بنك التنمية المحلية

في إطار إصلاحات 1990، تم تحويل بنك التنمية المحلية من بنك للدولة إلى بنك مراقب منها ومن الجماعات المحلية، ويمكن حصر دوره في النقاط التالية:

- تجميع الادخار عن طريق فتح وكالات على مستوى الولايات والدوائر
- تمويل الاقتصاد الوطني بواسطة القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى
- تنفيذ كل عمليات القرض لحساب المؤسسات المالية الأخرى، سواءا بضمان أو بدونه
- يلعب دور الوسيط في تحقيق العمليات المالية والتجارية لحساب زبائنه وفقا للقوانين.

2. بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمكن حصر الإصلاحات التي مست هذا البنك في هيكلته كنظام يضم صناديق جهوية، تتمثل وظيفتها الأساسية في منح قروض ضرورية لتمويل الوظائف الفلاحية من أجل ترقية المناطق الريفية.

3. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

لقد خولت له إصلاحات 1990 بالتدخل في تمويل الصناع والتجار بالتجزئة وكذا المهن الحرة، إضافة إلى الوظيفة الأساسية التي أنجز من أجلها وهي جمع المدخرات الفردية. ويتميز بعلاقته الوطيدة مع الخزينة، إذ لا يمكنه تحويل المدخرات الجارية إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل، كونه يحتفظ بودائع تحت الطلب.

4. المؤسسات المالية

لم يعرف قانون 90/10 صراحة المؤسسات المالية، ولكن أشار إلى وظيفتها تلميحا في نص المادة 71 من الأمر 11/03. في هذا الخصوص، فإن المؤسسات المالية لا تستطيع تلقي الودائع من الجمهور ولا خلق وتسيير وسائل الدفع، وما عدا هاتين الوظيفتين تستطيع هذه المؤسسات القيام بكل العمليات الأخرى، خاصة منح القرض وعمليات الصرف.

5. البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسب المادة 127 من القانون 10/90، فإنه يمكن فتح أي تمثيل لبنك أو لمؤسسة مالية أجنبية وذلك بترخيص من مجلس النقد والقرض، فيكون خاضعا لقواعد القانون الجزائري، حيث يشترط توفر الحد الأدنى لرأس المال المطلوب تواجده من طرف البنوك الوطنية. وقد حدد المجلس رأس مال هذه المؤسسات المالية ما بين 500 و1000 مليون دج سنة 1990، وأكد هذا المبلغ سنة 1993 [موسى مبارك، 2005، ص130].

وقد قرر المجلس الجزائري للنقد والقرض في أواخر سنة 2008 (ديسمبر)، إجراء تنظيمي جديد يتمثل في مضاعفة قيمة الرأس المال الأدنى المطلوب للبنوك والمؤسسات المالية إلى 10 مليار دج أي ما يعادل 100 مليون أورو، فيما سيصل حجم رأس مال المؤسسات المالية وفروعها قيمة 3.5 مليار دج أي 35 مليون أورو [الجريدة الرسمية – نفس الأمر– المادة 03 المعدلة لأحكام المادة 23 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990].

المطلب الثالث: الإصلاحات البنكية بعد قانون النقد والقرض 1990

شهدت المنظومة البنكية الجزائرية إصلاحات عديدة ومتنوعة، هدفها الأساسي إزالة العوائق ومعالجة الاختلالات المالية التي تعاني منها، لتتماشى مع المبدأ العام للإصلاحات الاقتصادية للبلاد، وقد تجسدت الانطلاقة الفعلية للإصلاحات البنكية في قانون النقد والقرض 10/90 الذي اعتمد مضمونه على تعميق الإصلاحات وإحداث قطيعة فعلية مع ما كان سائد من قبل، لتليه عدة تعديلات من أهمها تلك الصادرة سنة 2001، 2003 وتلك المطبقة إبتداءا من 2004 ضمن برنامج الإصلاح المالي.

وفي إطار إعادة تكييف البنوك وإعدادها لمواجهة متطلبات السوق، قامت الجزائر بعقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 نتج عنه برنامج التثبيت الاقتصادي وبرنامج التمويل الموسع في السنة الموالية لمدة 3 سنوات. كما كان من الضروري القيام بعملية الخوصصة أو بالأحرى التعجيل به إذ لا يمكن تصور اقتصاد السوق يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية بدونها، وتتمثل أهم التعديلات في النقاط التالية:

أولا: الإصلاحات الجديدة للجهاز البنكي وإعادة تأهيله

قامت السلطات الجزائية بإعادة هيكلة القطاع البنكي وتطهير حافظات البنوك العمومية وكذا قدراتها التنظيمية، وذلك في إطار تدعيم الهيكل الجديد للبنوك وتحسين فعاليتها من أجل تحديث الاقتصاد الوطني. وخلصت عملية المراجعة التي قامت بها مكاتب دراسات دولية تحت إشراف بنك الجزائر خلال السنوات (91، 93، 95) إلى ضرورة القيام بإصلاحات عميقة على عدة مستويات [محرزي، ص، ص: 32– 33]:

1. على المستوى المالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في إطار تكييف البنوك وإعدادها ضمن الشروط الرئيسية التي يدعمها صندوق النقد الدولي والتي تهدف إلى تخفيف الضغوط المالية على البنوك، سارعت السلطات العمومية إلى تطبيق برنامج التثبيت منذ سنة 1994 نتيجة عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي للخروج من دائرة العجز والتخفيف من حدة التضخم وكان ذلك نتيجة:

- ارتفاع معدل خدمات الديون الذي وصل إلى 100% في الثلاثي الأول من سنة 1994
- انخفاض الاحتياطات التي بلغت 1 مليار دولا في نهاية مارس 1994
- عجز الخزينة العمومية
- التوسع في القاعدة النقدية المنتظم.

وكانت الأهداف التي يسعى إليها الاتفاق هي:

*إصلاح النظام البنكي والمالي من خلال فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية بقيمة 3% من الودائع البنكية، عدا العملات الأجنبية وذلك سنة 1994، وتحرير أسعار الفائدة واعتماد سياسة مرنة لسعر الصرف

*إصلاح وخوصصة المؤسسات العمومية (يكون تمويل إعادة الهيكلة بواسطة التمويل الذاتي أو التمويل البنكي بمشاركة رأس المال الخاص)

*مكافحة التضخم وتحسين السيولة النقدية عن طريق الاستقرار في معدل الصرف

*ارتفاع معدل الكتلة النقدية

*التخفيف من عجز الميزانية

*توفير ظروف ملائمة لتكوين رؤوس الأموال (مبدأ السوق، البورصة).

وقد ساعدت إجراءات الانفتاح الاقتصادي من جهة وتحسين مستوى العائدات من المحروقات من جهة أخرى على تحسين الوضعية المالية واستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، الأمر الذي أدى إلى تسجيل وضع جديد لجداول أعمال الإصلاحات بالرغم من حداثة انطلاقها الفعلي سنة 1994، وتعد عملية إنشاء سوق الأوراق المالية وسوق للصرف فيما بين البنوك خطوة هامة نحو تفعيل آليات عرض الموارد المالية خاصة في الأجل القصير.

2. على المستوى التسييري والتنظيمي

تم إعداد عدة مراجعات على أساس التقديرات التقييمية المختلفة للمدققين، وكذلك تقارير بنك الجزائر، والتي تتعلق أساسا بعصرنة وتطوير الوظائف الحيوية للبنوك والمتمثلة في الوظيفة التجارية والمحاسبية، نظام المعلومات، تسيير الخزينة، وظيفة الموارد البشرية والرقابة الداخلية، كما تم تشكيل خلية تبحث في الطرق والسبل الكفيلة بتفعيل دور البنوك في التمويل. وانطلاقا مما ذكر، تم تكوين شركة تراقب المعاملات النقدية ما بين البنوك[i] (SATIM) سنة 1995، حيث كلفت بوضع معايير تطوير وتوزيع وسائل الدفع.

3. على مستوى السياسة النقدية

[i] Société d'automatisation des transactions interbancaires et de la monétique.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضمن الإطار النقدي الجديد، أدخلت عدة إصلاحات إضافية خلال الفترة 1991-1995 نذكر منها ما يلي:

- فرض حدود قصوى على الحجم الكلي لإعادة تمويل البنوك التجارية من البنك المركزي
- إزالة الحدود القصوى على ما تقدمه البنوك التجارية من قروض لبقية الاقتصاد
- استعمال الأدوات غير المباشرة لضبط السياسة النقدية من خلال النقاط التالية[مبارك، 005،ص: 132]:

*فرض حدود قصوى على صافي القروض للمؤسسات العمومية الكبرى الخاضعة لإعادة الهيكلة المالية

*فرض حدود قصوى فرعية على إعادة خصم القروض البنكية لهذه المؤسسات

*توقف البنك المركزي على فرض حدود قصوى لإقراض البنوك التجارية

*توجيه البنوك التجارية إلى السوق النقدية لإعادة التمويل

*تعزيز فعالية الرقابة النقدية غير المباشرة، وذلك عن طريق لجوء بنك الجزائر إلى مزادات إعادة الشراء لتوفير السيولة للبنوك، واحتفاظه بتسهيل إعادة الخصم بهدف تقوية أسعار الفائدة، وتقديم قدر كبير من الشفافية وتحفيز المنافسة

*فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 3% من الودائع (استبعاد الودائع بالعملة الصعبة).

4.تدعيم فتح قطاع البنوك للمستثمرين الخواص والأجانب

تزامن تحرير القطاع البنكي الجزائري مع صدور قانون النقد والقرض، والنظام الصادر عن بنك الجزائر رقم 17-08-1991، ليحدد شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، ودعم هذا التحرير بصدور النظام 93-01 المؤرخ في 03-06-1993، المعدل والمتمم للنظام 02-2000 المؤرخ في 02-04-2000، والمتعلق بتحديد شروط تأسيس وإقامة فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية في الجزائر، وقد سمحت مباشرة المؤسسات المالية والبنوك التابعة للقطاع الخاص لنشاطها ببروز محيط تنافسي على مستوى كل من سوق الموارد وسوق القروض، وكذا على مستوى الخدمات البنكية.

غير أن إفلاس بنكين تابعين للقطاع الخاص خلال سنة 2003 (ELKHALIFA BANK, BCIA) دفع بنك الجزائر إلى وضع شروط أكثر صرامة والمطالبة بضمانات لتأسيس البنوك الخاصة، وتتجسد هذه الشروط في النظام رقم 06/02 تبعا لمداولات مجلس النقد والقرض التي عقدت في 24 سبتمبر 2006 هذا الإجراء يأتي في وقت تعرف فيه الساحة المالية في الجزائر عدة تغيرات إيجابية وأخرى سلبية. وفي المادة الثالثة من النظام رقم 02-03 الذي أصدره بنك الجزائر المؤرخ في 9 رمضان 1423 الموافق 14 نوفمبر 2002 ، فإن طلب ترخيص تأسيس أي بنك أو فرع أو مؤسسة مالية في الجزائر، يجب أن يرفق بمجموعة من المعطيات المتعلقة ببرنامج النشاط الذي يمتد إلى 5 سنوات.

ثانيا: التعديلات التنظيمية والتشريعية للقطاع البنكي بعد 1990

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطبيقا لأحكام ومبادئ قانون النقد والقرض، بدأ بنك الجزائر الشروع في إصدار مجموعة من النصوص التنظيمية والتعليمات المكملة للقانون، والتي تتضمن تحديد مفاهيم وقواعد وشروط ومعايير ترتبط بمختلف جوانب العمل البنكي، وبالرغم من اعتبار قانون النقد والقرض معلما هاما في الإصلاح الهيكلي للقطاع البنكي الجزائري، إلا أنه بعد أكثر من عشر سنوات، بدا من الضروري تعديل أحكام بعض مواده.

1.الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض الصادر في 27 فيفري 2001

قد خص التعديل الذي جاء به الأمر 01-01 بعض المواد المتعلقة بإدارة ومراقبة بنك الجزائر. حيث تنص المادة 02 من الأمر المتممة والمعدلة للمادة 19 من القانون 10/90 "يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته على التوالي، محافظ يساعده ثلاث نواب، محافظ ومجلس إدارة ومراقبان". وقد أحدث المادة 10 من هذا الأمر تغييرا في المادة 43 من قانون 10/90 والمتعلقة بمكونات مجلس النقد والقرض، حيث أصبح يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاث شخصيات، يختارون بحكم كفاءتهم في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية. وحسب هذا الأمر، فقد تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، كسلطة نقدية قصد تعزيز ودعم استقلالية السلطة النقدية بإعفاء البنك من ممارسة الصلاحيات في مجال النقد والقرض.

2.الأمر03-11 (10/90) الصادر في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض

لقد لاحظت السلطات الضعف الذي لا يزال يميز الجهاز البنكي الجزائري، وخصوصا بعد تعرض هذا الأخير لأزمة بنكي الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري خلال سنة 2003. وعليه قام بنك الجزائر بوضع آليات تتسم بدقة كبيرة تخص الرقابة والسهر والإنذار. كما أدخل تعديلات في مجال تسيير احتياطات الصرف والمديونية الخارجية وانسياب المعلومات بين السلطة التنفيذية والسلطة النقدية. وعليه، كانت أهم أهداف الأمر 03-11 ما يلي[عياش، 2012، ص: 223]:

- السماح لبنك الجزائر بممارسة صلاحياته بشكل أفضل، من خلال الفصل بين مجلس إدارة البنك المكلف بتسييره بوصفه مؤسسة، ومجلس النقد والقرض، الذي يمارس صلاحيات جوهرية على صعيد السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف ونظم الدفع. وكذا توسيع صلاحيات المجلس، لتمتد في المستقبل إلى التدخل في وضع سياسات النقد والصرف وتسيير الاحتياطات والمديونية الخارجية ومتابعتها وتقييمها.
- ينظم بنك الجزائر ويسير مصلحة لمركزة المخاطر، تدعى "مركزية المخاطر"، تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض، طبيعة القروض الممنوحة وسقفها، والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع المؤسسات المالية والبنوك، ويتعين على البنوك والمؤسسات المالية الانخراط في مركزية المخاطر، وتزويدها بالمعلومات.
- إقامة هيئة رقابية مهمتها متابعة نشاطات بنك الجزائر، وبوجه خاص تلك المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية.
- دعم التنسيق والتشاور بين الحكومة وبنك الجزائر في المجال المالي...
- منح الأمر رقم 11/03 للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية صفة مؤسسة...
- ضمان حماية أفضل للبنوك والساحة المالية والادخار العمومي...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. برنامج الإصلاحات البنكية لسنة 2004

في إطار تحديث وعصرنة النظام البنكي في الجزائر، تم مواصلة تطبيق الإصلاحات البنكية ضمن ما يعرف ببرنامج الاصطلاحات المالية، والتي تخص كل من البنوك، مؤسسات التأمين والسوق المالية، هذا البرنامج الذي انطلق في نهاية سنة 2004، والمتعلق بتحقيق أهداف على مستوى الرقابة للبنوك، وإعادة تنظيم المصارف بخصوص الحكم (Gouvernance) والتخصص، وكذا تحسين سوق الائتمان وتحديث نظام المدفوعات [Djoudi, 2008].

1.3. إعادة تنظيم البنوك بخصوص الحكم (Gouvernance)

ظهر مفهوم الحكم (Gouvernance) سنة 1989 في تقرير للبنك الدولي حول أساليب الحكم والإدارة في إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جانب، وتطور علم الإدارة من جانب آخر، فعلى المستوى العملي، لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات، والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص، ومؤسسات المتجمع المدني. وتجدر الإشارة إلى غياب مصطلح موحد ومتفق على تعريبه، حيث كثيرا ما نجد مصطلحات مختلفة تعبر عن نفس المصطلح من "إدارة الحكم" و"المحكومية" و"الحاكمية" و"الحوكمة" و"الحكمانية" [دواس، 2013، ص: 131].

2.3. تحسين سوق الائتمان

من أجل تعزيز وتدعيم سوق القرض وتقليص تكلفة الوساطة، كان لابد من التسريع في وتيرة إصدار السندات والأصول المالية قصيرة الأجل، وتهيئة الظروف اللازمة لإصدار أدوات الدين القابلة للتداول مثل سندات الخزينة وشهادات الإيداع... إن تحسين سوق الائتمان يستدعي التحكم في الأخطار لذلك تم تأسيس وتشغيل صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزوده برأسمال معتبر (30 مليار دينار) في نهاية سنة 2007 [Djoudi , 2008].

3.3. تحديث أنظمة الدفع

بالنسبة لأنظمة الدفع والمقاصة عن بعد، بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي إلى إنجاز نظام دفع إلكتروني متطور هو نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS[i] أو ما أطلق عليه مصطلح نظام أرتس ARTS[ii] و نظام آتكي ATCI[iii]. و قد تم وضع الخطوط العريضة لبرامج تحديث نظام الدفع في أكتوبر 2004، ليشمل بنك الجزائر، الخزينة العمومية وبريد الجزائر الذين يأخذون صفة الشريك في هذا البرنامج.

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

[i] RTGS: Real Time Gross Settlement system.
[ii] ARTS : Algeria Real Time Settlement, le système de règlement bruts en temps réel de gros montants et de paiement urgents.
[iii] ATCI : Algérie Télé compensation interbancaire.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سنتعرض في هذا المبحث إلى دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بشيء من التفصيل، وذلك من خلال التعرف بالبنك والوقوف على مختلف أنشطته لاسيما وظيفة التدقيق الداخلي. وقد تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية للأسباب التالية:

- استحالة إجراء دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية، وخاصة بولاية أم البواقي وذلك لعدم توفر مصلحة التدقيق الداخلي في كل الوكالات البنكية في الولاية ما عدا بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- السمعة التجارية للبنك داخليا وخارجيا
- حجم الزبائن وتنوعهم (تجار، صناعيين وموظفين...) بسبب الحملات الإشهارية التي يقيمها البنك وتنوع خدماتها
- التسهيلات المقدمة، وفرصة الاطلاع على الوثائق، على مستوى مصلحة التفتيش والتدقيق الجهوية
- يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية حسب التقرير الذي نشرته مجلة قاموس البنوك "Banker Almanach" طبعة 2001؛ وذلك من حيث توزيع وكثافة شبكته ويحتل البنك حسب نفس المجلة المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف.
- يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد البنوك الفاعلة في السوق الجزائرية؛ وذلك من خلال حضوره الدائم ونشاطه الملحوظ، وكذا مواكبته لكافة التطورات التي تشهدها الصناعة البنكية محليا وعالميا؛ وذلك بتنويع مجالات نشاطه.

المطلب الأول: الإطار القانوني للتدقيق الداخلي في الجزائر

يعتبر النظام 11-08 المتعلق بالتدقيق الداخلي والرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية الذي أصدره بنك الجزائر المؤرخ في 03 محرم 1433 الموافق 28 نوفمبر 2011 الإطار القانوني للتدقيق الداخلي في الجزائر والذي جاء لتعديل نظام بنك الجزائر رقم 02-03 الصادر سنة 2002 حيث تضمن النظام مجموعة من المواد تهدف إلى تحديد مضمون التدقيق الداخلي الذي يجب على البنوك والمؤسسات المالية إقامته، لاسيما الأنظمة المتعلقة بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها.

ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية أن تعتمد تدقيق داخلي، عن طريق تكييف مجموع الأجهزة المذكورة فيه، مع طبيعة وحجم نشاطاتها، أهميتها وموقعها ومع مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها [المادة 5 من النظام 11- 08 المؤرخ في 03 محرم 1433 الموافق 28 نوفمبر 2011]، حيث يهدف تدقيق العمليات والإجراءات الداخلية خاصة في أحسن الظروف الأمنية والمصداقية والشمولية إلى [المادة 6 من النظام 11- 08 المؤرخ في 03 محرم 1433 الموافق 28 نوفمبر 2011]:

- مراقبة مطابقة العمليات للأحكام التشريعية والتنظيمية، للمقاييس والأعراف والعادات المهنية والأدبية ولتوجيهات هيئة التداول
- مراقبة نوعية أنظمة الإعلام والاتصال.
- مراقبة التقييد الصارم بالإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار المتعلق بالتعرض للمخاطر، والتقيد بمعايير التسيير المحددة من قبل الجهاز التنفيذي، لاسيما إذا تعلق الأمر بمعايير التسيير على شكل حدود قصوى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مراقبة نوعية المعلومات المحاسبية والمالية سواء كانت موجهة للجهاز التنفيذي أو لهيئة التداول المقدمة لبنك الجزائر واللجنة البنكية أو المخصصة للنشر
- مراقبة شروط تقييم و تسجيل، حفظ و وفرة المعلومات المحاسبية والمالية، لاسيما، بضمان مسار التدقيق في حالة العمليات المعالجة عن طريق المعلوماتية

أما المادة 07 من هذا النظام تنص بموجبها على تنظيم البنوك والمؤسسات المالية لأنظمتها الخاصة بالمراقبة بشكل يمكنها من:

- ضمان مراقبة منتظمة بواسطة مجموعة من الوسائل مستعملة بصفة مستمرة في الوحدات العملياتية لضمان الانتظام والأمن وتصديق العمليات المحققة وكذا احترام التعليمات الأخرى أو التوجيهات المتعلقة بمراقبة المخاطر، من كل طبيعة والمرتبطة بالعمليات
- مراقبة الانتظام ومطابقة العمليات وفقا لدوريات مناسبة وكذا التقيد بالإجراءات وفعالية التنظيمات المذكورة في الفترة السابقة، لاسيما ملائمتها لطبيعة مجموعة المخاطر المرتبطة بالعمليات.

و تطبيقا لأحكام المادة 7 نصت المادة 8 على:

أ–ضمان رقابة دائمة للعمليات باستعمال مجموعة من الوسائل المتضمنة:

*أعوان على مستوى المصالح المركزية والمحلية مخصصين حصرا لهذه الوظيفة

*أعوان آخرين يمارسون أيضا أنشطة عملياتية.

ب– ممارسة رقابة دورية من طرف أعوان مخصصين غير المكلفين بالرقابة الدائمة المذكورة أعلاه.

المطلب الثاني: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية تم إنشاؤها بموجب المرسوم رقم 82–106 في 13 مارس 1982.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

BADR هي شركة مساهمة برأس مال قدره DA 2.200.000.000,00 مسؤولة عن توفير المشورة والمساعدة الاقتصادية في استخدام وإدارة الموارد المتاحة للمؤسسات العامة.

وبموجب قانون النقد والقرض 10/90، في14 أفريل 1990، أصبح BADR شخص اعتباري يقوم بعمليات تلقي الأموال من الجمهور، عمليات منح القروض، وكذلك توفير وسائل الدفع للعملاء والإدارة. منذ عام 1990، زاد رأس مال البنك إلى عتبة DA 3.300.000.000,00.

كما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو أحد البنوك العامة التي مهمتها هي تنمية الزراعة وتعزيز عالم الريف، تألف في البداية من 140 فرعا المباعة من قبل BNA، شبكتها لديها حاليا 300 وكالة و39 مكتب إقليمي وأكثر من 7000 إطار وموظف ينشطون في الهياكل المركزية والإقليمية والمحلية. كما أن كثافة شبكتها وأهمية موظفيها جعل BADR أول بنك للتواصل على المستوى الوطني.

يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على فتح 50 وكالة جديدة قبل نهاية السنة المقبلة حسبما أعلنه بمعسكر الرئيس المدير العام لهذه المؤسسة المالية "بوعلام جبار". وأوضح "بوعلام جبار" في لقاء صحفي على هامش زيارته لهياكل البنك بالولاية أن مؤسسته "تعتبر حاليا الأكثر انتشار من حيث عدد الوكالات على المستوى الوطني ب 300 وكالة بنكية وتسعى لفتح 125 وكالة جديدة من بينها 50 وكالة جاري العمل على فتحها وتشمل وكالتين بولاية معسكر".

أولا: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

من أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة بنكية كبيرة تحضى باحترام وثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد والعملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي.

تم إنشاء BADR لتلبية ضرورة اقتصادية، ولدت من إرادة سياسية لإعادة هيكلة النظام الزراعي، وضمان الاستقلال الاقتصادي للبلاد ورفع مستوى معيشة سكان الريف. حيث تتمثل الأهداف والمهام الرئيسية للبنك في ما يلي:

1. أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة
- تحسين العلاقات مع العملاء
- تحسين نوعية الخدمات
- الحصول على أكبر حصة من السوق
- تطوير العمل البنكي قصد تحقيق مردودية أكبر
- ضمان تنمية منسجمة للبنك في مختلف الأنشطة
- توسيع وإعادة تنظيم شبكته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رضا عملائه من خلال توفير المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم
- التكيف وإدارة ديناميكية لتحقيق الانتعاش
- التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق، وإدخال مجموعة جديدة من المنتجات.

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

- توفير الموارد الزراعية بأقل تكلفة وربحية هذه القروض، وتنوعها وفقا للقواعد الاحترازية
- العمل من أجل استعادة الحيوية
- المرونة في إدارة السيولة بالدينار والعملات الأجنبية على حد سواء
- تنمية الأرباح من خلال توليد خدمات جديدة
- تحسين إنتاجية كل مستوى من المعاملات اليومية ومعالجتها.

2. المهام الرئيسية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمكن اختصار مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في النقاط التالية:

- تجهيز جميع المعاملات الائتمانية والصرف الأجنبي والخزانة
- فتح حسابات لأي شخص تقدم بالطلب
- استلام الودائع على اختلاف أنواعها
- المشاركة في جمع المدخرات
- ضمان تعزيز والأنشطة الزراعية والغذاء والصناعية الحرفية الزراعية
- تحقق مع السلطات الرقابية من امتثال المعاملات المالية للشركات المقيمية.

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط البنكي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

* تنفيذ جميع العمليات البنكية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها

* إنشاء خدمات بنكية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة

* تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض

* تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار

* تقسيم السوق البنكية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

* الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط البنكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أجل إعطاء منتجات وخدمات بنكية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردودية، قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القرض، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد، مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية.

ثانيا: إستراتيجية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة، حددت مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة معينة من التوجيهات، ويندرج ضمنها خيار إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وإرجاعه إلى تطلعه الأولي ألا وهو تمويل التنمية الفلاحية والريفية، وتتضح هذه الخطوط الكبرى بهذه الإستراتيجية فيما يلي:

1. المحاور الإستراتيجية الكبرى للنشاطات

تنقسم المحاور الإستراتيجية الكبرى للنشاطات إلى القطاعات الإستراتيجية ومرجعية النشاطات الإستراتيجية.

1.1. القطاعات الإستراتيجية

- الهدف من إعادة تمركز البنك هو التمويل ومن أولويته تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها نحو الأنشطة التالية:

*قطاع الفلاحة

*قطاع الصيد البحري والمواد المائية

*تمويل برامج التنمية الريفية.

- يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه كذلك في مجال تمويل التنمية نحو إنجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:

*القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الإستراتيجية للبنك

*القروض للخواص الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية

*القروض لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن (FONAL) والصندوق الوطني للسكن (CNL)

*القروض للمهن الحرة في المناطق الريفية.

2.1.مرجعية النشاطات الإستراتيجية

لقد حددت محاور النشاطات التي يركز عليها البنك تمويله مستقبلا في قائمة جديدة:

*الفلاحة والنشاطات التابعة لها

*الصيد والتربية المائية والنشاطات التابعة لها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*صناعة العتاد الفلاحي

*الصناعات الغذائية الفلاحية

*تسويق وتوزيع المنتوجات المرتبطة بالنشاطات الإستراتيجية

* تنمية العالم الريفي.

2. معالجة ملفات القروض

1.2.البنك يعطي الأهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض الخاصة بالقطاعات الإستراتيجية والسهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقييم والسيطرة على الأخطار. لهذا الغرض يتعين دراسة ملفات القروض التي تدخل في هذا الإطار بعناية خاصة، ومعالجتها بالسرعة الملائمة لكل الهيئات المعنية واحترام المهل المحددة، هذا بالنسبة للملفات المودعة بعد التأكد من وجود كل الوثائق المطلوبة.

2.2.نسبة الفائدة على القروض البنكية تحدد على أساس تعريفة محددة دوريا من طرف البنك. هناك كتيب خاص بنسب الفوائد تحت تصرف الزبائن متوفر في جميع وكالات بنك الفلاحة التنمية الريفية.

ثالثا: تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية خدماته عن طريق أزيد عن 300 وكالة استغلال، موزعة عبر كامل التراب الوطني، مجموعة من الوكالات يرئسها فرع جهوي GRE[i] يقوم بإدارة نشاطاتها وتنظيم عملها، كما يتكفل أيضا ببعض الملفات الثقيلة التي تعجز عنها، كالقروض الموجهة للمؤسسات. هذا بالنسبة إلى المراكز الفنية ما عن الإدارة العليا للبنك، فتتكون من مديرية عامة مركزية، تساعدها في أداء مهامها مجموعة من المديريات المساعدة هي DGA[ii]:

- المديرية العامة المساعدة للموارد للقروض
- المديرية العامة المساعدة المختصة بالإعلام الآلي المحاسبة والخزينة
- المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل
- المديرية العامة المساعدة للمراقبة
- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية.

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الملحق رقم (1).

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تبعا للتعليمة الداخلية للبنك الوطني الجزائري، التي تنص على أنه : "يتم تأسيس في كل مديرية جهوية قسم مكلف بالرقابة من الدرجة الأولى على جميع الوكالات والمصالح التابعة لها".

وبناءا على ذلك، تحتوي مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية أم البواقي على خلية خاصة بالتفتيش والتدقيق الداخلي.

[i] GRE: Groupe Régional d'exploitation.

[ii] DGE : D'érection Générale Adjointe.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمتثل قسم التدقيق للتعليمات والإجراءات القانونية والقواعد الداخلية، فهو تحت مسؤولية مباشرة لمديرية الفرع.

أولا: برنامج التدقيق السنوي ومجال التدخل

تتبع خلية التدقيق برامج دورية أو مهام خاصة تقوم بها في حدود مجال تدخلها حيث يمكن توضيح برنامج التدقيق الداخلي ومجال تدخل مصلحة المراجعة كما يلي:

1. برنامج التدقيق السنوي

يصاغ برنامج التدقيق السنوي في الثلاثي الرابع من السنة n-1 وتتم المصادقة عليه من قبل فرع البنك، وبرنامج التدقيق في الرقابة العامة هو خطة العمل التجاري

- يحتوي برنامج التدقيق الداخلي على:

*لائحة عمليات التدقيق التي يتعين الاضطلاع بها في السنة

*الهدف من القيام بعملية التدقيق

*فترة تنفيذها.

- يتم تسجيل كل مهمة مدرجة في رسالة التدقيق في برنامج التدقيق السنوي
- هذه الوثيقة سرية وعادة ما يتم بناء هذا البرنامج لمدة 3 سنوات يشمل جميع المجالات التي يتم تدقيقها وفقا للتردد المناسب.

2. مجال التدخل

يكون مجال تدخل مصلحة التدقيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في:

* الوكالات التابعة لمديرية الفرع
* مصالح وأقسام المديرية، بحد ذاتها، ويتم ذلك غالبا في حالات استثنائية.

ويخضع المدققين لشروط معينة، فمثلا يمنع على المراجع ما يلي:

* التكفل كنائب مفوض–Intérimaire– لإحدى الوكالات أو الأقسام التي تدخل ضمن حيز التدقيق
* تنفيذ مهام التدقيق في وكالات كان قد تكفل بها قبل تعيينه للمراقبة.

ثانيا: خطوات إجراء مهمة التدقيق الداخلي

تتمثل خطوات إجراء مهمة التدقيق الداخلي في:

- إعداد المهمة
- المرحلة الميدانية
- كتابة التقارير
- تقرير المصادقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رصد تنفيذ التوصيات.

1.إعداد المهمة

الهدف من إعداد المهمة هو كتابة رسالة تكليف تنظيم المهمة.

- العمل الذي يتعين القيام به هو: الفهم التام للمنطقة المراد تدقيقها، تشكيل الفريق، جمع المعلومات المتوفرة عن المنطقة المراد تدقيقها، إنشاء خطة العمل.
- أما الأدوات اللازمة الاستخدام فهي: رسالة المهمة، ملفات دائمة ومجلد المهام، خطة العمل والتحليل الوظيفي.
- المهارات المطلوبة: الاستماع الفعال، وإجراء الاجتماعات والتواصل غير اللفظي.
- التسليمات: رسالة المهمة التي وقعتها إدارة الشركة وخطة العمل التي وافق عليها المفتش العام والفريق المشكل.

2. المرحلة الميدانية

الهدف من المرحلة الميدانية هو اكتشاف نقاط القوة والضعف في المصلحة المدققة.

- العمل الذي يتعين القيام به هو: تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف التي تم اكتشافها، تعويض نقاط الضعف بنقاط القوة، تحديد وتفسير أسباب الضعف الحقيقي، تحديد العواقب من حيث المخاطر الفعلية أو المحتملة لكل نقاط الضعف التي تم تحديدها، تحديد التوصيات التي بمجرد تنفيذها، سيتم إلغاء نقاط الضعف المطروحة ومن بينها:

*توصيات مذكرة التنظيم

*توصيات لتحسين الأداء

*توصيات لتحسين إدارة المخاطر

- الأدوات اللازمة الاستخدام: قائمة من الأسئلة القياسية لتوجيه استعراض تحليل الوضع QQOQC[i] قائمة أنواع المخاطر، أساسيات التدقيق واستبيانات الرقابة الداخلية، أدلة الإجراءات، نمط التدفقات بين الجهات الفاعلة، تدفق الرسم البياني والصناعة العملية، مؤشرات النزعة المركزية، الدراسات الاستقصائية وشجرة الخطأ، وشبكة "شدة/ احتمال" وورقة المخاطر.
- المهارات المطلوبة: الاستماع الفعال، وإجراء الاجتماعات والتواصل غير اللفظي.
- التسليمات: أوراق العمل وأوراق المخاطر التي أقرها رئيس المهمة.

3. كتابة التقارير

الهدف من كتابة التقرير هو جعل المهمة في ورقة رسمية تحتوي نقاط الضعف التوليفات والتوصيات مع خطط العمل المناسبة.

- العمل الذي يتعين القيام به: تحديد المخاطر، ورقة كتابة التقرير، تحديد خطط العمل المرتبطة بها.

[i]QQOQC: Qui ? Quoi ? Où ? Quand ? Comment ?

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الأدوات اللازمة الاستخدام: ورقة المخاطر، تقرير مراجعة الحسابات، وكذلك تحديد الأولويات ومعايير التأهيل والاختصاصات، جدول الرقابة الداخلية، وخريطة للسلطة وخطة العمل.
- المهارات المطلوبة: عقد اجتماعات.
- التسليمات: خطط العمل وتقرير البعثة التي وافق عليها مدير التدقيق الداخلي.

4. المصادقة على التقرير

هدفها التحقق من صحة التقرير وخطط العمل يصادق عليه من قبل مدير التدقيق لتعزيز التنفيذ السريع للتوصيات.

- العمل الذي يتعين القيام به: تقديم التقرير إلى الفرع المسؤول عن المصلحة المراد تدقيقها من أجل إعطائه الحق في الطعن وتقديم تفسيرات إضافية حسب الحاجة.
- الأدوات اللازمة الاستخدام: تقرير المهمة وخطة العمل.
- المهارات المطلوبة: العرض الشفوي، الاستماع الفعال، وإجراء الاجتماعات والتواصل غير اللفظي.
- التسليمات: خطط تقرير المهمة والعمل المعتمد من قبل المديرية العامة ورئيس المصلحة المدققة.

5. رصد تنفيذ التوصيات

هدفه رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المهمة وتحديده في شكل خطط.

- العمل الذي يتعين القيام به: أداء المهام بضوابط محددة.
- الأدوات اللازمة الاستخدام: تقرير البعثة وخطة عمل.
- المهارات: الاستماع الفعال، وإجراء الاجتماعات والتواصل غير اللفظي.
- التسليمات: الأوراق المعدة.

ثالثا: التنظيم الوظيفي لمهمة التدقيق الداخلي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

يتمثل هذا التنظيم في كل من المراقب العام، رؤساء مهمة التدقيق الداخلي، المدققين والمساعدين.

1. المراقب العام

يقوم المراقب العام بكتابة برنامج التدقيق وخطابات المشاركة ويحدد المهمات بعد الانتهاء من برنامج التدقيق، كما يعمل على تطوير كفاءة الموظفين ويحدد أساليب العمل بالتحقق من صحة الأعمال المنجزة في الإدارة التابع لها، يرفع تقاريره مباشرة إلى الرئيس أو الرئيس التنفيذي للبنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشارك شخصيا في عمليات المراجعة الإستراتيجية أو الملفات "الساخنة "يتم تعيينه لفترة من 5 إلى 7 سنوات، وأحيانا أكثر من ذلك.

2. رؤساء مهمة التدقيق الداخلي

رؤساء المهام يتحكمون في المهام الموكلة إليهم يؤثرون على عمل المدققين، ويقومون بمتابعة التقدم، يشاركون بشكل كبير في مراحل التخطيط للمهام وصياغة التقارير، التحقق من صحة العمل الذي قام به المدققين، العمل مباشرة على مهام محددة، هو تابع للمراقب العام. يتم تعيينهم لفترة من 3 إلى 5 سنوات. ومن النادر أن يصبح رئيس بعثة مراقب عام...

3. المدققين

يقوم مدققي الحسابات بأداء الأعمال الموكلة إليهم، يتبع المدقق رئيس المهمة خلال مدة انجاز مهمة التدقيق الداخلي. يتم تعيينهم لفترة من 3 إلى 5 سنوات ويمكن أن يصبح المدقق رئيس المهمة.

4. المساعدين

يجب عليهم الاحتفاظ بسجلات دائمة، تحقيق بعض أجهزة التحكم عن بعد، التعامل مع العمل الإداري للمديرية، يتبع المساعدين المراقب العام. يتم تعيينهم لفترة من 5 إلى 7 سنوات.

ويمكن توضيح وظيفة مدقق الحسابات من خلال سجل وظيفة مراجع حسابات –مثال شبكة البنك في الملحق رقم (2).

رابعا: أدوات، مراحل صياغة والتحقق من صحة التقرير

يسمح التقرير لأشخاص بالتحكم في تنفيذ الإجراءات المطلوبة، وترافقه مجموعة من الملحقات.

1. مكونات تقرير التدقيق الداخلي

- صفحة الغلاف تحتوي على موضوع المهمة، واسم رئيس المهمة والمدققين المشاركين وفترة التدخل
- عبارة شكر للأشخاص الذين ساعدوا في إنجاز المهمة
- ملخص التقرير يحتوي على ترقيم الصفحات
- الخطوط العريضة، مقدمة الخلفية والأهداف ونطاق المهمة
- الجزء الأول، يلخص الايجابيات في ترتيب تنازلي من الفوائد والمخاطر "نقاط الضعف" في ترتيب تنازلي من حيث الشدة
- الجزء الثاني، الذي يظم أنواع رئيسية من المخاطر يصف كل واحد منهم. هذا الجزء الثاني هو في الواقع تصنيف بسيط لورقة المخاطر مكتوبة في جميع أنحاء المهمة
- يلخص الجزء الثالث التوصيات المرتبة في ترتيب تنازلي من التركيز والاستعجال ويؤكد الاستنتاج على أهمية تنفيذ التوصيات
- الملاحق تكمل التقرير: خطط العمل، تحليلات مفصلة، نسخا من " الأدلة" ...

2. ورقة المخاطر

هي وثيقة تلخص المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تم تحديدها، تتطلب تحليل دقيق، تهدف إلى:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تسهيل الكشف عن الخطر الحقيقي
- التمكين من التحقق من المخاطر والتوصيات من قبل الأشخاص المعنيين قبل صياغة تقرير التدقيق
- تيسير صياغة التقرير
- تعزيز تنفيذ التوصيات.

الشكل رقم (3-1): ورقة المخاطر.

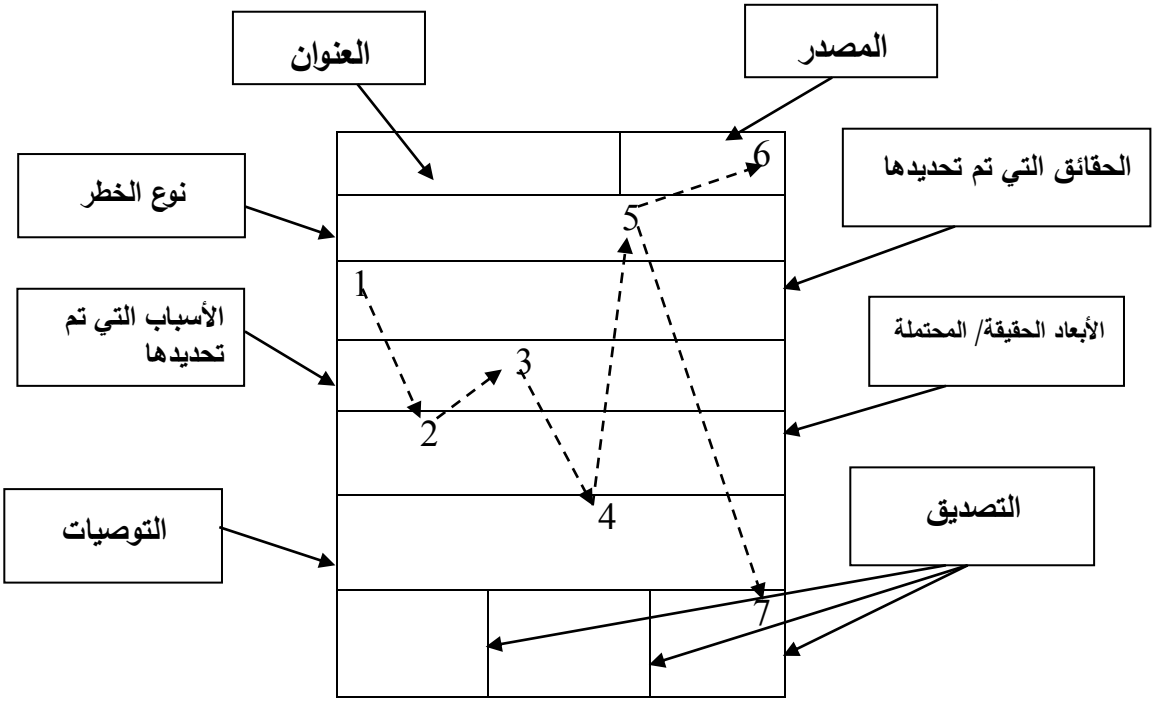

المصدر: من وثائق البنك.

من خلال الشكل رقم(3-2) نلاحظ التنظيم الجيد لورقة المخاطر لكي تسهل عملية اكتشاف المخاطر وكذلك تيسير عملية إعداد التقرير حيث تحدد ورقة المخاطر الحقائق ثم أبعاد هذه الحقائق، ومن ثم الأسباب التي أدت إلى هذه الوقائع، والخروج بتوصيات عن هذه الوقائع محددة نوع الخطر ومصدره، كما يتم التصديق على الورقة حتى تكون رسمية أكثر.

3. معايير التأهيل

هي كلمات تسهل صياغة " نقاط القوة والضعف " لتقرير التدقيق الداخلي الهدف منها هو:

- وصف مواطن القوة والضعف في تاريخ معين أو لفترة معينة
- إرسال تقارير المراجعة متجانسة مع بعضها البعض.

طريقة استخدام معيار التأهيل:

- فرز نقاط القوة ونقاط الضعف التي تم تحديدها في ترتيب تنازلي من حيث الأهمية
- اختيار لكل نقاط القوة والضعف الكلمة الأنسب
- كتابة قسم" نقاط القوة والضعف " من خلال تقديم:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*نقاط القوة، من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية

*نقاط الضعف، من الأكثر خطورة إلى الأقل خطورة.

الملحق رقم (3): يوضح معايير التأهيل

4. الشروط والأولويات

كلمات لتسهيل إعداد تقرير التدقيق الداخلي تهدف لربط المعلومات معا في ترتيب منطقي، كتابة تقرير التدقيق بطريقة منظمة. يتم استخدامه بتحديد الروابط بين الأفكار، اختيار المصطلح الأنسب، كتابة جمل وفقا لذلك.

الملحق رقم (4): يوضح الشروط والأولويات.

5. صياغة التوصيات

هي كلمات تيسر صياغة قسم "التوصيات" في تقرير المراجعة تهدف لإعطاء الأولوية للتوصيات، وتحديد مستوى المشاركة من مدقق الحسابات. يمكن استخدامها من خلال، فرز التوصيات من أجل الاستعجال والأهمية، الاشتراك في قوائم أكثر الكلمات مناسبة، إرسال "التوصيات" بترتيب تنازلي من حيث الأهمية.

والملحق رقم (5) يوضح صياغة التوصيات.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

بعد معرفتنا للجانب القانوني للتدقيق الداخلي في الجزائر، وتنظيم هذه الوظيفة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المبحثين السابقين. سنقوم من خلال هذا المبحث بتسليط الضوء عن واقع هذه الوظيفة على مستوى البنك من خلال توزيع الاستبيان على إطارات مصلحة التفتيش والتدقيق الداخلي بالبنك والبالغ عددهم 24 إطار.

المطلب الأول: أداة الدراسة وخصائص عينة الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم إعداد استبيان حول« **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية** »، وتوزيعه على عينة الدراسة والمتمثلة في 24 إطار بمصلحة التفتيش والتدقيق الداخلي الجهوية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بأم البواقي.

أولا: خصائص وسمات عينة الدراسة

يمكن تلخيص خصائص وسمات عينة الدراسة من خلال:

-الجنس

-العمر

-المؤهل العلمي

-سنوات الخبرة

-عدد الدورات التدريبية

-مجال الدورات التدريبية.

1.توزيع أفراد العينة حسب الجنس

يبين الجدول رقم (3-1) مخرجات برنامج spss فيما يخص الجنس كما يلي:

الجدول رقم(3-1): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	19	79.2
مؤنث	5	20.8
المجموع	24	100.0

من خلال الجدول رقم (3-1) نلاحظ أن عدد العاملين بمصلحة التفتيش والتدقيق الداخلي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية من الذكور قد بلغ ما نسبته "79%" من مجموع العينة الكلي، أما بالنسبة للإناث فقد بلغت النسبة "21%" من المجموع الكلي.

2.توزيع أفراد العينة حسب العمر

يبين الجدول رقم (3-2) مخرجات برنامج spss فيما يخص أعمار عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (3-2): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة%
أقل من 30	7	29
40-31	9	38
50-41	5	21
أكبر من 50	3	13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموع	24	100.0

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (3-2) هو أن" 29%" من عينة الدراسة بلغت أعمارهم" أقل من 30سنة"، و"38%" من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم "بين31 و40 سنة" و "21%" من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم ما بين "41-50" وما نسبته "13%" أعمارهم "أكبر من 50 سنة". ونلاحظ هنا أن النسبة الأعلى من مجتمع الدراسة هم من الفئة العمرية مابين "31-40 سنة" والتي بلغت "38%"، ويرجع ذلك لطبيعة وظيفة التدقيق الداخلي التي تتطلب انقضاء سنوات خبرة طويلة في العمل قبل تكليفهم بمهام التدقيق الداخلي.

3. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

يبين الجدول رقم (3-3) مخرجات برنامج spss فيما يخص المؤهل العلمي كما يلي:

الجدول رقم(3-3): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
ثانوي	3	13
جامعي	21	87
دكترى	0	0

يبين الجدول رقم (3-3) أن "87 %" من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي" جامعي"، و"13%" من عينة الدراسة يحملون مؤهلا علمي" ثانوي"، وهذا يدل على وجود كفاءة علمية في عينة الدراسة تؤهلهم للإجابة بأمانة على فقرات الاستبيان.

4. توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية

يبين الجدول رقم (3-4) مخرجات برنامج spss فيما يخص سنوات الخبرة المهنية كما يلي:

الجدول رقم(3-4) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية.

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة%
أقل من 5 سنوات	6	25
من 5-10 سنوات	10	42
أكبر من 11 سنة	8	33
المجموع	24	100.0

من خلال الجدول رقم (3-4) نلاحظ أن"42%" من عينة الدراسة لديهم خبرة مهنية تزيد عن"11 سنة"، و"33%" من العينة بلغت سنوات الخبرة لديهم "من 5 إلى 10 سنوات"، و"25 %" من العينة بلغت سنوات الخبرة لديهم "أقل من 5 سنوات"، وهذا يعكس مدى قدرتهم على فهم موضوع الدراسة وإدراك دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر بما يمكنهم من القيام بمهامهم على أكمل وجه.

5. توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية

يبين الجدول رقم (3-5) مخرجات برنامج spss فيما يخص عدد الدورات التدريبية كما يلي:

الجدول رقم(3-5): توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية.

عدد الدورات	التكرار	النسبة%
من 2 فأقل	8	33
من 3 إلى 6	9	38
أكبر من 7	7	29

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموع	24	100

يبين الجدول رقم (3-5) أن"38%" من مجتمع الدراسة بلغ عدد الدورات التي التحقوا بها في مجال عملهم من "3 إلى 6 دورات"، و"29%" من مجتمع الدراسة بلغ عدد الدورات التي التحقوا بها في مجال عملهم "أكبر من 7 دورات".

6.توزيع أفراد العينة حسب مجال الدورات التدريبية

يبين جدول رقم (3-6) مخرجات برنامج spss فيما يخص مجال الدورات كما يلي:

الجدول رقم(3-6): توزيع أفراد العينة حسب مجال الدورات التدريبية.

مجال الدورة	التكرار	النسبة%
0	3	12.5
ت.الحاسوب	3	12.5
تدقيق	13	54.2
محاسبة	5	20.8
المجموع	24	100.0

من خلال الجدول (3-6) نلاحظ أن أعلى نسبة من حيث مجال الدورات التدريبية التي قامت بها عينة الدراسة كانت في مجال التدقيق الداخلي، كما أن نسبة مجال الدورات في التدقيق الداخلي والمحاسبة مجتمعة بلغت "75%" وهذا راجع لطبيعة التدقيق المحاسبية.

ثانيا: أداة الدراسة

تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال البحث في الجانب الميداني، وذلك بتوزيع استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض، وكان من أبرز الخطوات المتخذة لإعداد الاستبيان، ما يلي:

1. الإطلاع على الأدب المحاسبي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبيان وصياغة فقراته
2. تم استشارة المشرف وعددا من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي في تحديد محاور الاستبيان وفقراته
3. تحديد المحاور الرئيسة التي يشملها الاستبيان
4. تحديد الفقرات التي تقع تحت كل محور
5. تم تصميم الاستبيان في صورته الأولية بعد عرضه على المشرف وإجراء التعديلات المناسبة والملحق رقم(6) يوضح الصورة النهائية لاستمارة الاستبيان.

حيث تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من(8) فقرات.

القسم الثاني: تناولنا فيه دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية أم البواقي وتقسيمه إلى ثلاث محاور كما يلي:

المحور الأول: مدى مساهمة أنشطة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنك، ويتكون من(11) فقرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الثاني: مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل تسيير المخاطر في البنوك ويتكون من(8) فقرات.

المحور الثالث: مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في البنوك، ويتكون من(10) فقرات.

المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية وصدق وثبات الاستبيان

تستخدم أدوات القياس كالاختبارات والاستبيانات والمقاييس بشكل كبير في أغراض متنوعة، حيث أن كثيرا من القرارات المهمة يتم اتخاذها بناء على نتائج تطبيق أدوات قياس معينة، ونظرا لأهمية القرارات التي تتخذ بناءا على نتائج التطبيق، فإن اختيار أدوات مناسبة ذات جودة عالية يعتبر الأساس في الوصول إلى نتائج دقيقة موثوق بها وقد حدد الاحصائيون وأخصائيو القياس والتقويم، عددا من الخصائص التي تميز أداة القياس الجيدة، ومن هذه الخصائص أن تكون ثابتة وصادقة وموضوعية وفعالة، وسنسقط في هذا المبحث خاصيتين من أهم خصائص أدوات القياس وهما الثبات والصدق على أداة الدراسة المستخدمة، وهذا يكون من خلال تقديرهما باستخدام spss.

أولا: صدق الاستبيان

تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقة صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة والجدول رقم (3-8) يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-7): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان.

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنك	11	0.875	0.000
الثاني	مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي ودورها في تفعيل إدارة المخاطر فيBADR	08	0.820	0.000
الثالث	مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في BADR	10	0.916	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يبين لنا الجدول رقم (3-7) أن معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة "0.05"، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من "0.05" وهو ما يثبت صدق أداة الدراسة.

ثانيا: ثبات الاستبيان

يعرف ثبات أداة القياس بأنه مدى قدرتها على إعطاء نتائج مماثلة إذا ما طبقت تحت نفس الظروف والشروط [دودين، 2010، ص: 209]. لذلك قمنا باستخدام طريقة "ألفا كرونباخ"لقياس ثبات الاستبيان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالاعتماد على برنامج spss وقد بين جدول رقم (3-8) أن معاملات الثبات مرتفعة مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبيان بكل طمأنينة.

جدول رقم(3-8): معامل الثبات طريقة "ألفا كرومباغ"

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرومباغ
الأول	مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنك	11	0.717
الثاني	مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في البنك	08	0.416
الثالث	مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في البنك	10	0.617
المجموع		29	0.832

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من المخرجات السابقة في الجدول رقم (3-8) نستنتج أن درجة الاتساق الداخلي بين إجابات الأسئلة ال 29 جيدة حيث بلغت قيمة "ألفا كرومباغ" "0.832" وهي أكبر من "0.6" الحد الأدنى المقبول لقيمة معامل ألفا حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المعامل دل ذلك على ثبات أكبر لأداة القياس.

ثالثا: المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1. تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الثلاثي(1موافق، 2محايد، 3غير موافق)، ولتحديد طول فترة قياس ليكرت الثلاثي (الحدود الدنيا والحدود العليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(3-1=2)، ثم تقسيمه على عدد فترات القياس الثلاث للحصول على طول الفقرة أي (3/2=0.67) بعد ذلك تمت إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في القياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-9): الترميز حسب مقياس ليكرت الثلاثي.

الفترة	1.67-1	2.34-1.67	3.0-2.34
درجة الموافقة	غير موافق	محايد	موافق
الوزن	1	2	3

2. وقد استخدم الباحث الاختبارات الإحصائية التالية:

- حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية للاستبيان
- المتوسط الحسابي لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي
- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان
- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا
- اختبار t (One sample T test) لمتوسط عينة واحدة لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "2".

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على متغيرات الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب تحليل إجابات أفراد العينة على متغيرات كل محور من محاور الاستبيان بالاعتماد على مقاييس التشتت (الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي).

أولا: تحليل إجابات المحور الأول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتلخص إجابات عينة الدراسة عن المحور الأول في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-10): إجابات المحور الأول " مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنك ".

الفقرة	المقياس	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
a1	التكرار	20	3	1	2.79	0.51	موافق
	النسبة%	83	13	4			
a2	التكرار	23	1	0	2.96	0.20	موافق
	النسبة%	96	4	0			
a3	التكرار	19	2	3	2.67	0.70	موافق
	النسبة%	79	8	12			
a4	التكرار	19	4	1	2.75	0.53	موافق
	النسبة%	79	6	4			
a5	التكرار	12	9	3	2.38	0.71	موافق
	النسبة%	50	37	13			
a6	التكرار	14	6	4	2.42	0.78	موافق
	النسبة%	58	25	17			
a7	التكرار	18	3	3	2.63	0.71	موافق
	النسبة%	75	12	12			
a8	التكرار	22	1	1	2.88	0.45	موافق
	النسبة%	92	4	4			
a9	التكرار	23	1	0	2.96	0.20	موافق
	النسبة%	96	4	0			
a10	التكرار	23	1	0	2.96	0.2	موافق
	النسبة%	96	4	0			
a11	التكرار	20	1	3	2.71	0.69	موافق
	النسبة%	83	4	13			
المعدل الكلي					2.51	0.51	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح لنا من الجدول رقم (3-10) أن آراء أفراد العينة المدروسة كانوا على اتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي كلي (2.51) أي أن نشاط التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ساهم في تحسين إدارة المخاطر وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية وذلك من خلال وضع خطة تدقيق مدروسة جيدا وهذا ما يوضحه المستوى الكلي للانحراف المعياري(0.51) وهو مقبول.

أما بالنسبة لفقرات المحور الأول فقد حازت الفقرات(a2, a8, a9, a10) التي تنص على(يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بالنشاط، يتولى نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام تسيير المخاطر بالبنك، من مهام التدقيق الداخلي في البنوك التحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة لتسيير المخاطر وفاعلية النتائج) على أعلى القيم للمتوسط الحسابي (2.958 و2.875) وهي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعلى من المتوسط الحسابي الكلي (2.51) أي أن نشاط التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير وفعال في إدارة المخاطر البنكية وهو ما يؤكده الانحراف المعياري الذي يتراوح ما بين(0.20إلى0.45) والتوجه كان" **موافق**"

أما الفقرة (a5) التي تنص على (تقوم لجنة التدقيق الداخلي بالموافقة على خطة التدقيق) فقد حصلت على أدنى قيمة للمتوسط الحسابي(2.38) وهي أقل من المستوى الكلي للمتوسط الحسابي (2.51) أي أن آراء أفراد العينة لا يتفقون حول هذه الفقرة وهذا ما يوضحه الانحراف المعياري(0.71) والتوجه كان "**محايد**".

ثانيا: تحليل إجابات المحور الثاني

يمثل الجدول رقم (3-11) مخرجات برنامج spss عن إجابات أفراد عينة الدراسة عن المحور الثاني.

الجدول رقم (3-11) إجابات المحور الثاني "مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في البنك".

الفقرة	المقياس	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه
b1	التكرار	24	0	0	2.92	0.28	موافق
	النسبة%	100	0	0			
b2	التكرار	24	0	0	2.92	0.28	موافق
	النسبة%	100	0	0			
b3	التكرار	17	6	1	2.67	0.57	موافق
	النسبة%	71	25	4			
b4	التكرار	14	6	4	2.42	0.78	موافق
	النسبة%	58	25	17			
b5	التكرار	22	1	1	2.88	0.45	محايد
	النسبة%	92	4	4			
b6	التكرار	24	0	0	2.92	0.28	موافق
	النسبة%	100	0	0			
b7	التكرار	22	1	1	2.88	0.45	موافق
	النسبة%	92	4	4			
b8	التكرار	20	4	0	2.83	0.38	موافق
	النسبة%	83	17	0			
المعدل الكلي					2.80	0.20	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-11) أن آراء أفراد العينة المدروسة كانوا على اتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي كلي "2.80" أي أنه يتم الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية إضافة إلى أن هذه المعايير تلعب دور كبير في تفعيل إدارة المخاطر البنكية وذلك وذلك بناء على التحليلات والتقويمات الموضوعية والملائمة لإدارة المخاطر البنكية، وهذا ما يوضحه المستوى الكلي للانحراف المعياري"0.20" وهو مقبول.

أما بالنسبة لفقرات المحور الثاني فقد حازت الفقرات (b1, b2, b6) التي تنص على(يملك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ تسيير المخاطر، يتلقى المدقق الداخلي تدريبا وتعليما مستمرا على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تفعيل مبادئ تسيير المخاطر، يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند أدائه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمهامه) على أعلى قيمة للمتوسط الحسابي "2.92" وهي أعلى من المتوسط الحسابي الكلي "2.80" أي أن المدققين الداخليين في BADR يلتزمون بتطبيق المعايير المهنية للتدقيق الداخلي بهدف ضمان السير الحسن للمهام، والوصول إلى إدارة مخاطر أكثر فاعلية. وهو ما يؤكده الانحراف المعياري الذي بلغ "0.28" والتوجه كان" **موافق**".

ثالثا: تحليل إجابات المحور الثالث

تتمثل مخرجات برنامج spss عن إجابات أفراد عينة الدراسة عن المحور الثالث في الجدول رقم (3-12)

الجدول رقم (3-12): إجابات المحور الثالث "مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في البنك"

الفقرة	المقياس	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
c1	التكرار	24	0	0	2.92	0.28	موافق
	النسبة%	100	0	0			
c2	التكرار	17	6	1	2.67	0.57	موافق
	النسبة%	71	25	4			
c3	التكرار	18	2	1	2.83	0.48	موافق
	النسبة%	75	8	4			
c4	التكرار	18	3	3	2.63	0.71	موافق
	النسبة%	75	13	13			
c5	التكرار	23	1	0	2.96	0.20	موافق
	النسبة%	96	4	0			
c6	التكرار	21	0	3	2.75	0.68	موافق
	النسبة%	87.5	0	12.5			
c7	التكرار	21	2	1	2.83	0.48	موافق
	النسبة%	88	8	4			
c8	التكرار	21	3	0	2.88	0.34	موافق
	النسبة%	87.5	12.5	0			
c9	التكرار	21	3	0	2.88	0.34	موافق
	النسبة%	87.5	12.5	0			
c10	التكرار	20	1	3	2.71	0.69	موافق
	النسبة%	83	4	13			
المعدل الكلي					2.80	0.24	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح لنا من الجدول رقم (3-12) أن آراء أفراد العينة المدروسة كانوا على اتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي كلي "2.80" وهو إثبات على مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها والدور الذي تلعبه في تفعيل إدارة المخاطر. وهذا ما يوضحه المستوى الكلي للانحراف المعياري "0.24" وهو مقبول.

أما بالنسبة لفقرات المحور الثالث فقد حازت الفقرات (c1, c5) التي تنص على(تتم تنمية قدرات المدققين الداخلي لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد مراقبة وقياس المخاطر، يساهم قسم التدقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي) على أعلى قيمة للمتوسط الحسابي "2.92، 2.96" وهي أعلى من المتوسط الحسابي الكلي (2.80). وهو ما يؤكده الانحراف المعياري الذي بلغ"0.28، 0.20" والتوجه كان" **موافق**".

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات

يتم في هذا الجزء من الدراسة مناقشة نوع البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة من أجل تحديد نوع الاختبارات الإحصائية اللازمة لتحليل فقرات الاستبيان واختبار الفرضيات، ثم سنتطرق بعد ذلك لتحليل فقرات محور الاستبيان ومناقشة الفرضيات من أجل إثباتها أو نفيها وذلك عن طريق استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لذلك من خلال ثلاث مطالب، يخص المطلب الأول اختبار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوزيع الطبيعي والثاني تحليل فقرات الدراسة واختبار فرضياتها، والمطلب الثالث والأخير، تحليل محاور الدراسة مجتمعة.

المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار 1- Sample K-S)

يعرض اختبار كولمجروف -سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول رقم (3-13) نتائج الاختبار.

الجدول رقم (3-13): اختبار التوزيع الطبيعي.

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنك	11	1.17	0.128
الثاني	مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل تسيير المخاطر في البنوك	8	0.94	0.343
الثالث	مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في البنوك	10	1.23	0.098
	جميع المحاور	29	0.90	0.394

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول رقم (3-13) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من "0.05" (sig> 0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

المطلب الثاني: تحليل فقرات الدراسة

في اختبار الفرضيات تم استخدام اختبار T لتحليل فقرات الاستبيان، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان مستوى المعنوية أقل من"0.05"، والوزن النسبي أكبر من "60%"، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أقل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من " 0.05" والوزن النسبي أقل من "60%"، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من "0.05".

أولا: اختبار الفرضية الأولى" مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنك" عند مستوى دلالة "0.05"

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول رقم (3-14) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول.

الجدول رقم(3-14): اختبار الفرضية الأولى.

الفقرة	عنوان الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التوازن النسبي	قيمة T	قيمة الاحتمال
a1	يقوم قسم التدقيق الداخلي بإعداد خطة التدقيق السنوية وفقا للمخاطر المدروسة	2.79	0.51	93	7.62	0.00
a2	يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط البنك	2.96	0.2	98.67	23	0.00
a3	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع نظم لإجراءات تسيير المخاطر بالبنك	2.67	0.7	89	4.65	0.00
a4	تستند خطة نشاط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر بشكل دوري	2.75	0.53	91.67	6.91	0.00
a5	تقوم لجنة التدقيق بالموافقة على خطة التدقيق	2.38	0.71	79.33	2.58	0.017
a6	يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين تسيير المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية	2.42	0.78	80.67	2.63	0.015
a7	يتأكد المدقق الداخلي من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر (الحد المقبول)	2.63	0.71	87.67	4.31	0.00
a8	يتولى نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام تسيير المخاطر بالبنك	2.88	0.45	96	9.56	0.00
a9	من مهام التدقيق الداخلي في البنوك التحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة لتسيير المخاطر وفاعلية النتائج	2.96	0.2	98.67	23	0.00
a10	يلتزم المدقق الداخلي بإيصال النتائج من خلال التقارير للجهات المعنية	2.96	0.2	98.67	23	0.00
a11	يساهم المدقق الداخلي مع الإدارة العليا في فحص وتقويم سلامة نظام تسيير المخاطر	2.71	0.69	90.33	5.03	0.00
المجموع الكلي		2.73	0.28	91	12.6	0.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول رقم (3-14) يتبين لنا أن آراء المستجيبين في جميع فقرات المحور الأول ايجابية حيث وجد أن قيمة الوزن النسبي لكل فقرة أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%"، ومستوى الدلالة لكل فقرة أقل من"0.05 "، بمعنى أن أفراد مجتمع الدراسة يتفقون على "مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في BADR " بوزن نسبي قدره "91%" وهذا يشير إلى أهمية التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، انطلاقا من تطبيق نظام محكم لأنشطة التدقيق الداخلي بالبنك.

كما تبين النتائج أن أعلى قيمة للوزن النسبي كانت "98.67%" في الفقرات (a2, a9, a10) ومستوى الدلالة "0.00" وهو أقل من "0.05" مما يدل على أن أفراد العينة في اتفاق على أن (نظام التدقيق الداخلي يعمل على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط البنك، وأن من مهام التدقيق الداخلي في البنوك التحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة لتسيير المخاطر وفاعلية النتائج، وأيضا أن المدقق الداخلي يلتزم بإيصال النتائج من خلال التقارير للجهات المعنية)، وهو ما يبرز الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالبنك وذلك بالتقييم الجيد ورسم الخطط وإعداد التقارير وإيصالها للجهات المعنية.

كما يوافق أفراد العينة إيجابا على الفقرة (a8) بوزن نسبي قدره "96%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%"، ومستوى دلالة قدره "0.00" وهو أقل من "0.05"، وهو ما يوضح أن (نشاط التدقيق الداخلي يتولى مراقبة وتقييم فعالية نظام تسيير المخاطر بالبنك). كما اتفق أفراد العينة على أن (قسم التدقيق الداخلي يقوم بإعداد خطة التدقيق السنوية وفقا للمخاطر المدروسة) بوزن نسبي قدره "93%"، ومستوى دلالة "0.00" وهو أقل من "0.05".

في حين أن أقل القيم للوزن النسبي كانت في الفقرات (a6,a7) ب "80.67% و 87.67%" لكنها أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%"، وكذلك القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، ما يدل على أنه (يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين تسيير المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية، كما يتأكد المدقق الداخلي من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر (الحد المقبول)).

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول(مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنك) تساوي "2.73"، والوزن النسبي يساوي "91%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%"، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.00" وهي أقل من "0.05" كما بلغ الانحراف المعياري "0.28" وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على أن إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر تساعد في تفعيل إدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند مستوى معنوية "0.05" وبالتالي قبول الفرضية.

إن توفير معلومات دقيقة ومنظمة للإدارة العليا، والتقييم الأولي للمخاطر، والمساعدة في وضع الخطط لإدارة المخاطر، وإشراف دائرة التدقيق الداخلي على الرقابة الداخلية، وتطبيق نظام محكم للتدقيق الداخلي والقيام بإجراءات لمتابعة إدارة المخاطر، تعد من أهم الأمور التي يجب على المدقق الداخلي أن يأخذها في عين الاعتبار لزيادة فعالية إدارة المخاطر في البنك.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية" مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل تسيير المخاطر في البنك"

تتمثل مخرجات برنامج SPSS فيما يخص اختبار الفرضية الثانية في ما يلي:

الجدول رقم (3-15): اختبار الفرضية الثانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفقرة	عنوان الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التوازن النسبي	قيمة T	قيمة الاحتمال
a1	يملك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ تسيير المخاطر	2,92	0.28	97.33	15.91	0.00
a2	يتلقى المدقق الداخلي تدريبا وتعليما مستمرا على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تفعيل مبادئ تسيير المخاطر	2,92	0.28	97.33	15.91	0.00
a3	يأخذ المدقق الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف البنك	2,67	0.57	89	5.78	0.00
a4	يقوم المدقق الداخلي بمراجعة مستقلة لأنظمة الرقابة الداخلية في البنك	2,42	0.78	80.67	2.63	0.015
a5	يقوم المدقق الداخلي بالتقييم والتحليل من خلال وثائق رسمية	2,88	0.45	96	9.56	0.00
a6	يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند أداءه لمهامه	2,92	0.28	97.33	15.91	0.00
a7	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين في القسم	2,88	0.45	96	9.56	0.00
a8	يتميز أداء المدقق الداخلي بالموضوعية حيث يمكن التحقق من ذلك من قبل مدقق خارجي	2,83	0.38	94.33	10.72	0.00
المجموع الكلي		2.80	0.20	93.33	19.17	0.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يبين الجدول رقم (3-15) أن آراء المستجيبين في جميع فقرات المحور الأول ايجابية حيث وجد أن قيمة الوزن النسبي لكل فقرة أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%"، ومستوى الدلالة لكل فقرة أقل من"0.05"، بمعنى أن أفراد مجتمع الدراسة يتفقون على (مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل تسيير المخاطر في البنوك) بوزن نسبي قدره "93.33%" وهذا يشير إلى وعي المدققين الداخليين بأهمية دورهم ووظيفتهم بالنسبة للبنك.

كما اتفق أفراد العينة على أن (المدقق الداخلي يملك معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ تسيير المخاطر) بوزن نسبي"97.33"، وهذا يؤكد على أن المدققين الداخليين في البنك يمتلكون هذه المهارة، وعلى أن (المدقق الداخلي يتلقى تدريبا وتعليما مستمرا على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تفعيل مبادئ تسيير المخاطر) بوزن نسبي"97.33 %"، وهذا يوضح أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في البنك، حيث يعمل هذا الأخير على زيادة كفاءة المدققين الداخليين بتدريبهم المستمر في هذا المجال، بهدف تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق الهدف المرجو وهو الاستمرارية، وعلى أن(يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند أداءه لمهامه) بوزن نسبي كذلك قدره "97.33%".

واتفقوا أيضا على أن(المدقق الداخلي يقوم بالتقييم والتحليل من خلال وثائق رسمية) وكذلك (يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين في القسم) بوزن نسبي قدره "96%"، وهو ما يدل على مدى السير الحسن لوظيفة التدقيق الداخلي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حين أن أقل قيمة للوزن النسبي كانت في الفقرة (b4) (يقوم المدقق الداخلي بمراجعة مستقلة لأنظمة الرقابة الداخلية في البنك) ب" 80.67%" ، وكذلك الفقرة (b3) (يأخذ المدقق الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف البنك) بوزن نسبي قدره "89%" لكنها أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني هو" 2.80 "، والانحراف المعياري "0.20" ما يدل على توافق إجابات عينة الدراسة، الوزن النسبي "93.33%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد"60%"، كما أن مستوى الدلالة يساوي "0.00" وهو أقل من "0.05 " مما يدل على انه يتم تبني معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي بصورة جيدة، وهو ما يثبت قبول الفرضية الثانية (مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل تسيير المخاطر في البنك).

إن قيام المدقق الداخلي بدوره في متابعة الفحص والتعرف على الأخطار الجوهرية التي تؤثر على أهداف البنك ومعرفته الكافية بالمعايير المهنية من أهم البنود التي تعمل على تفعيل إدارة المخاطر في البنك.

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة "مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في البنك"

يمثل الجدول رقم (3-16) الذي يبين إجابات المبحوثين على فقرات المحور من خلال مخرجات برنامج SPSS فيما يخص اختبار الفرضية الثالثة كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (3-16): اختبار الفرضية الثالثة.

الفقرة	عنوان الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التوازن النسبي	قيمة T	قيمة الاحتمال
c1	تتم تنمية قدرات المدققين الداخليين لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد مراقبة وقياس المخاطر	2,92	0.28	97.33	15.91	0.00
c2	يتولى المدقق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة، بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة والإجراءات الرقابية للحد منها	2,67	0.57	89	5.78	0.00
c3	يساهم التدقيق الداخلي بشكل كبير وبدور استشاري في تقليل المخاطر	2,83	0.48	94.33	8.48	0.00
c4	يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل السبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة	2,63	0.71	87.67	4.31	0.00
c5	يساهم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي	2,96	0.20	98.67	23	0.00
c6	يقوم المدقق الداخلي بتقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات تسيير المخاطر	2,75	0.68	91.67	5.44	0.00
c7	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من تقييم كافة أنظمة تسيير المخاطر بالبنك	2,83	0.48	94.33	8.48	0.00
c8	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام تسيير المخاطر بالبنك	2,88	0.34	96	12.69	0.00
c9	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام تسيير المخاطر بالبنك	2,88	0.34	96	12.69	0.00
c10	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من فاعلية أداء الموظفين في التعامل مع المخاطر	2,71	0.69	90.33	5.03	0.00
	المجموع الكلي	2.80	0.24	93.33	12.58	0.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول رقم (3-16) يتبين لنا أن آراء المستجيبين في جميع فقرات المحور الثالث ايجابية حيث وجد أن قيمة الوزن النسبي لكل فقرة أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%"، ومستوى الدلالة لكل فقرة أقل من"0.05 "، بمعنى أن أفراد مجتمع الدراسة يتفقون على "مدى قيام المدقق الداخلي

بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في البنوك" بوزن نسبي قدره "93.33%".

كما تبين النتائج أن أعلى ثلاث قيم للوزن النسبي كانت كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الفقرة (c5) بلغ الوزن النسبي "98.67%" ومستوى الدلالة "0.00" وهو أقل من "0.05" مما يدل على أن أفراد العينة في اتفاق على أن (قسم التدقيق الداخلي يساهم بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي)، وهو ما يبين العلاقة التي تربط أنشطة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر بالبنك.

في الفقرة (c1) بلغ الوزن النسبي "97.33%" ومستوى الدلالة "0.00" وهو أقل من "0.05" مما يدل على أن أفراد العينة في اتفاق على أنه (تتم تنمية قدرات المدققين الداخليين لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد مراقبة وقياس المخاطر).

في الفقرة (c9, c8) بلغ الوزن النسبي "96%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" ومستوى الدلالة "0.00" وهو أقل من "0.05" مما يدل على أن أفراد العينة في اتفاق على أنه (يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام تسيير المخاطر بالبنك، كما يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام تسيير المخاطر بالبنك) وهو ما يؤكد حرص المدقق الداخلي ومصلحك التدقيق الداخلي بشكل عام على التأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات سواء الداخلية أو الخارجية.

كما يوافق أفراد العينة إيجابا على الفقرتين (c3, c7) بوزن نسبي قدره "94.33%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%"، ومستوى دلالة قدره "0.00" وهو أقل من "0.05"، وهو ما يوضح أن (التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير وبدور استشاري في تقليل المخاطر، كما يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من تقييم كافة أنظمة تسيير المخاطر بالبنك).

في حين أن أقل القيم للوزن النسبي كانت في الفقرات (c2,c4) ب "89% و 87.67%" لكنها أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%"، وكذلك القيمة الاحتمالية أقل من "0.05"، ما يدل على أنه (يتولى المدقق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة، بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة والإجراءات الرقابية للحد منها، يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل السبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة).

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر وإجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في البنك) تساوي"2.80" والوزن النسبي يساوي "93.33%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%"، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.00" وهي أقل من "0.05" كما بلغ الانحراف المعياري "0.24" وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على وجود علاقة بين قيام إدارة المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في البنك عند مستوى دلالة إحصائية (α=0.05) وبالتالي قبول هذه الفرضية.

إن تركيز المدقق الداخلي على المخاطر المهمة وقيامه بالاستشارات في مجال إدارة المخاطر والمساعدة في تقييم المخاطر يؤدي وبشكل كبير إلى تقليل المخاطر التي يتعرض لها البنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: تحليل محاور الدراسة مجتمعة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (3-17) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة مرتبة ترتيبا تنازليا حسب الوزن النسبي لكل محور.

الجدول رقم (3-17): تحليل فرضيات الدراسة "دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية".

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
الثاني	2.80	0.20	93.33	19.17	0.000	1
الثالث	2.80	0.24	93.33	57.14	0.00	2
الأول	2.73	0.27	91	12.58	0.00	3
جميع المحاور	2.78	0.21	92.67	17.96	0.00	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتبين من الجدول رقم (3-17) أن المتوسط الحسابي لجميع المحاور يساوي"2.78" ، و الوزن النسبي يساوي" 92.67 %" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد"60%"، والقيمة الاحتمالية تساوي"0.000 " وهي أقل من"0.05 " كما بلغ الانحراف المعياري "0.21 " وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على أن التدقيق الداخلي له دور في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

يأتي في المرتبة الأولى مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل تسيير المخاطر في البنوك، وأما عن المرتبة الثانية فهي القيام بمراقبة وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها، وفي المرتبة الثالثة يأتي أن تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي له الأثر الكبير في تفعيل إدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ولكن الفروق بين هذه المحاور الأربعة ليست كبيرة بل جميعها متقاربة، مما يدل على أهمية جميع هذه المحاور في توضيح دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

خلاصة

كخلاصة لما سبق عرضه في هذا الفصل، فإن ضمان صحة وفعالية الوساطة البنكية، دفع مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر إلى العمل على تقوية وتدعيم ظروف وشروط ممارسة النشاط البنكي من خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإصلاحات البنكية بعد قانون النقد والقرض، حيث تميزت سنة 2002 خاصة بالوضع الفعلي لميكانيزمات التدقيق الداخلي والرقابة في البنوك الجزائرية.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وعينة الدراسة المتمثلة في عمال مصلحة التفتيش والتدقيق الداخلي بالبنك. حيث تم الاستعانة بها في الدراسة التطبيقية وتم التعرض إلى أسلوب التدقيق الداخلي بالبنك، كما تم استخدام البرنامج الإحصائي"spss" من أجل اختبار الفرضيات التي ساهمت في تفسير النتائج التي توصلنا إليها. حيث أنه على ضوء نتائج الدراسة توصلنا إلى الإجابة على أسئلة الإشكالية الرئيسية وما تفرع عنها من التساؤلات الفرعية المتمثلة في قياس مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر بالبنوك التجارية.

كما توصلنا إلى وجود تنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وذلك من خلال تبادل المعلومات بهدف التقليل من حدة المخاطر البنكية حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه المتمثلة في الاستمرارية، تحقيق الأرباح والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تناولت الدراسة دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية، حيث يمكن القول أن هذه الأخيرة تنفرد بميزة أساسية؛ ليس لكونها إحدى الأوعية الادخارية الهامة للنشاط الاقتصادي فقط بل بصفتها المؤشر الأساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للمجتمع؛ وهذا من خلال تلبية احتياجاته الائتمانية عن طريق أدائها دور الوساطة المالية وقيامها بالعمليات البنكية التي تؤديها، فنظرا للدور الكبير الذي تلعبه البنوك التجارية فهي تواجه اليوم تحديات لضمان بقائها وتحقيق أهدافها بالنظر للمخاطر التي تتعرض لها. حيث أنه في ظل تزايد أهمية العمل البنكي تزايدت معه أهمية التدقيق الداخلي، وذلك من أجل التسيير الأمثل للمخاطر والمحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، كما تحولت النظرة لمهنة التدقيق الداخلي من تدقيق أدوات الرقابة إلى تقييم المخاطر، وقد أثر ذلك في مجال عملها فأصبح يشمل البنك ككل بدلا من التركيز على العمليات المالية والمحاسبية، كما أصبح المدقق الداخلي مطالب بتحديد عوامل الخطر على مستوى البنك. فقد أظهرت النتائج أهمية التدقيق الداخلي داخل البنوك وما تحققه من أهداف كحماية أصول المؤسسة وزيادة الموثوقية بالقوائم المالية ومراجعة مدى التزام البنك بالسياسات والإجراءات والقوانين داخل البنك.

وأظهرت كذلك مدى مساهمة المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، وذلك من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية الذي يساهم في تقليص وتحديد المخاطر البنكية ودرجة خطورتها المختلفة من خطر إلى آخر. لذا تعتبر الكفاءة المهنية للمدقق عنصرا هاما في أداء مهامه بشكل مناسب وتشمل الكفاءة في المعرفة والخبرة واستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف في إدارة التدقيق الداخلي.

النتائج

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. هناك تنسيق للأدوار بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وذلك من خلال التحقق من التوصيات التي أعدها المدقق بشأن إدارة المخاطر، إضافة إلى أن المدقق الداخلي على علم بمدى أهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية، كما يركز في عمله بشأن إدارة المخاطر على توفير تأكيد حول موثوقية وملائمة المعلومات، والرقابة الداخلية في البنك. وهو ما يثبت الفرضية الأولى: « تعتمد البنوك التجارية على التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر والتأقلم مع متطلبات البيئة البنكية».

2. يقوم المدقق الداخلي بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في البنك وذلك لتحقيق أهداف البنك وتقليل الخسائر المحتملة، كما يوجد نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وهناك تعاون بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتفعيل إدارة المخاطر في البنك. أي ثبات صحة الفرضية الثانية: « هناك دور كبير لتطبق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية».

3. يتبنى المدقق الداخلي نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية، كما أنه يبذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل في تطبيق مبادئ عمليات إدارة المخاطر، أي أن أداءه يتسم بالموضوعية والحياد والنزاهة، حيث يمكن التحقق من ذلك من قبل مدقق خارجي. بمعنى قبول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صحة الفرضية الثالثة: « هناك ارتباط قوي بين الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق وتفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية».

4. هناك وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر في البنك، وأهمية وضع إجراءات تدقيق تأخذ في الحسبان المخاطر التي يتعرض لها البنك، كما يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات. أي قبول الفرضية الرابعة: « توجد علاقة بين قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها وتفعيل إدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية».

5. هناك العديد من المخاطر التي يتعرض لها البنك لما له من طبيعة مختلفة عن المؤسسات المالية الأخرى، وتتمثل هذه المخاطر في المخاطر المالية والمخاطر غير المالية.

6. يساهم نشاط التدقيق الداخلي في تقويم وتحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.

7. يقوم قسم التدقيق الداخلي بإعداد خطة التدقيق سنويا وتطويرها وتحديد الأهداف والوقت اللازم للعمل وتوزيع الموارد على مختلف وحدات البنك بالاعتماد على المخاطر وتصنيف الوحدات.

8. يقدم المدقق الداخلي استشارات لإدارة المخاطر وليس من مهامه القيام بعملية إدارة المخاطر.

9. يوفر التدقيق الداخلي المعلومات للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في البنك.

10. هناك تنسيق بين مصلحة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك من خلال تبادل المعلومات، بهدف التقليل من حدة المخاطر البنكية حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه المتمثلة في الاستمرارية، تعظيم الأرباح والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

التوصيات

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة، فإن الباحثة تقدم التوصيات التالية التي من شأنها أن تساعد البنوك التجارية الجزائرية لتطوير إجراءات التدقيق الداخلي لديها وزيادة فعالية إدارة المخاطر بها بما يعمل على تحقيق أهدافها بشكل أفضل:

1. ضرورة بذل المزيد من الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر وتفعيل نظام الرقابة الداخلية

2. استمرارية العمل نحو تعزيز المهارة والمعرفة لدى المدققين الداخليين لتمكينهم من أداء أعمالهم بصورة فعالة في مجال إدارة المخاطر

3. الاستمرارية في تنمية قدرات المدققين الداخليين من خلال تكثيف وتنويع الدورات والنشرات المتعلقة بإدارة المخاطر في البنوك لإكسابهم المهارات البنكية المتجددة في هذه الموضوعات

4. متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ومدى ملائمتها لعمل المدقق الداخلي بالبنك

5. ضرورة التحقق من وجود دليل محدث لإدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، في ضوء المستجدات والتطورات على الساحة البنكية، بما تتلاءم والتطورات الحاصلة على الصعيد الدولي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في البنوك.

آفاق الدراسة

1. التدقيق الداخلي في ظل تكنولوجيا المعلومات
2. إدارة الجودة وعلاقتها بالتدقيق الداخلي
3. مدى التنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ودوره في تحقيق الأهداف
4. مدى تأثير قيام المدقق الداخلي بمهام إدارة المخاطر على استقلاليته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1.أحمد حلمي جمعة: "التدقيق الحديث"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.

2.أحمد حلمي جمعة: "التدقيق الداخلي والحكومي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2011.

3.احمد حلمي جمعة: "المدخل الحديث لتدقيق الحسابات"، دار الصفاء، 1999.

4.اسماعيل أحمد الشناوي وعبد المنعم مبارك: " اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"، الدار الجامعية، مصر، 2002.

5.لفين أرينز، جيمس لوباك، تعريب: محمد عبد القادر الديسطي: "المراجعة مدخل متكامل"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2005.

6.أمين السيد أحمد لطفي: "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، مصر، 2006.

7.أنس البكري ووليد صاني: " النقود والبنوك"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2009.

8.جميل سالم الزيداني السعودي: " أساسيات في الجهاز المصرفي منظور علمي"، جامعة عمان الأهلية، عمان، الطبعة الأولى، 1999.

9.حسن الحسني فلاح ومؤيد عبد الرحمن الدوري:" إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر" دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2000.

10. حسن سمير عشيش وظافر الكيسي: " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض والتوسع النقدي والبنكي"، مكتبة العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

11. حمزة محمد دودين: "التحليل الاحصائي المتقدم للبيانات باستخدام spss" الطبعة 1، دار المسيرة 2010.

12. خالد أمين عبد الله : "علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية" ، دار وائل للنشر،الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 1999.

13. خالد أمين عبد الله: " العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة"، دار وائل للنشر،الأردن الطبعة الأولى، 1998.

14. خالد أمين عبد الله: التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 1998.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، الأردن،2006.

16. خالد وهيب الراوي: إدارة المخاطر المالية، درا المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.

17. خالد وهيب الراوي:" إدارة العمليات المصرفية "، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001.

18. خبابة عبد الله: " الاقتصاد المصرفي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

19. خلف عبد الله الوردات: "التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية"،الوراق للنشر، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

20. رحيم حسين: الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر،2008.

21. رشاد العصار ورياض الحلبي: " النقود والبنوك"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000.

22. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي: " أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.

23. سامر جلدة: " البنوك التجارية والتسويق المصرفي" ، دار أسامة للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

24. سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2005.

25. سوزي عدلي ناشد: " مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي" ، منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق الطبعة الأولى، 2005.

26. صادق راشد الشمري:" إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية"، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

27. ضياء مجيد:" اقتصاديات النقود والبنوك"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

28. طارق طه:" إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت"، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2007.

29. طارق عبد العال حماد: "إدارة المخاطر أفراد–إدارات–شركات–بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات المالية وأسعار الصرف"، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2007.

30. طارق عبد العال حماد: "التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

31. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف: " إدارة البنوك وتطبيقاتها"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000.

32. عبد الفتاح الصحن، محمد السيد السريا: "الرقابة الداخلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

33. عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السرايا، شحاته السيد شحاته: "الرقابة والمراجعة الداخلية"،الدار الجامعية، مصر،2006.

34. عبد المطلب عبد الحميد: " اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات"، الدار الجامعية، مصر، 2007.

35. عقيل جاسم عبد الله: " النقود والمصارف"، دار مجد لاوي للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 1999.

36. غسان فلاح المطارنة: "تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية"، دار المسيرة، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2006.

37. فتحي رزق السوافيري، سمير كامل محمد، محمود مراد مصطفى: "الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،1998.

38. فلاح حسن الحسني ومؤيد عبد الرحمان الدوري:إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

39. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي: "المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.

40. محمد سعيد سلطان: إدارة البنوك،الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر،2005.

41. محمد سمير الصبان: الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية و الممارسة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1993.

42. محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، فتحي رزق السوافيري، "الرقابة و المراجعة الداخلية" الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.

43. محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان: "الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005/2004.

44. محمد صالح الحناوي وآخرون: " أسواق المال والمؤسسات المالية"، الدار الجامعية، مصر 2004.

45. محمد عباس حجازي: "الأصول العلمية و الممارسة الميدانية للمراجعة"، مكتبة عين الشمس القاهرة 1982.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

46. محمد عزت غزلان: " اقتصاديات البنوك والمصارف"، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2002.

47. محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب: "دراسة معمقة في تدقيق الحسابات"، كنوز المعرفة، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

48. محمد كمال خليل الحمزاوي: " اقتصاديات الائتمان المصرفي"، منشأة المعارف، مصر، الطبعة الثانية، 2000.

49. مصطفى صالح سلامة: "مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية"، دار البداية، عمان، الأردن 2010.

50. منير إبراهيم الهندي: "إدارة البنوك التجارية–مدخل اتخاذ القرارات–" ، المكتب العربي الحديث الطبعة3، مصر، 1996.

51. مهند حنا نقولا عيسى: "إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2010.

52. نبيل حشاد: "إدارة مخاطر التشغيل في البنوك وفقا لمتطلبات بازل2"، شركة إيجبت برس للطباعة،2009.

53. نبيل حشاد: "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، الطبعة الأولى، لبنان،2005.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

1.أحمد محمد مخلوفي، "المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2007/2006.

2.إياد سعيد محمود الصوص: "مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية في غزة، فلسطين،2012.

3.أحلام موسى مبارك، "آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية" مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005.

4.تومي إبراهيم: "النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008/2007.

5.جلال محرزي: "النظام المصرفي في الجزائر وإصلاحه"، مذكرة لنيل شهادة مجستار، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6.حورية حمني: "آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها–حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة،2006/2005.

7.زبير عياش: " فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2007.

8.زبير عياش، "تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–حالة أم البواقي–"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر 2012/2011.

9.شعبان لطفي: "المراجعة الداخلية مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة"، مذكرة لنيل شهادة مجيستار، جامعة الجزائر، الجزائر العاصمة، 2004.

10. شادي صالح البجيرمي: "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، مذكرة ماجستير في المحاسبة جامعة دمشق، 2012.

11. عبد الكريم قنلوز:"التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012/2011.

12. نبيه توفيق المرعي: "دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية"، رسالة ماجيستار في المحاسبة، جامعة جدارا للدراسات العليا، الأردن، 2009.

13. يوسف سعيد يوسف المدلل، "دور طبيعة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، الجامعة الإسلامية في غزة، 2007.

14. ليندة دواس، "الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في ظل المعايير الدولية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2003.

ثالثا: التقارير، الدراسات والبحوث المتخصصة

1.بلعجوز حسين، بوقرة رابح: "إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول" إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"،الأردن، يومي، 17/16 أفريل 2007.

2.بغدود راضية وصبايحي نوال: "دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول "إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على إقتصاديات دول العالم"، 2007.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. رزيق كمال، كورتل فريد، " تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية-حالة البنوك الجزائرية"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول" إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"،الأردن، يومي 17/16 أفريل2007.

4. طارق عبد الله خان،حبيب أحمد، تعريب:عثمان بابكر أحمد، رضا سعد الله:"إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، ورقة مناسبات رقم -5-، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003.

5. لجنة الأنتوساي الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية، ف. فانستابيل: "الدليل الإرشادي لمعايير الرقابة الداخلية للقطاع العام معلومات إضافية حول إدارة المخاطر في الجهات"، 2007.

رابعا: المجلات والدوريات

1. بكري، علي حجاج "دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال"، المجلة العلمية لكلية التجارة – جامعة الأزهر، العدد2005،30.
2. بوعشة مبارك: "إدارة المخاطر البنكية مع إشارة لحالة الجزائر". مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، جوان 2007.
3. زين يونس، " تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد46، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010.

خامسا: القوانين والانظمة

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20 الصادر بتاريخ : 1998/01/12.
5. النظام 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، المتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية.
6. قانون 90-10 المتعلق بالقرض والنقد، المؤرخ في 14-04-1990.

سادسا: المواقع الالكترونية

1. http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/196913 .27/01/2014, 14:47 .

2. http://www.bab.com. Consulté le 30/01/ 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

I. OUVRAGES

1. Djoudi Karim , Entertien auquotidien D Oran lundi février,2008.

2. Gérard Vallin ; lionel collins: "l'audit et control interne «Objectif et pratique» 2éme édition" ; Paris ; 1979.

3. Jacque Renard, Theorie et pratique de l'audit interne, 3eme edition, 2000.

4. jacques renard : "théorie et pratique de l 'audit interne " ،4éme édition،2002.

5. Mikol Alain : "les audits financiers ،Nathan" ،Paris ،1999.

II. COMMUNIOUES

1. Basle Committee on Banking Supervision.Internal Audit in Banks and the Supervisor, s Relationship with Auditors.August2001.P ;P4-8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول والأشكال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	رقم الصفحة
(1-2)	الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	44
(2-2)	طريقة ومنهجية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية	61
(1-3)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	95
(2-3)	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	96
(3-3)	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي	96
(4-3)	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية.	96
(5-3)	توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية	97
(6-3)	توزيع أفراد العينة حسب مجال الدورات التدريبية	97
(7-3)	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان	98
(8-3)	معامل الثبات طريقة "ألفا كرومباغ"	99
(9-3)	الترميز حسب مقياس ليكرت الثلاثي	99
(10-3)	إجابات المحور الأول " مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنك	101
(11-3)	إجابات المحور الثاني "مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في البنك	102
(12-3)	إجابات المحور الثالث "مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في البنك	103
(13-3)	اختبار التوزيع الطبيعي	105
(14-3)	اختبار الفرضية الأولى	106
(15-3)	اختبار الفرضية الثانية	108
(16-3)	اختبار الفرضية الثالثة	110
(17-3)	تحليل فرضيات الدراسة دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية	112

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	مصفوفة الربحية – السيولة	11
(2-1)	أنواع المخاطر التشغيلية	23
(3-1)	مصادر مخاطر العمل البنكي	25
(4-1)	البنك كمصدر للمخاطر	25
(5-1)	طرق مستخدمة في تحديد الخطر	29
(1-2)	دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	66
(1-3)	ورقة المخاطر	93

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	130
02	سجل وظيفة مراجع حسابات	131
03	معايير التأهيل	132
04	الشروط والأولويات	133
05	صياغة التوصيات	134
06	استمارة الاستبيان	136

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (1): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

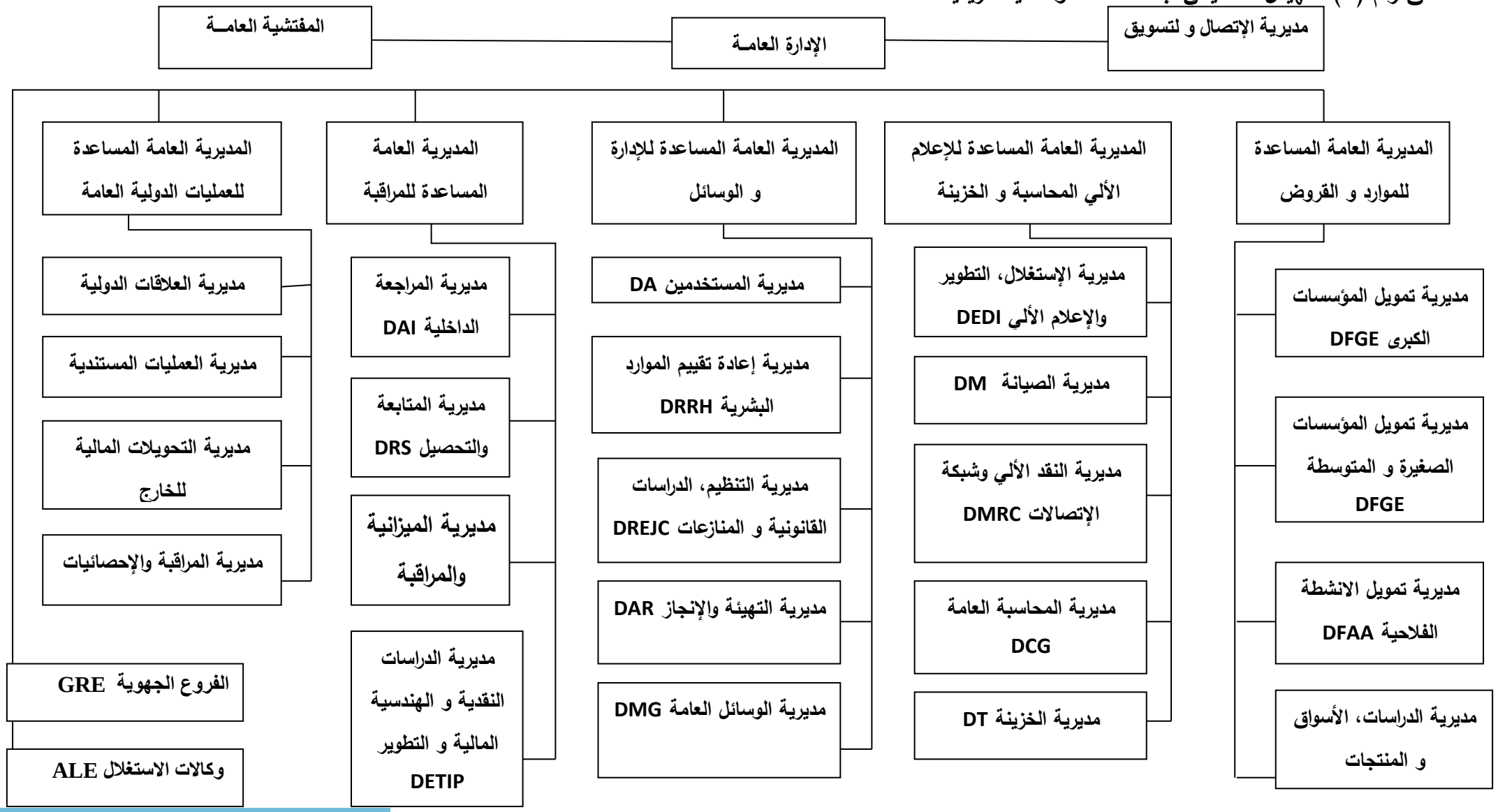

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (2): سجل وظيفة مراجع حسابات –مثال شبكة البنك

Filière risques et finances	Métier : Auditeur	rôle Specialiste
Rattachement hiérarchique : Manager de manager ou Manager Opérationnel		
FINALITES :		
Dans le cadre des orientations définies par le N+1 :		
- participer au contrôle de la qualité des systèmes de contrôle interne de l'entreprise dans des domaines présentant des risques importants et nécessitant une expertise particulière		
MISSIONS/SAVOIRS FAIRE/ACTIVITES PRINCIPALES :		
Réaliser les missions d'audit et élaborer des recommandations		
- Préparer le déroulement des missions et les planifier		
- Mettre en œuvre le programme de vérification dans le respect du planning et réaliser et/ou superviser la conduite des missions		
- Rédiger et valider les recommandations des rapports de missions et assurer leur transmission		
- Assurer le suivi de la mise en place des recommandations		
Garantir la réalisation de missions d'audit dans le cadre du plan d'action défini :		
- S'asssurer du respect des délais de réalisation des missions d'audit		
- Analyser les écarts et les expliquer		
- Apporter des correctifs et arbitrer en cours d'exercice		
Veiller à la coordination, la qualité et la pertinence des missions de contrôle		
- Identifier les risques dans le cadre des différente domaines d'activités de l'entreprise et les quantifier		
- Veiller sur leur évolution		
- Participer à l'élaboration du plan de mission pluriannuel		
- Veiller à l'application de la politique de l'entreprise		
Organiser, planifier et piloter l'activité le cas échéant :		
- Définir les contributions individuelles des collaborateurs dédiés dans le cadre de la mission d'audit		
- Planifier et coordonner leur mise en œuvre		
- Analyser les résultats et décider des actions correctrices		

CONNAISSANCES	Connaissance de base	Connaissance approfondie	Maîtrise
CONNAISSANCES GENERALES			
Environnement économique et financier			X
Stratégie, objectifs et plan d'actions de l'entreprise			X
Organisation du Groupe et de l'entreprise			X
Organisme et interlocuteurs externes (acteurs externes intervenant dans le champ d'activité)			X
Normes de sécurité			X
Circuits d'information, procédures et habilitations			X
Cadre législatif, réglementaire et juridique dans son domaine d'activité			X
Base de données et logiciels dédiés		X	
Gamme de produits et services	X		
CONNAISSANCES METIER			
Règles de déontologie et règles d'entreprise			X
Contexte social et accords d'entreprise			X
Dans les domaines informatiques, engagements, financiers, comptables			X
Méthodes et outils statistiques		X	
Mécanismes financiers		X	
Techniques d'analyse financière		X	
Techniques d'audit		X	
Techniques de conduite de projet		X	

COMPETENCES TRANSVERSES	Niveaux attendus dans le cadre de sa propre activité
COMPETENCES TRANSVERSES	
Sens du résultat	A la volonté permanente de dépasser ses objectifs
Organisation et coordination	Planifie son activité en intégrant les contributions d'autrui et détermine le cas échéant les missions de chacun
Analyse et synthèse	Transpose les acquis de ses analyses à d'autres situations
Adaptabilité	Crée les conditions permettant aux autres de s'adapter aux changements
Sens de l'innvovation	Trouve des solutions nouvelles et opérationnelles
Force de persuasion	Développe un argumentaire ciblé en fonction de ses interlocuteurs
Communication	Utilise des modes de communication variés et adaptés selon ses interlocuteurs
Compréhension des autres	Favorise l'expression des autres
Développement des compétences	Crée et organise les conditions favorisant le développement des compétences
Coopération et esprit d'équipe	Suscite et favorise les échanges

FORMATION
Formation initiale souhaitée : Baccalauréat 5 années universitaires ou expérience équivalente
Et Formation professionnelle interne

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (3): معايير التأهيل

Les standards de qualification – Situation à un moment donné

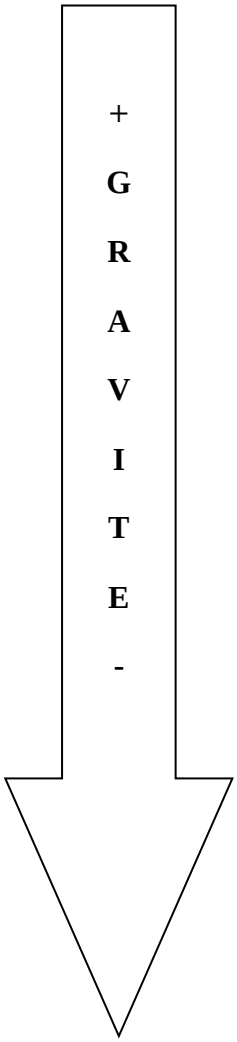

Mauvaise	Désespérée Catastrophique Dramatique Critique Alarmante Déplorable Dangereuse
Mauvaise	Difficile Sérieuse Grave Inquiétante Préoccupante Épineuse Délicate Médiocre
Bonne	Passable Acceptable Convenable Honorable Positive Satisfaisante
Très bonne	Remarquable Exemplaire Excellente Parfaite Idéale

Les standards de qualification – Situation en évolution

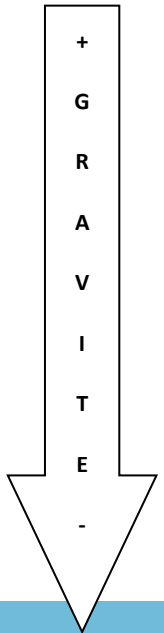

En détérioration constante (- vers --)	Délabrement (décisif) Dégradation (immense) Détérioration (capitale)
En détérioration (+ vers -)	Affaiblissement (important) Altération (sensible)
Sans évolution (- ou +)	Évolution (infime, insignifiante, non significative)
En amélioration (- vers +)	Mieux (piètre) Amélioration (modeste)
En amélioration constante (+ vers ++)	Redressement (marqué, significatif) Progrès (net)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (4): شروط الأولويات.

Les termes de hiérarchisation

Une idée peut en expliquer une autre		En effet Car Parce que
Une idée peut s'opposer à une autre, ou faire une concession	Une idée peut avoir une relation chronologique avec une autre	~~En premier lieu… En second lieu~~ Mais Toutefois En premier… En dernier Cependant Tout d'abord… Puis… Pourtant Ensuite… Enfin Néanmoins D'une part… D'autre part En revanche Hier, aujourd'hui, demain
	Une idée peut s'additionner à une autre	Certes Par contre Et A l'opposé Également Au contraire En outre A l'opposé Par ailleurs Si De plus Sauf que De surcroît Excepté De même Malgré Aussi En sus
Une idée peut être la conséquence d'une autre idée		Ainsi
	Une idée peut être l'aboutissement des précédentes	Alors Finalement Par suite En somme Donc Au total Par conséquent En fin de compte C'est pourquoi En bref C'est la raison pour laquelle En conclusion De ce fait Pour finir En résumé Pour conclure

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (5): صياغة التوصيات.

Les expressions de recommandation – Degrés d'insistance

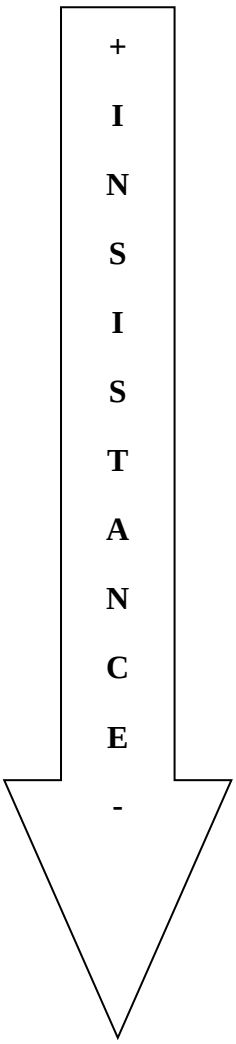

Une faiblesse à gravitée élevée entraîne une exigence de l'auditeur	Nous sommons Nous ordonnons Nous exigeons Il est impératif Nous enjoignons Nous voulons Nous engageons Nous prescrivons Nous recommandons
Une faiblesse à gravitée moyenne entraîne une demande de l'auditeur	Il est nécessaire Nous prônons Nous préconisons Nous demandons Nous désirons Nous invitons Nous incitons Nous conseillons Nous proposons Nous prions
Une faiblesses à gravité peu élevée entraîne un souhait de l'auditeur	Nous encourageons Il est souhaitable Nous espérons Nous souhaitons Nous aimerions Nous suggérons

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Les expressions de recommandation – Renforcement

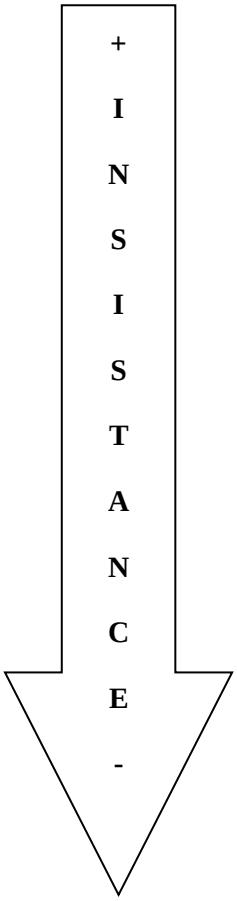

Impérativement
Fermement
Fortement
Instamment
Absolument
Vraiment
Vivement
Avec insistance

Les expressions de recommandation – Degrés d'urgence

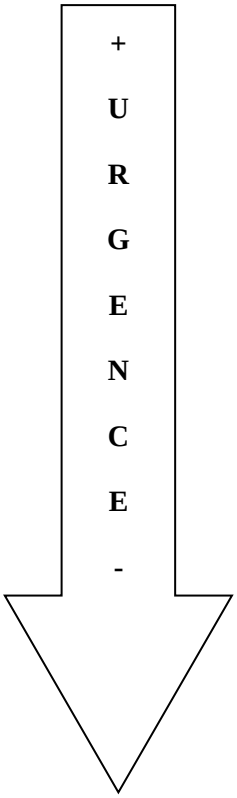

Sur le champ

Immédiatement

De toute urgence

Sans délai

Sans attendre

Promptement

Rapidement

Dès que possible

A l'occasion

www.manaraa.com

الملحق رقم (6): إستمارة الإستبيان

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي *أم البواقي*

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

استبيان

هذا الاستبيان استكمالا لمذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر

بعنوان:

دور التدقيق الداخلي في تفعيل تسيير المخاطر في البنوك الجزائرية *دراسة عينة من البنوك بولاية أم البواقي*

خلال *2014*

من إعداد الطالبة: خلاف سمية.

ونحيطكم علما أن الاستبيان لغرض علمي بحت، لذا أرجو من سيادتكم التكرم بإبداء أرائكم على الأفكار أدناه وذلك بوضع إشارة (x) أمام الإجابة التي تتوافق مع اختياركم و ذلك بعد قراءة كل الأفكار في كل جزء لأنها عبارة عن أفكار متسلسلة و مترابطة.

لكم مني جزيل الشكر على تعاونكم.

المعلومات الشخصية

الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

الفئة العمرية: ☐ مابين 20 و 30 سنة ☐ مابين 31 و40 سنة ☐ مابين 41 و50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة

المستوى الدراسي: ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ دكترى

الوظيفة الحالية: ☐ إطار ☐ إداري ☐ تقني

سنوات الخبرة: ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 11 سنة

عدد الدورات التدريبية.....

مجال الدورات: ☐ محاسبة ☐ التدقيق ☐ تكنولوجيا الحاسوب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الأول: مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنك.

الرقم	البيان	أوافق	محايد	لا أوافق
.1	يقوم قسم التدقيق الداخلي بإعداد خطة التدقيق السنوية وفقا للمخاطر المدروسة			
.2	يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط البنك			
.3	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع نظم لإجراءات تسيير المخاطر بالبنك			
.4	تستند خطة نشاط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر بشكل دوري			
.5	تقوم لجنة التدقيق بالموافقة على خطة التدقيق			
.6	يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين تسيير المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية			
.7	يتأكد المدقق الداخلي من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر (الحد المقبول)			
.8	يتولى نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام تسيير المخاطر بالبنك			
.9	من مهام التدقيق الداخلي في البنوك التحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة لتسيير المخاطر وفاعلية النتائج			
.10	يلتزم المدقق الداخلي بإيصال النتائج من خلال التقارير للجهات المعنية			
.11	يساهم المدقق الداخلي مع الإدارة العليا في فحص وتقويم سلامة نظام تسيير المخاطر			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الثاني: مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل تسيير المخاطر في البنوك.

الرقم	البيان	أوافق	محايد	لا أوافق
.1	يملك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ تسيير المخاطر			
.2	يتلقى المدقق الداخلي تدريبا وتعليما مستمرا على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تفعيل مبادئ تسيير المخاطر			
.3	يأخذ المدقق الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف البنك			
.4	يقوم المدقق الداخلي بمراجعة مستقلة لأنظمة الرقابة الداخلية في البنك			
.5	يقوم المدقق الداخلي بالتقييم والتحليل من خلال وثائق رسمية			
.6	يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند أداءه لمهامه			
.7	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين في القسم			
.8	يتميز أداء المدقق الداخلي بالموضوعية حيث يمكن التحقق من ذلك من قبل مدقق خارجي			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الثالث: مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في البنوك.

الرقم	البيان	أوافق	محايد	لا أوافق
.1	تتم تنمية قدرات المدققين الداخليين لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد مراقبة وقياس المخاطر			
.2	يتولى المدقق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة، بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة والإجراءات الرقابية للحد منها			
.3	يساهم التدقيق الداخلي بشكل كبير وبدور استشاري في تقليل المخاطر			
.4	يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل السبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة			
.5	يساهم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي			
.6	يقوم المدقق الداخلي بتقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات تسيير المخاطر			
.7	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من تقييم كافة أنظمة تسيير المخاطر بالبنك			
.8	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام تسيير المخاطر بالبنك			
.9	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام تسيير المخاطر بالبنك			
.10	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من فاعلية أداء الموظفين في التعامل مع المخاطر			

جزاكم الله خيرا لتعاونكم معنا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

تواجه البنوك اليوم تحديات لضمان بقائها وتحقيق أهدافها بالنظر للمخاطر التي تواجهها، حيث أصبحت إدارة المخاطر هي ضمان البقاء، ولذا توجب على البنوك التجارية اعتماد الأسلوب العلمي في إدارة المخاطر بما يضمن المحافظة على استمراريتها، حيث أنه في ظل تزايد هذه المخاطر تزايدت معها الحاجة لوجود تدقيق داخلي فعال على مستوى كل بنك، وذلك من أجل التسيير الأمثل للمخاطر والمحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، كما تحولت النظرة إلى مهنة التدقيق الداخلي من تدقيق أدوات الرقابة إلى تقييم المخاطر وقد أثر ذلك في مجال عملها فأصبح يشمل البنك ككل بدلا من التركيز على العمليات المالية والمحاسبية وأصبح المدقق مطالب بتحديد عوامل الخطر على مستوى البنك.

وعلى ضوء الدراسة تبين أنه بالرغم من مسايرة الأنظمة البنكية والقوانين التي تحكم النشاط البنكي للتطورات التي تعرفها الساحة المالية، إلا أنه هناك نقص كبير في تطبيق ومسايرة ميكانيزمات نشاط التدقيق الداخلي على مستوى البنوك التجارية الجزائرية، خاصة بولاية أم البواقي حيث تفتقر كل الوكالات البنكية للولاية باستثناء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمصلحة التدقيق الداخلي، الأمر الذي يحد من فعالية هذه الوظيفة ومدى تأثيرها في إدارة المخاطر على مستوى البنوك التجارية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي.

Résumé

Ces derniers temps les banques font face au défit de leur subsistance ainsi que la réalisation de leur objectifs, en raison des risques qu'elles confrontent, de ce fait leurs survie repose sur la gestion des risques. Donc les banques commerciales sont incitées à adopter une méthode scientifique pour la gestion de leurs risques, afin d'assurer la préservation de la continuité, cette dernière doit impérativement prendre en considération le fonction d'audit interne.

La perception de la profession de l'audit interne s'est transformée d'un outil de contrôle à une évaluation de risques ; ce qui a influée sur son domaine de travail chose qui a impliqué la banque dans son intégrité plutôt que de se concentrer sur les opérations financières et de comptabilité et le vérificateur est désigné pour identifier les facteurs de risques au niveau de la banque.

Malgré l'accompagnement des systèmes bancaires et des lois qui régissent l'activité bancaire au développement que connait le domaine financier.

Cette étude a démontré un manque important dans l'application des mécanismes de l'activité de l'audit interne au niveau des banque commerciales de l'Algérie et en particulier au niveau de la wilaya d'Oum el Bouaghi, ou la majorité des agences bancaires ne disposent pas d'un service d'audit interne à l'exception de la banque de l'agriculture et du développement rural, ce qui limite l'efficacité de cette fonction et de son impact sur la gestion des risques au niveau des banques commerciales algériennes.

Mots clés :Banques commerciales, gestion des risques, l'audit interne.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com